





تقرير فوائد من حور النجاشي

الا اذا كانوا على الظلم وجبوا عندنا من الشيخ
ان ليس قد رسم القضاة ان يكون من المتن
لا تقبل لقلبة ظلمهم وتدارك رئيس القضاة
في المركب والقرابة في جميع الاضواء وحفظ قضاة



جمة الصورة بالتمثيل على شرط الانتاج او مخرجة المادة بان كان بعض مقلدا وكلها كاذبة شبيهة بالصفاة اما ان لم يكن شبيهة
 بالصفاة لا يسمى التمثيل لمربها من المخلو وضع الطبيعة مقام الكلية من قبيل انتفا شرط الانتاج واعلم ان من قبيل الانتفا انتفا الدليل
 المتصا على المطا وهو في عرف الميزانيين جعل احد مقدمتيه من النتيجة بتغيرها وانما اعتبر بتغيره ليقع الالتماس كما نقول هنا نقلة وكل نقلة
 حركة ينتج ان هذه الحركة والصورة من النتيجة وقد تارة في الحركة فيها ما يراودها وهي النقلة وكما نقول الان بشرط كل شرط ينتج ان
 الان شرط في كل من هاتين النتيجة وقد بدل الان ما يراودها وهو الشرط من قبيل جعل احد مقدمتيه من النتيجة بتغيرها كقولنا في
 واحد مقدمتيه الدليل متضاهين فان احد المتضاهين في قولنا الآخر فاجعل احد مقدمتيه من برهان الآخر فاجعل النتيجة مقدمتيه من برهانها
 كقولنا هذا ان لا زده وب كل من سبب ينتج هذا ان فالصغر من فرق النتيجة لانها متضاهية كذا في حاشية السيد بن عيسى
 في حق الاشياء والمتضاهية كما امر ان المتضاهية لا يمكن ان يكونا نفسا احداهما الا مع الآخر فيستلزم تفصل احداهما تفصل الآخر ولذا وقع
 في التفرقة المتضاهية ان تجعل النتيجة جزء من القياس او يلزم النتيجة من جزء القياس بربطه من المتضاهية المذكورة وهذا نظر لان المتضاهية
 من قبيل المتضاهية الذين لا يمكن اجتماعهما في موضع واحد جهة واحدة والنتيجة مع الصغر في ذلك المذكور ليست كذلك اذ لا
 قابل بينهما بل المتضاهية الدليل فكل هذا المتضاهية فكل كلام السيد ساذج ولعل المراد كون القول المذمومة تفصل من النتيجة بنسبة
 الى المتضاهية ما خذ مع وصفها لاضافة لو كانت معرفة من وصفها لاضافة كما نقول ان متولدة من نقطة ان لا تخرج من النقطة
 وما ينبغي ان ينبذ عليه الاستدلال بنحو واحد على ثبوت الحق وليس من قبيل جعل الدعوى عين المعرفة كما صرح به هو مفهوم تقصيص المعرفة
 من هو اعطى في الاستدلال اذ في ذلك كقولنا هذا كماله والاعراض في نفسه غير مقرر بانحدار من التثنية وكان هو كذلك فلو
 فليس الدعوى من هاتين الصورتين فليس هاتين الصورتين هاتين الصورتين ان ذلك الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية
 واحدة فلا يمكن جعل الدليل في وجه ما كتب بعض الروايات المتضاهية جعل الدعوى عين الدليل اجزئ فذلك لعل لانه الى وجه بعيد وهو
 ان يكون الدليل من التثنية الدليل مترادفة في النتيجة تلزم من كل واحد من مقدمتيه الدليل فيكون عين الدليل ولذا ان نقول قد نظروا
 احد مقدمتيه الدليل وتكون الدعوى عين المذكورة فينتوهم كون الدليل عين الدليل المتفصلة من المقدمة المطلوبة كما صرح بعض
 شيخ الشافعية عند بيان النسب بين القضيتين وروى غير آخر بان الدليل ليس عين المذكور اذ هاتين مقدمتيه مطلوبة فيجعل ان يكون مكتوب
 في بعض الروايات مبني على التوهم المذكور من قبيل جعل احد مقدمتيه عين النتيجة ايضا توقف العلم باحد مقدمتيه الدليل على العلم بالنتيجة
 فيما قاله القضاة من غير الاكتمال ومن هذا القبيل كقولنا وهو ان ثبت احد مقدمتيه بهيئته يتلوه من نتيجة القياس اذ لو

وعكس المقدمة الاخرى كما يقال كل وضو رافع لحد وكل ما هو رافع لحد يقع بالنسبة فكل وضو يقع بالنسبة لحد يستدل
 على قولنا كل ما هو رافع لحد يقع بالنسبة بقولنا كل ما هو رافع لحد وضو وكل ما هو وضو يقع بالنسبة فكل ما هو رافع لحد يقع
 بالنسبة انتهى يقول القضاة لعل القياس الدودي لا يختص في الصورة التي ذكرها بل يوجد في غيرها ايضا كذا القياس الاستثنائي
 المركب من المتضاهية الاتفاقية كذا ان كانا ناطقا فالحق ناهق لكن الانساق ناطق ينتج ان الحق ناهق لان العلم بقصد المتضاهية
 الاتفاقية موقوف على العلم بقصد التاكيد فكيف يستفيد العلم بقصد التاكيد من العلم بقصد الاتفاقية يلزم الدور كذا في تصديقا شرع
 النسبة ولكن المتضاهية تارة كتب المؤلفين قد اخطئ فيه ومن قبيل ذلك المادة استنبأ العلم من المعروف وهو على ما ينبغي
 حاشية شرع المطالع على وجهين احدهما ان الحكم على التفرقة مثلا على ما قصد عليه ذلك المفهوم فيكون الحكم هنا على علمه بالشيء الثاني
 في المعروض اذ ليس الحكم في المفهوم بل في ما قصد عليه هذا المفهوم والآخر ان الحكم على ما قصد عليه هذا المفهوم على المفهوم فيقول
 الحكم هنا على علمه بالشيء الثاني العارض بالمعروض اذ ليس الحكم في ما قصد عليه هذا المفهوم بل في المفهوم ويكون ان يقال في التفرقة
 من باب استنبأ من انما قصد هو عليه هذا الاستنبأ كما يقع من المعلق يقع اليك ومن قبيل استنبأ العلم من المعروف من استنبأ العلم
 بالمقول فاذكر بعض محشئ من المسعودي التفت طال ذلك والمكابرة في المنازعة في المسئلة العلمية لا الاظهار للصواب بل ان الحكم
 واعرفنا الفضل كذا في بعض الكتب والطان معناها المنازعة بشئ لا يوافق اهل القضاة وهي غير مسموعة عند اهل التوجيه فيخففها
 وهو بطلان الدليل بغير دعوى من غير ذكر دليل على البطلان وكذا منع شئ من ذلك الا ان يراود ارجاع المنع لشيئ من مقدمتيه الدليل وكذا منع
 البديهي الا انه كذا منع المحرر والحدس في المنازعة عند استنبأ التجربة والحدس والتوازي في عامة الناس كما قيل في قضائياتها
 معها الحكم البديهي الا كما صرح به في شرح الموافقة وكذا منع المسلم عند المنع قبل يدخل فيها طالدليل على جملة الدليل من حيث هو مجموع
 مقدمة معينة منه وفي بحث لاني الفتح وتعيين الطريق معناه خرج الطريق للمستلوك اليه لتقصيها ان المعلق قد يستدل على حقيقة
 دليل مستعمل على القول او الاستدراك او الحذف قال لا يلزم من علمه الا ان يستدل بهذا الدليل على الدليل كما في المذكور في الجواب
 بما لا اعترض من قبيل تعيين الطريق وهو ليس واجب الشارحين وقد يعين المعلق ويرجح طريقا لا فائدتهم ثم يستدل عليه بتعيين هذا وهو
 مطا فالسبب اعراض عليه وبذلك لا يرجح ذلك الطريق لوجوه طريق اخر يفيد ما افاد فيجاء عنه بان هذا الاعراض من قبيل الاعراض على
 تعيين الطريق والاعراض عليه كذا في المناظرين فتعيين الطريق في انفسنا او حصة السالك وفي المقام انك مقرر المعلق وان شئت
 فذلك في المعاني ليس فان الوجود او خارج عن كون المناظرة وبذلك ان المناظر على الصواب وما ذكر في انفسنا من لا

في حق الاشياء والمتضاهية كما امر ان المتضاهية لا يمكن ان يكونا نفسا احداهما الا مع الآخر فيستلزم تفصل احداهما تفصل الآخر ولذا وقع في التفرقة المتضاهية ان تجعل النتيجة جزء من القياس او يلزم النتيجة من جزء القياس بربطه من المتضاهية المذكورة وهذا نظر لان المتضاهية من قبيل المتضاهية الذين لا يمكن اجتماعهما في موضع واحد جهة واحدة والنتيجة مع الصغر في ذلك المذكور ليست كذلك اذ لا قابل بينهما بل المتضاهية الدليل فكل هذا المتضاهية فكل كلام السيد ساذج ولعل المراد كون القول المذمومة تفصل من النتيجة بنسبة الى المتضاهية ما خذ مع وصفها لاضافة لو كانت معرفة من وصفها لاضافة كما نقول ان متولدة من نقطة ان لا تخرج من النقطة وما ينبغي ان ينبذ عليه الاستدلال بنحو واحد على ثبوت الحق وليس من قبيل جعل الدعوى عين المعرفة كما صرح به هو مفهوم تقصيص المعرفة من هو اعطى في الاستدلال اذ في ذلك كقولنا هذا كماله والاعراض في نفسه غير مقرر بانحدار من التثنية وكان هو كذلك فلو فليس الدعوى من هاتين الصورتين فليس هاتين الصورتين هاتين الصورتين ان ذلك الدليل مركب من قضيتين والدعوى قضية واحدة فلا يمكن جعل الدليل في وجه ما كتب بعض الروايات المتضاهية جعل الدعوى عين الدليل اجزئ فذلك لعل لانه الى وجه بعيد وهو ان يكون الدليل من التثنية الدليل مترادفة في النتيجة تلزم من كل واحد من مقدمتيه الدليل فيكون عين الدليل ولذا ان نقول قد نظروا احد مقدمتيه الدليل وتكون الدعوى عين المذكورة فينتوهم كون الدليل عين الدليل المتفصلة من المقدمة المطلوبة كما صرح بعض شيخ الشافعية عند بيان النسب بين القضيتين وروى غير آخر بان الدليل ليس عين المذكور اذ هاتين مقدمتيه مطلوبة فيجعل ان يكون مكتوب في بعض الروايات مبني على التوهم المذكور من قبيل جعل احد مقدمتيه عين النتيجة ايضا توقف العلم باحد مقدمتيه الدليل على العلم بالنتيجة فيما قاله القضاة من غير الاكتمال ومن هذا القبيل كقولنا وهو ان ثبت احد مقدمتيه بهيئته يتلوه من نتيجة القياس اذ لو

باعتقالي بهذا القول المطبق ثبت كما ذكرنا المعلن ايضا وان كان ذلك للرجح سببا آخر وهو ان المعلن
فعلنا لا حجة دليل فالدليل كود يصح في الطريق والاختيار يجرى نحو الدليل مثبت الرجح وبذلك ان المعلن ان يدفع ذلك الامر
ادنى عناء ولو قال السائل ان دليلك هذا مشتمل على امر مسدود فموج من قبيل يقيس الطريق ويجعل ان يكون المراد به منع دعوى
ضمنية لا المعلن كانه ادعى حسن دليله فالتسليم من هذه الدعوى مستند بالتمسك بالامر مسدود فموج على هذا التقدير من واجب المناقشة
لان منع من الدعوى الضمنية والمنع من دعوىهم وبذلك ان المعلن كما ادعى شيئا وسد عليه كذا ادعى حسن دليله ومنع ان يكون
مراعاة المناقشة ولاجل حدين الاحتمالين والافتقار واما ما قيل ان الدخول في الدليل ان بعض مقدم مستند من قبيل يقيس الطريق
وهو خارج عن كون المناقشة واجبا انه واقع في كلام المحققين انتهى وكذا التفصيل في كل دخل بالامر مسدود وسبب سوان كما وادوا
على الالف على الدعوى او التصور والالف على طرفي اداة للعنا واما اذا شمل دليل المعلن على فاش فالبطلان على سبب ثم قال القضاة
ان يقال كذا فهو ليس من قبيل يقيس الطريق هذا لاحل من تلويحا الكا بر فقيسوا ما لم يذكر على ما ذكر التبعيت بحسب معنى التبعيت
والغلبة فقولك بكتبه بشد يكافأ ما معنى ونحوه او بمعنى غلبة وفرض التبعيت بالمعنى المذكور في القبول لا سيما والالزام بهذا التبعيت والتبعيت
والتبعيت والعلوم كلها بمعنى واحد جاز ان تضمن ونسب التبعيت مع ما ذكرنا في الفقه والاسانيد مع كل ذلك المطوح حقيقته ان
الامر نعم استلزام شيئا بناء على ان الهم يحكم بذلك الاستلزام لسبب يتبع بطلان الدفوع في الواقع والشئ الاو كذا في المعلن
ان يتكروا والشئ ان ينافي دعوى المعلن فيقال ان المعلن يدعى الشئ الاول لا يستلزم في دعوى ما ينافي دعوى المعلن للمعلن الجواب
عن انهم ان الاو بناء على دليل لزم وتلك الانتفا على ما عارضه ذلك وهذا المعنى من المعنى في وجهه في آخر الرسالة والامر ان تسليم
دعوى السائل ومنع الاستلزام وهذا جاز ان تضمن وهذا استدلاله بكتب تضمن اسما ان المعلن لا يجازي المعلن ان يتكرو
ويستلزم ذلك الشئ في دعوى ما ينافي دعوى المعلن فيقال ان المعلن يدعى الشئ الاول لا يستلزم في دعوى ما ينافي دعوى المعلن للمعلن الجواب
ثابت لا يجازي لا يشترط وهو يستلزم تقييد معاد في شدة السائل لا تقطع الا بطريق الجواز ان قلت ليس للمعلن جهتا وطيفة اخرى
وهي منع ما ادعى ان قلت لا يجازي المعلن ان يمنعه من الامر ومن ان ما ادعى ان المعلن لا يجازي المعلن ان يتكروا والامر ان لا يبيد
في تقييد الجواز كما ان المعلن من ينافي المعلن ان يتكروا بكتب فنفذون انما يستلزم بكتب ولكن لا يلزم من اجاز ذلك
لمنع ادلزم وقال ايضا واما قوله حكاه عن الرسول ان نحن لا بشر مثلكم ولكن الله يمشي على من يمشي في جوارح
انضم للتبعيت في قولهم عليهم السلام قالوا ان ما قدمتم من ان بشر مثلكم هو كما قلتم لا تكلمه ولكن ذلك لا يمنع ان يمشي قدس الله

عليه بارسالة انتهى ويؤيد ان الكفار لو هموا ان البشرية تثنى في الرسالة وان الرسل لا تكون الامم الملائكة وان شئت قلت
نحو ان البشرية تستلزم عدم الرسالة وسبب ذلك النوع منهم سقطا هم امر الرسل والرسالة ادعوا الرسل عارصهم الكفار
يقولون انتم الانبياء مثلنا واجابهم الرسول بطريق الجواز كما عرفت وكان ينبغي ان يقال ان يقولوا ان انتم الانبياء مثلنا بكتب
لكنهم كمن لنا ليد فاما لم يتم الخط قول الرسول ان نحن لا بشر مثلكم بتسليم كصحة انتقاء الرسالة لان ذلك مفاد احصى في ذلك
فولم يكن الله يحيا الاله والاعمال يقولون ان نحن بشر مثلكم لتلا في منع الملازمة واجبا في دعوىهم في تسليم البشرية بطريق القصر
ليكون على كلام تضمن كاهودا المناظرين انتهى ومعنا ان القصر غير راد في التسليم وانما ذكر ذلك ليقول الفقير وهذا الجواب
من الرسل بلغ من جوابه رسول عيسى عليه السلام ربنا يعلم اننا اليكم لم نسلون بعد قول الكفار انتم الانبياء مثلنا لان ذلك ليس بجواب
في مقام المناقشة على المعاضة ان قلت قال المتكبر في قولهم ان نحن لا بشر مثلكم من بسبب جاز ان تضمن ليعتبر جاز ان يتكبر وقال في
المقابلة ليعتبر من العناد وهو الذلة كما في القصور وهو الاطلاق انتهى فاما في الذلة هنا فذلك الذلة الزلزل وزوال الشك انضم
يثبت على سؤاله عند الجواز بر كنه الزم كما كانا زلت قدمه على كما يقول الفقير والجواز كثيرة في اجوبة المصنفين حيث
يقولون قلت نعم ولكن الامر كذا والجواز غير التسليم اصطلاح للمناظرين وان كان بطلان على الجواز التسليم لغزاة التسليم الجواز
بمعنى التسليم واعتقاد الضميمة والتسليم نعم فهم ان يفرق ذلك من حجة ما منعه من اعتقاد بغيره وهذا يقرب مما لا يسوغ للافتان في
جواز الاقران بعد ذكر الجواز ومنها التسليم وهو ان يفرق الجواز بقول الفقير ويسمى التسليم التسلل فيقولون عرفهم كاد في جواز
بغير المصنفين وشئ التسليم ان يقولوا انهم الصغرى ولو سلمنا انهم الكبرى ولعل فائدة التسليم شتات منع التسليم
الاخرى لا تنوق على منع المقدمة الاولى فلا ينضم للمعلن ان ادفع منع الاو ويندفع منع الاخرى واما اطنيت في الكلام والاعت
التوضيح للآل ان تفصيل هذا المانع كما بالالزام الالزام غير ان منع كلام المعلن والافهم في المعلن عن انما مطر في
منع ذلك كذا في المسعودي ويقال الزام السائل وان في المعلن بالامانة والاعمال انما المستلزم فيقولون ان المعلن لا
عاجزا وجعل ذلك المعلن عاجزا في تفسير المسعودي فيقولون فندبر والذى يخرج ضمة فهو من البجضة مغلوب ويقال الغلبة
المبررة ومنه قوله في من الذي كثر في الكافر وانقطع كلامه كذا في الكواشي وقرئ بهت على صيغة البعث الغالب فيفتح والهاج
فغلبا برهم الكافر كذا في الكافي ولم يحن منه الباهت كذا في العاموس المقصد الاول في الايجاز الوارد على القصور والمراد منها
التجريد والتفصيل اذا تصور النظم يكن من قبيل احدهما وانما تضمن المصنفين كالغير المذكور في الدعوى والمقدمة

للمعرفة والشيء ليس في حاشية شرح الشبهة واعلم ان ارباب العربية والاصوب يقولون ان هذا المعنى يتناول اثبات الاربعة
واكثر ما يقع القلق بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين انتهى ان ذلك ان كان غير متيقن في ان هذا الصواب مطابقة لذلك
فانه دعوى فتمتية تقبل المنع وان لم يتبدل التعريف كان القول للكتاب انهم مطابقة نقل للذي اردت نفسك صورته مع صحيح وان لم يكن
المنع فسرنته معني ذلك مذكورة صحيح والمطابقة في التعريف بما هو صحيح والمنع كقولهم تجر بمنها عادة العلى بل نقض صحة التعريف من ذلك
بعد مطابقة المثال الثانية في نقض صحة التعريف بحقيق بعدد من المعرف وتوهم ان قولك هذا غير صحيح لانه غير جامع او غير مانع وطرح
هذا شأنه هو غير صحيح في الصغرى ان الاشياء لا تتصل بالادوات في المعرف تصان عليها او يستلها مع ان المعرف تصان عليها وكل تعريف هذا
شأنه هو غير جامع او غير مانع وبما انك لم تذكر في شرح الشبهة وشرط ان هذا التعريف ان القيد ما يجوز والتعريف بلام والاختصاص
وجعلوه من الرسوم الناقصة اما جواز الاعم في موضع يراد به المعرف من بعض اشياء الاستبانه في حاشية شرح للطالب السيد الشريف
واما جواز الاختصاص فلعل الداعي اليه اذ لا يقتضي الا افراد للشئ هو واعلم ان الصغرى من دليل الصغرى مثله على مقتضى من ظاهرا ان
يمنع واحد منها او كليهما وطريق الكمال يمنع احدهما او لا يمنع ولولم ينه فلانم الاخرى ما من وسد منع الاولى في الغالب بخبر التعريف
وسد الثانية في الغالب بخبر المعرف ولما ايضا يمنع الكبر في الاستدلال بالادوات فيمنع الشئ الصغرى او بالادوات الاقتضاء الا افراد للشئ هو
لكي اذا خرج للمعرف في تعريفه جدا لا يمكن له منع الكبر في الاعم والاختصاص الامر الرسوم الناقصة كما ينهم في كلامهم فلا تفعل شئ اعلم ان شأن
التفصيل في الشبهة والتفتيح الاستوائية لا بد ان يكون متحققا فلذلك ذكرنا نقص مادة لا يعلم وجودها مستدانة انما يصح ما ذكرته ان الحكم مادة
النقص حقيقة ولا من تحقيقها واما الجواب عن المنع عن الجواب عن سبيل ان شأنا منع المثال الثانية في نقض صحة بالاستدلال الدور
وتوهم ان قولك هذا بطلان مسلم الدور وهو صحيح في بناء مسلم بالادوات وبما يستلزم لفوقه والدور على قسمين احدهما انه متحقق وهو
الشئ على ما يوقف عليه بتاويله في علم الكلام ومعنى توقف الشئ على الآخر ان الوجود الشئ الاول او جوازا آخر قبله والآخر الدور
المعنى وهو الشئ مع الآخر كالمفاهيمين كالابن والبنوة فان احدهما لا يوجد الا مع الآخر وبما يتصان في علم الحكماء والدور المعنى
لا يجب تقديم الشئ على غيره بل يجب ان يكون الشئ مع نفسه والقسم الاول بطلان ذاته فيبطل التعريف بالاستدلال سواء كان بطريق من
الآخر كالمعروف بطريق آخر التعريف توقفه على شئ آخر فيوقف عليه كما عرفت الدلالة الوضعية بكونه النقطة في المطلق فتم
للعلم بوضعيته ان قد حكم بهذا التعريف ان فهم المعنى يتوقف على العلم بالوضع والمعلوم ان الوضع يتوقف على فهم المعنى لانه نسبة بين
اللفظ والمعنى فيلزم الدور والقسم الثاني بطلان ذاته فلا يبطل التعريف بالاستدلال كما عرفت الدلالة الوضعية بكونه النقطة في المطلق فتم

التعريف قال التقاريف في شرح النسبة احد المتعريفين لا يجوز اخراجه في تعريف اخر له المحرر يجب ان يعقل قبل الحدود والمصطلحات فيكون تعريفا
 معان علم ان المعروف اليجب هذا النقض يمنع التعريف مستد باجماره التوقف وهو توقف واحد الشئ او متعلقا على متعلق ما يفتقر
 عليه وان قضى لهم في الصواب توقف الشئ على ما يتوقف عليه كما ان توقفه على ما او علمه على علم اوله لا يمنع الكبري الا مستد باية دور معي وهو
 فيجوز لكن اذا كان الدور بين المعرف وبين شئ من اجزاء التعريف فلا يجوز منع تلك الكبري للمعرف ان مع في هذا المقص ولا يلحق المنع الكبري الثاني ولو قوف
 النقض محكاه مستد بالدور وهو ما يستلزم الدور وهو بطلان المقص وان يمنع الكبري مستد باية انما يصح بطلان الدور وانما ليس كذلك
 ولوح الابردة ويقول ان ادعاء مستد للدور والحق والصواب منه وان ادعاء مستد للدور مطلقا والكبري مما يستلزم الكبري ايضا ما بين المقص
 الرابعة في نقض محبة مستد له السن من احوال ما تقرر من قبل ما سبق في الدور واما جواب النقض السن فمثل سبق في ايضا اذ قد بين وقوع السن
 في واقع بعد الترتيب والافتقار وبعض السن يخرج كاستلزام الامور الاعتبارية والمعدودية السن علم الكلام واما جواب النقض في المحالة المذكورة
 فتع الكبري الاول في الابعث الى سلب الشئ عن نفسه فان منه ما لا يخلو كاذب سلب الشئ عن نفسه جاز انما في الشئ مستغنا واما منع الصوري فيجوز
 في الجميع اذ ان نقض قد يجرى في وقوع شئ منها وهو غير واقع ولما النقض لا يكون له ليس بالحق المعروف فاما ما بين يكون امتا وبين في المعرفة والحق
 كترين احد المتعريفين بالحق وما بين يعرف بالاختص ونقصه في شرح الطالع وتوزيع ما المقامات الخامسة الاعراض عليه بمثابة الاعراض
 اللغوية يقول الغفر ينبغي ان يجوز اطلاق النقض عليه جاز ان لا يخلو الاطلا على اللغوية ترعا حسن كما يدل عدم الطرد وعدم العكس في صحة فاشارة
 لجميع مطلق الادالة وتوزيع الاعتراض بها ان تعريفك غير حسن لانه مشتمل على لفظ لا ولا تعريف هذا لا يجوز غير حسن فيقع الصوري بجزء الجميع لكن
 الصوري في الاعتراض المشتمل على الشرط والمجاز والادان لا تترجم مشتملة على حد متين لان تعريفها ان مشتمل على لفظ لا بقرينة معينة للادان المقصود
 ان يمنع كل من يتك في حد متين ولا يجوز منع الكبري في شئ من الصواب الادان لم يبعد الشرط والمجاز والادان بالادان ما منع القرينة المعينة للادان فقلنا
 الامتناع الكبري وان اردت على ما ليس ملوك في النقض الدور يقول الفقير ينبغي ان يكون في جملة الاعراض اللغوية استلزام التعريف على لفظ مستد
 وهو ما لا يبعد جمعا ولا منعها ولا توضيحها وقد نقض العباقر العربية بعد مطابقتها لقوانين العلوم العربية وتوزيعها غير مستحسنة لانها
 مشتملة على الاصطلاح المذكور اعطى على معطى على ما ليس او غير وهو ما يستحق على العربية ينبغي انما مشتملة على امر مستقيم وهو ما في ذلك في غير
 مستحسنة فقد منع الصوري الاو مستد في الغالب بغير العباقر وقد منع الاول اذ فيجوز بعض العلماء العربية ما يستحقه الاخرين ولا
 محال يمنع الكبري الثاني واعلم ان صحة التعريف حسنة وحسن العباقر دعاوى ضمنية فيجوز منعها على قياس شئ الدعاوى كما يجوز منعها
 لكن الضعفاء العلماء في نقضها ولما مشتمل بين الطلبة ان ناقض التعريف وناقض العباقر مستد ومعه هذا ما منع المقالة الساسية

بالعناية بسحق الجواب وبإثبات المعلن انما يسره فذلك ان يقول ان المنع مع السند ما ذكرته في صواب الابعال والاستدلال
في بسحق الجواب لا يخرج برأيه مستفيض في خبر الجواب قال صاحب التوضيح ينبغي ان يحكم بفك اعتد متعينة ان يورد اعراضه عليها
على سبيل المنع لا على سبيل البطلان لا يقول احقتم غضب فخرج الى العناية انتهى وقال ابو الفتح هذا معنى على اخفاص الذي هو الحكم بالف
اختيار الغرض في العلم **واعلم** ان طريق الجواب عن الغضب قد يكون مسوقا بينه وبين المسوق ان لا يظن فيه العمل به غصب ولا يقرن
لدليل الغضب قبل ثبات المقدمة المزمومة بورد على دليل المناقضة لانه لا يلزم من شيء منها ما يجب على المعلن من اثبات المقدمة المزمومة
ان يغيب كلاما بالعناية اي لا يقول ادى المنع مع السند فخرج عن كونه غصبا ويسقط المنع الوارد عليه اذا السند لا يمنع بل يثبت تلك
اولا ثم يقرر دليل الغضب لا بد له بعد ذلك ان يثبت بطلان المقدمة ولا كلام في جواز التفرغ من دليل الغضب بعد ثبات المقدمة
في المقدمة في لائحة الخشية لا الوغية بخلاف ما اذا تفرغ من دليل الغضب قبل ثبات المقدمة المزمومة فيجوز من المعلن لانه ليس للمعلن في قانون التجوية ان
يتفرغ من دليل الغضب من غير ما انتهى **يقول** **غضبه** وقد استثنى من التفرغ من دليل الغضب بقضائهما ايا اذ يجوز للمعلن ان يتفرغ من دليل
دسائسها ان شاء الله تعالى وان شئنا فحين ما لم يثبت السند قبل ان يثبت المقدمة المزمومة كذلك يكون دليل الغضب
مقبولا كما انما راجع اليها في هذا المقام **بحث** **الاول** في المسوق بغير من المعلن لدليل الغضب بعد ثبات المقدمة وقال
في الخشية لا الوغية بذلك القول ان تفرغ واما ان لم يتفرغ من له ولم يثبت اليه صلا فذاك حسن انتهى وفيه نظر لانهم قد جردوا دليل
الغضب في المقدمة المزمومة في ثبوتها بعد ثبات المعلن اياها والمعاينة وطيفة من وظائفها اذا اورد بها كل ايرادا يجب على المعلن
والا يلزم اللزام ولذا في بعض الاقوال فيجب دفع السند ثم هو ملزم لنفيض المقدمة المزمومة بعد ثبات المقدمة المزمومة اما بالمنع او بالابطال
اذ لو دفع لم ينفذ السند على المقدمة المزمومة بخلافه وان اسطر على عدم وجوده بعد ثبات المقدمة المزمومة انتهى ولعله اذ من السند
انما هو ملزم لنفيض المقدمة المزمومة على سبيل الجواز بغير سبيل الفتح فانه مع ما ينفذ اليه من المقدمة المزمومة دليل بخر نفيض المقدمة المزمومة
في سبيلها وبذلك ان الغضب اسطر على عدم وجوده دفع السند ودليل الغضب سبب ثبات المعلن المقدمة المزمومة ان الدليل العيني يقتضيه
وجوب دفعه لا يجب على المعلن دفع ما ينافي حقيقة كلامه ليطهر القضاة ودليل الغضب سند لما ينافي حقيقة كلامه وقد ايجب على من يذكره بغير
الاقبال في المانع لم يغيب كون سند ما سلك المعلن من الدليل على المقدمة المزمومة بل ما ذكره على قصد تقوية المنع برفعة
معاينة بغير سند بل قد يكون المانع فلكون المقدمة امر لم يقصد الابطال اسطر على عدم وجوده **وقد ينفذ** **الفقر** وبمثل هذا
الجواب **اي** من الغرض المذكور ايضا واما على من ان يثبت دليل الغضب بالسند بعد ثبات المقدمة المزمومة لانها معاينة الدليل لاثبات

وكل ما هو معارض لدليل يجب دفعه والابتن ان لا يطمح حقيقة مدعي ذلك الدليل وكل ما هو محيد دفعه ولا يصح على عدم وجوب
دفعه غير مسخن وتقرر وجوب عنهما انه يجب دفعهما لان كونهما معا منبر امر لم يقصد الابطال فهو امر لم يورد على ان لا يجب دفعه
على المعلن **يقول** **الفقر** في الجواب نزاع جدا بخلاف المعلن من ان يدفعه دفع دليل الغضب والسند كما ان قولهم بان الغضب ^{يورد} **غير مسخن**
سند المعلن بخلاف الجواب في الجواب بوجوب السند بغير دفعه من الجواب والسند كما مر في الخشية لا الوغية المعلن ما لم ينفذ
دليل الغضب والسند الذي هو ملزم لنفيض المزمومة **نعم** بحسب الحقيقة وان اثبت المقدمة المزمومة لا ينبغي مقدماته غير ثباته وان اسطر على ان
يجزأ ثباتها يدفع اللزام في جميع مسوداته عن غيرها وهذا مستثنى من ايراد الفتح عند قولنا لا ينفذ في دفعه بالاقبال وهو ان الغضب
او المستدل اذا اعتبر بعد ثبات المعلن المزمومة دليل او سند على دليل المعلن على ثباته **قال** **المستدل** **عنه** وان لا يثبت كونه عند
ما ينفذ في ذلك المزمومة وهو دليل الغضب سند المنع فيجب اسطر النظر في دفع دليل الغضب سند المنع بينهما وابطالهما كما هو حكم
المؤمنته **بحث** **الثاني** في دفع السند لدليل الغضب بعد ثبات المقدمة غصب غير مسخن **قال** **الفقر** لا ينفذ لان المعلن ما دام
معللا بكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليل او بعد دليل على هناك الامضاء المذكور ودوابه لو لم يثبت ان النقص غصب بل المعصية بغير
في الجواب انهم في جوابه انتهى ومنه قوله والعلو بغير غصب غير مسخن ومخلص الدليل ان خلو حقيقة السند لا ينفذ في الاطراف وكل ما هو
خلو وطيفة هو ليس مسخن ومخلص النقص لو لم يثبت ان النقص غصب بل المعصية بغير المسوخة ايضا يعني انه جازي عدم مسامحة المعلن
مخلص عنه وبذلك ان ينفذ بالدليل ثباته الاستماع لا ينافي صفة الغيبة ومادة النقص كون النقص المعصية مسوخة لانها غير
غيبية ويؤيد ما ذكرنا ان بعض الاقوال نقل كلامه ذلك ان مخلصا وان اما ما يورد لو لم يثبت ما ذكره من دفع هذا النقص ان يقال الغضب جازي الا عند
المقدمة المزمومة عند اعتبار النقص والمعاينة ان يدفع الى اخرها وان لم ينفذ ما ذكره من دفع هذا النقص ان يقال الغضب جازي الا عند
القرينة وفي النقص والمعاينة لا ان ينفذ على كل دليل المعلن على سبيل النفيض فيضطر النقص والمعاينة فلم يعبه لربما
اضطر الى قبول دليل بطلان عدم تنبيهه على فم مقدم متعينة بخلاف الصور المذكورة وهي ابطال المقدمة المعينة لانه لا يرد في دعوى
لا كما منعها مع السند المزمومة من دليل بطلانها **يقول** **الفقر** في كيفية دفع النقص المذكور به بنحو سخط الجواب النقص **بغير**
وذلك بوجوبه لربما وقد يوجب التحلف وهذا الجواب لا ينطبق على كل شيء ما لم يتعارف في كتبنا ان الجواب عن النقص جازي وهو
المانع من ثبوت الحكم في ملو التحلف وهذا الجواب من ذلك القبيل فتقرر انما سلمنا ان دليل عدم اعتبار الاستدلال المذكور جازي في عدم اعتبار
النقص والمعاينة والحكم بخلافه لا عدم اعتبارهما مستقلا لانهما معاينة ان اجاعا لكن بخلافه ليس بنفسه في الدليل بل المانع من

في الجواب انهم في جوابه انتهى ومنه قوله والعلو بغير غصب غير مسخن ومخلص الدليل ان خلو حقيقة السند لا ينفذ في الاطراف وكل ما هو خلو وطيفة هو ليس مسخن ومخلص النقص لو لم يثبت ان النقص غصب بل المعصية بغير المسوخة ايضا يعني انه جازي عدم مسامحة المعلن مخلص عنه وبذلك ان ينفذ بالدليل ثباته الاستماع لا ينافي صفة الغيبة ومادة النقص كون النقص المعصية مسوخة لانها غير غيبية ويؤيد ما ذكرنا ان بعض الاقوال نقل كلامه ذلك ان مخلصا وان اما ما يورد لو لم يثبت ما ذكره من دفع هذا النقص ان يقال الغضب جازي الا عند المقدمة المزمومة عند اعتبار النقص والمعاينة ان يدفع الى اخرها وان لم ينفذ ما ذكره من دفع هذا النقص ان يقال الغضب جازي الا عند القرينة وفي النقص والمعاينة لا ان ينفذ على كل دليل المعلن على سبيل النفيض فيضطر النقص والمعاينة فلم يعبه لربما اضطر الى قبول دليل بطلان عدم تنبيهه على فم مقدم متعينة بخلاف الصور المذكورة وهي ابطال المقدمة المعينة لانه لا يرد في دعوى لا كما منعها مع السند المزمومة من دليل بطلانها يقول الفقر في كيفية دفع النقص المذكور به بنحو سخط الجواب النقص بغير وذلك بوجوبه لربما وقد يوجب التحلف وهذا الجواب لا ينطبق على كل شيء ما لم يتعارف في كتبنا ان الجواب عن النقص جازي وهو الا مانع من ثبوت الحكم في ملو التحلف وهذا الجواب من ذلك القبيل فتقرر انما سلمنا ان دليل عدم اعتبار الاستدلال المذكور جازي في عدم اعتبار النقص والمعاينة والحكم بخلافه لا عدم اعتبارهما مستقلا لانهما معاينة ان اجاعا لكن بخلافه ليس بنفسه في الدليل بل المانع من

دليل ومع الكبري الاخرى دليل آخر في المقدمه المزمع ثبت بدليل غير دليل البطلان **والجواب** ان ابطال السند لا يفسد مطلقا
يزيد في حق التصديق ايضا **تدليل** اعلم ان المعلق اذا بطل سنده المانع والمانع ان يعرّف ولو لم يكن هذا الا بطل مفيد ايضا كونه متبنا
للمقدمه المزمع لا يورث ان لا يثبت السند المذكور من لوازم المنع يعني من لوازم نفيق المزمع بالانحصار منه والظاهر ان هذا المنع للمقدمه المطوّره
او طريق اثباته ابطال السند ان يقال اذا بطل هذا السند بطل نفيق المزمع ثبتت عينه لكن المقدمه حق ففصل ذلك منع الا ومنعه
دليل المعلق على مدعى وقد اجاب عنه المعلق بان ثبوت المقدمه باطل سنده وانك منه للمدعي المطوّره في دليل اثبات المقدمه المزمع
المعلق ان يجيب هذا المنع ايضا اما بان ثبوت المقدمه بدليل آخر غير ما ذكره لا بطل السند واما بان بطل سنده هذا المنع ايضا لم يورث
البطلان ان كان كون سند المنع الا من لوازم نفيق المزمع اما بان ثبوت المقدمه لا يورث البطلان من كلام الشافعي
وقد قيل المانع ليس بفسد السند الا بطل كلامه على السند هو غير مفيد وهذا القول هو كسب البطلان للمدعي المطوّره ومراوده بغير مفيد
غير مفيد بطلان نفيق المزمع بقوله المعلق ان ارادنا كلامه على السند الذي لا يورث البطلان ليقين المزمع ان ارادنا كلامه على السند
الانحصار فهو مزمع لا يجوز ان يكون كلاما على السند او انهم مطلقا وان ارادنا كلامه على السند مطلقا فكبري من كيف الكلام
على السند وكما انهم مفيد يجوز ان يكون هذا السند من قبيل احداهما وهذا هو التصريح وقد رد في الكبرى **ويجوز** ان ارادنا
على السند مطلقا غير مفيد فهو مزمع وسند سابق ان ارادنا الكلام على السند الذي ليس بلازم المنع غير مفيد والتصريح مسلم الاجور
يلزم هذا كلاما على السند انهم لا يورث المنع وهذا التصريح وقع في كلام المسوق لكنه ذكر ان السند انما هو وسط في الكبرى وفي
وقوله التصريح في العكس ان السند هو الذي لا يورث البطلان اصله ان السند انما هو الذي لا يورث البطلان والاصل ان السند لا يورث
بالاثر بالمنع مع السند فان بطل المعلق منه فيبقى عليه ما ثبت من المقدمه المزمع بدليل آخر وان ثبوت المقدمه المزمع ففهم ان
المقدمه من المعلق خارج من قول التوجيه انتهى يعني ان توجب المنع على السند لا يجيب بغير مراد ان يقول ادى المنع مع السند
فانه لا يورث البطلان مع السند خارج من قول التوجيه **والجواب** ان المقدمه المزمع لا يورث البطلان مع السند خارج من قول التوجيه
للمقدمه المزمع خارج من قول التوجيه والظاهر ان المقدمه المزمع لا يورث البطلان مع السند خارج من قول التوجيه
انما هو بطلان مع السند كونه السند في نفسه خارج من قول التوجيه كونه السند في نفسه خارج من قول التوجيه
انما هو بطلان مع السند كونه السند في نفسه خارج من قول التوجيه كونه السند في نفسه خارج من قول التوجيه

ما يورث

ما يورثه لا يوجب اثبات المقدمه المزمع الذي يجب على المعلق عند منع مانع انتهى واما ان يورث البطلان ففصل السند
مرادهم بقوله ان منع السند ليس بفساد اصله ان منع السند ما يورث البطلان من السند لا يورث البطلان من المقدمه المزمع
سند مع مانع ذلك السند مزمع عند من لا يورث منه وصف السند وعرفه وصف المقدمه فيجب على المعلق دفع المنع او ابطال السند
يدفع دليل المقدمه مزمع به البطلان واما ان لا يورث المنع كون سند مقدمه المزمع لا يورث دفعه غير وجب على المعلق دفعه لان كونه مقدمه
ع امره يقصد السند وقد عرف تفصيله في الفقه واما ان دفع المنع غير مزمع ففهم ان دفع المنع غير مزمع ففهم ان دفع المنع غير مزمع
وبين كون وجب الاوامر مطلقا من كل الاثر ان دفع المنع مزمع من رفق الفقه واجب على المعلق لكن لا يورث البطلان من وجب ان يكون
الطريق مزمع **والجواب** ان المنع كون الحق ما يورثه مقدمه المزمع مستفح عندهم والاصل الفقه قد يقال به وعليه ان ينبغي ان يكون منع السند
ايضا ان يكون مزمع ان يقال المعلق دليل على المقدمه المزمع لا السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع والا بطلان من حيث
انه مقدمه مانع ولا يورثه ففهم ان يكون مزمع بها وجه ففهم ان دفع المنع مزمع ان منع السند مطلقا ينبغي ان يكون مزمع
كنه السند كذا اذا قدم المعلق دليل على المقدمه المزمع لا انحصار سنده نفيق المزمع كالمسوق في قوله المعلق فيمنع وابطاله
في المشبه وان لم ينفع من حيث كونه سندا او دودا او الفقه نظر على ما علم من قول ان في طهره لا دفع ذلك النظر لكن ترك ذكرها
خوف من الالزام **المفسدات** ان ثبوت السند للمعلق لا يورث البطلان مع السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع او ان
المسوق الواحد بطلان لا يكون الا بغير وجه لا وسط فقط ان كانا اقترابين وبغير اجز المنكر بعينه نفيقا وان ثبوت ان كانا
استثنيين وذلك كما بالنظر ثم اعلم ان قولنا التوجيه ان كان ثبوت السند للمعلق لا يورث البطلان مع السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع او ان
ولا اعترافا واد عليه المعلق بسند آخر او بغيره ففهم ان ثبوت السند انقطاعا للبحث بسبب المعلق واما ان لم يكن
انقطاع للبحث عن دفع الاعراض بل يبراد دليل آخر للمشبه على السند كما في حمله على الصلح وسلام اجليل مزمع
لا بعد انقطاع عن فهم انتهى **والجواب** ان كون السند في دليل آخر للبحث عن دفع الاعراض من قبيل انقطاع البحث مجرد
من حيث كونه دليل الكلام بالانقطاع الى دليل آخر وليس لقطع البحث في الحقيقة لا الغرض لما كان اظهر التصريح جواز
الانقطاع الى دليل آخر المسمى بطرح الحق ودليل كانه لم يورث انتقال في مخرج السند لا لا يورث انتقالا ودفعه لظهور
فهو يكون انقطاعا في الحقيقة انتهى لعدم ما لا يورث انتقالا وهو انتقالا لا يورث انتقالا وسبب انتقالا
حقيقة في الفصل ان ثبوت السند مزمع بها **والجواب** ان ثبوت السند مزمع بها **والجواب** ان ثبوت السند مزمع بها

ما يورث

ما يورثه لا يوجب اثبات المقدمه المزمع الذي يجب على المعلق عند منع مانع انتهى واما ان يورث البطلان ففصل السند
مرادهم بقوله ان منع السند ليس بفساد اصله ان منع السند ما يورث البطلان من السند لا يورث البطلان من المقدمه المزمع
سند مع مانع ذلك السند مزمع عند من لا يورث منه وصف السند وعرفه وصف المقدمه فيجب على المعلق دفع المنع او ابطال السند
يدفع دليل المقدمه مزمع به البطلان واما ان لا يورث المنع كون سند مقدمه المزمع لا يورث دفعه غير وجب على المعلق دفعه لان كونه مقدمه
ع امره يقصد السند وقد عرف تفصيله في الفقه واما ان دفع المنع غير مزمع ففهم ان دفع المنع غير مزمع ففهم ان دفع المنع غير مزمع
وبين كون وجب الاوامر مطلقا من كل الاثر ان دفع المنع مزمع من رفق الفقه واجب على المعلق لكن لا يورث البطلان من وجب ان يكون
الطريق مزمع **والجواب** ان المنع كون الحق ما يورثه مقدمه المزمع مستفح عندهم والاصل الفقه قد يقال به وعليه ان ينبغي ان يكون منع السند
ايضا ان يكون مزمع ان يقال المعلق دليل على المقدمه المزمع لا السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع والا بطلان من حيث
انه مقدمه مانع ولا يورثه ففهم ان يكون مزمع بها وجه ففهم ان دفع المنع مزمع ان منع السند مطلقا ينبغي ان يكون مزمع
كنه السند كذا اذا قدم المعلق دليل على المقدمه المزمع لا انحصار سنده نفيق المزمع كالمسوق في قوله المعلق فيمنع وابطاله
في المشبه وان لم ينفع من حيث كونه سندا او دودا او الفقه نظر على ما علم من قول ان في طهره لا دفع ذلك النظر لكن ترك ذكرها
خوف من الالزام **المفسدات** ان ثبوت السند للمعلق لا يورث البطلان مع السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع او ان
المسوق الواحد بطلان لا يكون الا بغير وجه لا وسط فقط ان كانا اقترابين وبغير اجز المنكر بعينه نفيقا وان ثبوت ان كانا
استثنيين وذلك كما بالنظر ثم اعلم ان قولنا التوجيه ان كان ثبوت السند للمعلق لا يورث البطلان مع السند المزمع بل هو الذي لا يورث دفعه بالمنع او ان
ولا اعترافا واد عليه المعلق بسند آخر او بغيره ففهم ان ثبوت السند انقطاعا للبحث بسبب المعلق واما ان لم يكن
انقطاع للبحث عن دفع الاعراض بل يبراد دليل آخر للمشبه على السند كما في حمله على الصلح وسلام اجليل مزمع
لا بعد انقطاع عن فهم انتهى **والجواب** ان كون السند في دليل آخر للبحث عن دفع الاعراض من قبيل انقطاع البحث مجرد
من حيث كونه دليل الكلام بالانقطاع الى دليل آخر وليس لقطع البحث في الحقيقة لا الغرض لما كان اظهر التصريح جواز
الانقطاع الى دليل آخر المسمى بطرح الحق ودليل كانه لم يورث انتقالا في مخرج السند لا لا يورث انتقالا ودفعه لظهور
فهو يكون انقطاعا في الحقيقة انتهى لعدم ما لا يورث انتقالا وهو انتقالا لا يورث انتقالا وسبب انتقالا
حقيقة في الفصل ان ثبوت السند مزمع بها **والجواب** ان ثبوت السند مزمع بها **والجواب** ان ثبوت السند مزمع بها

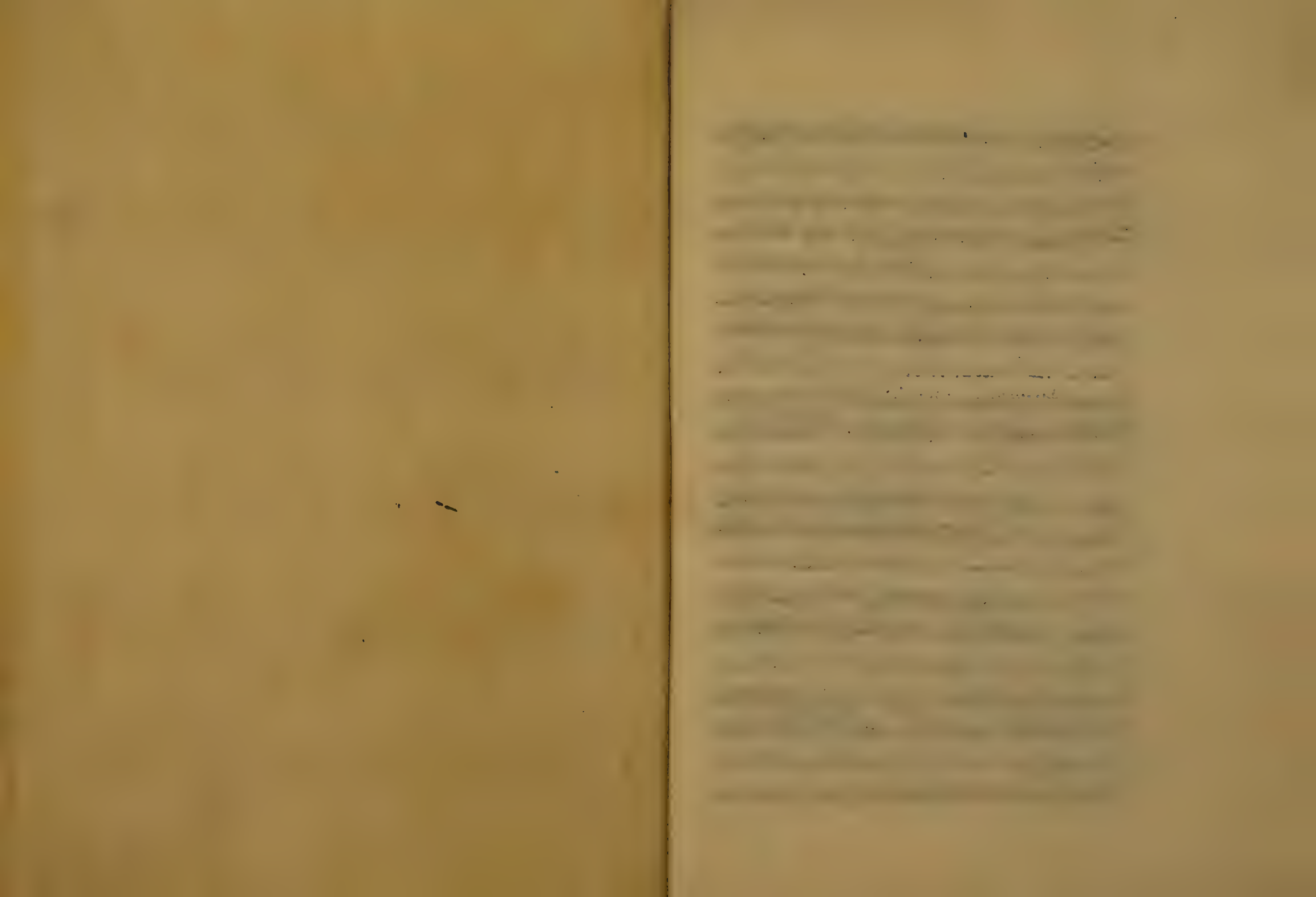
المقام

وقد يقيد الاجماع وفيه ثلثه فقول **الفصل الاول** في ما هو دعوى في الدليل بالاستدلال ويستحق ما يملك على الدليل شاهد
وان مدعى في المشهور في امرين احدهما تخلف الحكم عن الدليل وتزجر ذلك هذا بطلان جزم المادة الغلانية مع تخلف الحكم
في تلك المادة وكل دليل هذا في قولنا ان الاستدلال في العالم لا يترك قديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم ان ذلك
بطلان في البيت مع تخلف الحكم عنه في البيت فلما بالحكم هذا القديم ان البيت حادث والاخر اسلم الدليل لا امر فاسد كالدور
والشرايع النقيضين وادعاءهما سلب الشيء عن نفسه غير ذلك وتزجر ان ذلك هذا بطلان مسلم للشيء العلة فهو
وكل ما هو مسلم للفاسد فهو فاسد فصور كل ما شاهد من متضمنة لمقتضى كما لا يخفى قال بعض الافاضل خالف في ان يقع
الدليل على الدليل لهما في ذلك لو انقض الدليل بلا شاهد كما في غير مسوعة بخلاف منع المقدمة المعينة فادسج جردا في قولنا
نظر لا يجوز ان يكون صحيح الدليل صحيح معناه من اجل البديهة فلا يحتاج الى شاهد فلو كان نقضه بلا شاهد مكافئ للم
يجعل دية العقل دية الشاهد الجواب مع انه نقض مسلم ان لا يكون المنع المتوجه بغيره متفجرا وان لا يخفى شاهد
في التحقن والاسلام في انهم انما لا يخفون انما انتهى يقول الفقير على ان يجب ان النظر المذكور في الجواب ليس في نفسه
والا لازم فاسد وهو انهم يقولون نقض الدليل بلا شاهد مكافئ لنقضه بلا شاهد اتم كمن عدم صحة بديهة جليا مكافئ وبها
اخذ نقضه بلا شاهد مكافئ الا ان عدم صحة بديهة جليا او لمكان الاستثناء نادرا ترك ذلك وهذا عادة العلماء بكون ذكر الاستثناء
اساد وما ينبغي ان يعلم ان العقل قد يستدل على شيء يكون نقضه بديهة تشكيك الزم في الزم فيا على ان دليل مصادم للبدية
كما هو المشهور في دفع ذلك التشكيك كما في الجواب في بعض نسخ نسخة عند قولنا لا يخفى في غير محل خصم بقول الفقير لعل هذا
لا يخرج من نقض مسلم الفاعل وتزجر ان ذلك مسلم لنقض البديهة وهو فاسد **الفصل** فيما يسمى بالنقض المذكور المذكور
في الخلف في بعض من شرايع العلم ان النقص الجماعي وحيث احدهما ان يكون دليل العقل مع جميع خصوصيات بعينه جارا في مادة
تختلف حكم عنه وان كان يكون في دليل خلاصة مع قطع النظر عن بعض خصوصياتها في جميع الخلف والادوات المشهور انتهى وان كان هو
النقض يسمى بالنقض كما في بعض الشرائع كالتاخير في بعض مواد الدليل لجزء الدليل في مادة الخلف خاليا عن ذلك القيد و
البرهان في بعض جرائد الدليل بعينه في ما يخلف ان لا يتقوا الدليل في الموضوعين اصلا وانه ان نقض ذلك مسلم نقض الدليل
ان لا يتقوا الدليل لا باعتبار الحكم عليه لا صغرى لا في حصة الاقرية ولا باعتبار الجزم المتكرر بعينه ونفيا واثباتا
تافي اذ في الاستثنائية التي هي في هذا التقادير بعينه النقص مكسوبا واجرا في الدليل كما توجهم والاعمال في جميع النقص مكسوبة

اولا يملك

في بعض النسخ
في بعض النسخ
في بعض النسخ

اذ لا يمكن ان يخفى نقض عن النفاذ كدور في قوله ولا باعتبار الجزم المتكرر ونقض النفاذ في اثبات ان هذا صحيح لانه
وكذا في حيز او قلت لانه ان كانا ميا فهو حيزا لكنه تام او قلت لانه ان لم يكن حيزا فهو ليس بتم لكنه تام فينقض كل من هذه الادلة
بحجوبة الشرح مع تخلف الحكم عنه في موضع الشرح كما لا صغرى الاقرية وكما هو متوقع الجزم المتكرر في الاستثناء وهذا مستحضر
الدليل بعينه فليست ان يقول لا باعتبار الحكم عليه الصغرى ان الدليل اقترانيا وباعتبار الحكم عليه جزئيين المتكرر وغير المتكرر
اذ كان الدليل مستثنا اذ كان المقدم والاشارة في كل من في موضوعات في المثال المذكور وباعتبار بعض صفات الشرح لا يستثنى ان لم يكن مثلكا
في الموضوعات لقول الما في الارض مضمينة فالرأى موجودا في المقدم حق الا ان يخرج ان انها موجودا لان وارد بالان بعض صفات الشرح فينقض
هذا الدليل جريانه في بعض الشرائع اذ كثر في البرق وليس التقادير في هذا لان قد برأها الزك وقسط المذكور غيره ويجوز ان
النفاذ يسمى تمام جزم المتكرر وان غير المتكرر في باب النفاذ فليست متعدي ما اراد ابو الفتح ومثلا للنقض المذكور في بعض
الشرائط هكذا قال في منع بيع الغالب في بيع جهو المسفة عند العاقبة كما في العقد فلا يصح بيعه وقال النافض هذا لقولنا
لو تزوج امرأة لم يرها وانما تزوجت لنفسه عند العاقبة وهو صحيح فقد خذ في قيد كونه مبيعاً فيجب ان يبيع بحريه
مستد بالاعانة الجرم وقد يقع ذلك المنع بالبرهان المذكور انتهى في اجلة النقص المذكور الدليل بترك بعض خصوصيات الاول
في الاقرية وترك بعض خصوصيات الجزم المتكرر الاستثناء في الاستثناء المذكور وانما في موضوعات ان لا هذا انما هي حيزا
لكنه تام حتما فقل ان نقض من موضوع الشرح لانه قد خذ في قيد كونه حيزا وانما في الاقرية في موضوعات الشرح في موضوعات
فلا بد ان لا يتقوا اصله المذكور في مادة الخلف وان قلت ما ينبغي ان يكون بعض النقص من قولهم فلهو جزمكم في جوابنا ومحل
وما الغرض منه قلت وبالله التوفيق اعلم لا يقولون ذلك الا ان النقص بمسألة الجزم والخلف في الشيء مسلم عند العقل وقد كان
العقل اورد دليل اخر احصاوا بطلان الشيء من كلام جهم فعمل مثلما بطل ذلك الدليل شيئا في سمة العقل كما عليه النقص لزم العقل
ان يجب منع شيء من مقتضى ما نفى في مقتضى انه هو جزمكم عن دليلكم المذكور انما زعمتم في جوابنا عنه ايضا ان قلت قد يشتر
بالنقصية لغير جوابنا مع ان نقض دليل الشرائع جوازها ايضا في عرفهم قلت وان اصطلاحنا ان المعاضية والنقص يدفع الدليل
بهما مع الا انها من قبيل العقاب الذي حقه ان لا يسج وانما سمعوا امر واقعة في باب النقص وان لم يمتنع العقل لانه في جميع
الاشرف لا وان علم الجاهل ايراد الحكم احدهما ان في دليله خلاصه انما يعلم يقينا لا نزول في شيء وان في شيء الا لو غلب عند
المسوق تشكيك الرازي في الملازمة ان الشبهة لا تدفع بالمعاضية الا ودفعه بالنقض لانه ملك مقتضى انتهى شأنا ان النقص اقرب



حديث عمر افندي عن ابي اسحاق

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الذي خلق الانسان وعلمه المنطق والميزان والصلوة والسلام موجبة وبرهان
وعلى الله واصحابه الذين هم معرفا ودلائل الى دخول الجنان ووصول الى رضاء الرحمن **اما بعد**
فيقول الفقير الى الله الهادي السيد عمر بن صالح الفيضي التوفادي احسن الله حاله في القاب
والنادى من حوائث جديدة وانا مفيضة على متن ابي اسحاق الذي صار كالامطار في الاقطار
واستبهر كالامثال في الامصار وقد صرف جمعا من الفحول اعنه افكار الى كشف الاسرار
المجبوبة تحت الاستار لا سيما الفاسل الفناي قد اتم به حسن التمام ولكنه مستعصى على الفهم
لا بد لسعابه ولا يكشف نقابه لكن ذي علم وقد كان الوارث عن الموسوي بمكان لا اخله
والمنعوت بحسن الادب على الاصطلاح سمي عثمان ذي النورين بالاتفاق فهو نور عظم نور
على ما هو الحق قد قرأ على حقه الحق الطيف والفرش تريف في سماء مائين والفتح الطائف
فبذل جرحه في تصيل بيانه وحرف كل وسع في تبين معانيه وسعي في تصيل رضاءه بعد اعط
رب جعل الله سعياً مشكوراً وعلمه مبهوراً وخاتم المكسور رجبوراً وقال ما اراده ميسور فبفتح
صدق المهدى حسن التذليل ان احاديثه مذكورة بعد مائين واعطى تحفة غير منسية
غيب فاني قد ردت ان اشرح لغير جانيه يردق بقى مفصلة ونسبته قايمة مشكورة وثم

عن نقاش لطائف الحجاب وتكشف عن غرائس حقايقه النقا فجا مجدا لله تعاد زامن مستخرج
بحر لا يدرك غوره ولا ينتمى قعره **وسميته الذوالناحي** على متن ابي اسحاق يكون منجيا لهذا الولد
الاجي وسائر الطلبة المخلصين عن الدياحي واجيا من الله ان يجعل سببا لنجاتي عن النيران ورفعته
دنياي في روضات الجنان فيا ايها الاخوان ادعونا بالفقران من جناب الرحمن انه هو المعطي
للمنان وعليه الاعتماد والتكلم **بسم الله الرحمن الرحيم** بدأ كتابه بسم الله اقداء بالكتاب الكرم
وامتثالاً بحديث البسملة وجرى عن سلف المسلمين وحديث البسملة مشهور وهو كل امرئ يال
لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو ابن خزيمة المدني وابن مسند والهاوي عن ابي هريرة رضي الله
تعالى عنه واعتبر من على هذا الحديث بوجوه اربعة الاول ان الامتثال به محال لانه يستلزم الدور والتسلل
لان البسملة ايضا امرئ شأنه لانه قل عليه السلام مفتاح الجنة بسم الله الرحمن الرحيم فيفتح
بسملة اخرى وكل امرئ شأنه كذا فالا امتثال بهذا الحديث محال واجيب لا يمنع كضعف مستند
بانا لائم الدور والتسلل لان قوله عليه السلام امرئ يال على اطلاقه لكن البسملة الواحدة كما انها
بسملة للمق كذا لانها بسملة لنفسها فلا يحتاج الى بسملة اخرى ونظيره الدرهم الواحد من اربعين
درهما للمعطي للزكاة كما انه زكاة لنفسه واجيب بضم بسملة مستند بالتخصيص والاستثناء
العقلي بمعنى ان العقل خصص واخرج بسملة من عموم كل امرئ يال كما انه تعالى خصص من قوله
تعالى ان الله على كل شئ قدير فلا يلزم الدور والتسلل والفرق بين هذا الجواب والجواب الاول وان
لان الجواب الاول مبني على التقييد وهذا الجواب مبني على التخصيص العقلي بدون التقييد في اللفظ
والثاني ان هذا الحديث معارض بحديث وهو قوله عليه السلام كل امرئ يال لا يبدأ فيه بالحمد
فهو قطع خربة النساء وابوداد وكل امرئ شأنه كذا فالا يمكن الامتثال به لانه لا يمكن اجتماعها
في مبدئ واحد فهذا الحديث لا يمكن الامتثال به واجيب بمنع العصري ايضا لانه لا يمكن
له لا يجوز ان يكون المراد بالابتداء في حديث البسملة الابداء الحقيقي وفي حديث الحمد له الابداء
العرفي والاضاف والفرق بينهما ان العرفي ما تقدم على المق والاضاف ما قدم بالنظر الى الثاني

وقال الفقيه في كتابه في بيان ما لا يثبت في دعوى العرف والاعتاد ان
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد

وهذا اعم من المقصود وغيره وكل عرف اضافي بدون العكس فيهما عموم وخصوص مطلق والبيان
 بمحل الابتداء في حديث الحمدلة على التحقيق وفي حديث البسملة على العرف والاعتاد وان كان دافعا للثبوت
 لكنه مخالف للاجماع الواقع لان البسملة مقدمة على الحمدلة واجيب ايضا بمحل الابتداء في الحديثين
 على التساوي في الاخر على الجاني ولذا ان تجعل الباء في الحديثين على الملازمة او الاستعانة ولا شك
 ان التسلسل شي لا ينافي التسلسل شي اخر وكذا الاستعانة فلا تعارض وما يقال في الجواب بان لا يثبت
 هنا بمعنى التقديم مطلقا ففيه ان المتبادر من التقديم لا يثبت البسملة الحقيقية فير عليه ما يرد عليه مع انه على
 محل يرد الركاكة في معنى الحديث تدبر والثالث ان هذا الحديث مخالف للواقع اذ ثبت امر ذي الابد
 بالبسملة فلا يكون ابتداء بكون اتم ورب امر ذي الابد بالبسملة فيكون ابتداء بكون اتم كما هو
 المشاهد في زماننا واجيب بانه انما يرد هذا السؤال لو كان المراد بالابتداء ليس بالبسملة
 واما لو كان المراد بالابتداء لا يثبت شرعي فلا يرد هذا السؤال والمراد بالابتداء لا يثبت شرعي ان لا يكون
 هذا الامر معتد به عند الشارع وان كان معتد به عند الناس ظاهر الرابع ان هذا الحديث خلاف
 خارق للاجماع الوارد على تركه هذا لنفسه بحيث ان كتابه ليس كتب السلف كرسالة ابن الحبيب
 في القولان هذا الترك كترك التسوية والسورة منها لنفسه ولا يجوز واجيب بان هذا الحديث
 كونه جزء من الكتاب بل يكفي ان يكون مذكورا بالكتاب فلا يكون خارقا للاجماع لان المراد بالابتداء
 النكر للكتاب والجماع الوارد على تركه الترك في الكتابة وهو امر استحبابي فلا يكون تركه الصلوة
 والصوم مضمنا لنفسه فلا يرد الفرق والماصل انه ان ترك اهل الاجماع الترك للكتاب فلا يرد تركه
 ما هم يذكرون بالكتاب وان ريد به الترك في لغة الكتابة فلم يكن غير مفيدا لانه يجوز ان
 الكتابة غير واجبة فالباء في البسملة من جنس فلا بد من تعليق سواء كان مذكورا او محذورا
 محذوف وهو ما عام او خاص وعلى كلا التقديرين فالظرف مستقر لان التحقيق ان ما كان متعلقا
 محذوف فالظرف سواء كان مخالفا للشعور كما بينه البركوي في اظهره وايضا التحقيق في محذوف
 عندنا ان المقدار خاص وهو القراءة هنا وكذا كل سمة يذكر في مقام مقدرة على بيان

وقيل في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد

انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد
 في دعوى العرف والاعتاد انما هي دعوى العرف والاعتاد في دعوى العرف والاعتاد

بمعنى مناسب لهذه المقامات ككلت وشربت في مقام الاكل والشرب وهكذا وان قالوا لا يجوز
 ان المنسب بلفظ الحديث ان يتعلق بالابتداء في كل مقام وايضا المنسب ان يكون الباء الملازمة
 وقد عبر عنها بالمصاحبة ويجوز ان يكون للاستعانة لكنه غير مناسب لاعتباره بالشيء كونه
 ولا يخفى فيجوز وعلى كلا التقديرين فالظرف مستقر حال من فعل الفعل المحذوف وان قالوا لا يثبت
 بان الظرف لغوا اذا كان الباء للاستعانة لمخالفة التحقيق السابق وايضا المنسب ان يقدر فيكون
 او على الاختصاص وادخل للتقديم ووفق للوجود فيكون اهدر وانما سقطت الهمزة من اللفظ لانه
 ومن الخط الشعر بانه متصل بالاسم ولا يسم ليس غير المستحق فلا يرد الاعتراض بان تقديم الباء لفظ
 الاسم على اللفظ الجلالة في العظمة ويشعر بذلك انه مثل بعض السالكين عن على كرم الله وجهه فقال
 ما معنى العلم في قول النبي عليه السلام في حقه انما مدنية العلم وعلى ما يعلق على رضى الله عنه العلم
 كثرها الخجلون ثم سئلوا ما معنى النقطة قال على رضى الله عنه كل سر من اسرار الله تعالى في الكتاب
 وكل سر في الكتب السماوية في القرآن العظيم وكل سر في القرآن العظيم في سورة الفاتحة وكل سر في سورة
 الفاتحة في البسملة وكل سر في البسملة في باء البسملة وكل سر في باء البسملة في النقطة البسملة وهذا
 النقطة التي تحت الباء ويشير بان الشخص لو لم يحج انا نية له الحق ولقد استدلوا باضافة الله تعالى
 انه اذا اخذهمزة انما يخفى بالبدلالة على النفي المحض في الفارسية فيدل على ان الالف الثانية وايرادهم
 اما للتعميم ان كان الاضافة للاستعانة كما قالوا ابتداء بكل اسم واما للفرق بين اليمين واليمين ان
 الاضافة للعهد ايضا ويجوز ان يكون ايراده استنباس العاشق بالله والمعشوق الى الله الى ذلك
 الجلالة لانه محرق اذا ذكر فجاءه على ما لا يخفى على اهل الحال والعشوق ووجه اضافة الاسم الى النقطة
 الجلالة دون سائر اسماء الله تعالى اما لكونه اسما للذات المستجمع لجميع كصفا فانه اضيف الى جميع الاسماء
 واما لدفع التوهم النشأ من الاضافة الى سائر الاسماء المستقاة مثلا لو قيل باسم الرارق يوهي ان ذكر
 تعالى لتزيينه تعالى لان ترتيب الحكم على المشتق يوهي عليه ما خذ الاشتقاق بخلاف الاضافة الى الجلالة
 وهو ظاهر الرخم الرحيم هما صفتان مشبهتان من الرحمة بمعنى رقة القلب لكن هذا المعنى الحقيقي

مستع في حقه تعالى فيه عن القلب ورقته فيعمل على غاية القلب وهي الانعام والحساب فيكون
 مجازا مرسل من قبل ذكر السبب وارادة المجلد لان ورقته القلب سبب للانعام والاحسان والعين
 تبلغ من الرحمة ما كيف لان معنى الرحمن وهو مغطى بجلال النعم والرحمة المعطى الصغار النعم بالنسبة
 الى الجلال وان كان كمالها جليلة بالنسبة الى مدورها متعا واما كما لان معنى الرحمن المعطى
 نعم الدنيا والآخر لكل احد مؤمنا كان او كافرا او معنى الرحيم المعطى نعم الاخر للمؤمنين خاصة او غير
 هذا فاعلم ان قضية البسمة قضية محصورة كلية على تقدير ان يكون اذنت للاستغراق او خفية
 على تقدير ان يكون للمهد فاصل الاول كل اسم الله ابتداء فاصل الثاني اسم معهود له تكملة ابتداء
 فان شئ قد يكون موضوعا لمعنى وان كان فصلة لفظا كما في مرت برئيد لان تقدير مرت برئيد هذا
 على تقدير الاطلاق واما من جهة قضية دالة على اى من الاخرين فتقدير كل اسم الله تعالى والمهد
 منه ابتداء دائما واختاره الناجي في شرح البسمة ومطلقة عامة عند البعض اذا اعتبر قبل النسبة
 في المستقبل فتقديره كل اسم الله والمهد منه ابتداء بالفعل واما قياسها فقضية البسمة كبرى
 ونظم اليها صغرى بسمة الشخص من الشكل الاول هكذا صورته من الشكل الاول هذا ابتداء باسم الله
 تعالى لان هذا الابتداء ابتدائي وكل ابتدائي باسم الله فهذه الابتداء باسم الله وكبرى هذا القياس غير
 بيينة محتاج الى البيان فالر من دليلها صورته هكذا كل ابتدائي باسم الله لان كل ابتدائي باسم من فاس منه
 رحمة الدنيا ونعيم الاخرة فهو اسم الله فابتداء باسم الله وكبرى هذا القياس غير بيينة محتاج الى
 البيان فالر جبر دليلها صورته هكذا كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الاخرة فهو اسم الله
 لان كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا والآخر فهو اسم من فاض منه نعيم الاخرة خاصة بالاجابة
 فهو اسم الله ينتج كل اسم من فاض منه رحمة الدنيا ونعيم الاخرة فهو اسم الله تعالى الشيخ الامام
 العلامة من افضل العلماء المتأخرين قدوة الحكماء الراغبين القول بحجى المعان والمراد هنا التكلم
 والتأخر وجبنا التأخر على المذهبين لان التأخر عند السكاك ان يكون التعبير عن المعنى الاول بحد
 من الطرق الثلاثة مقتضى ظاهره ويزك هذا او يتكبر خلافه سواء سبق التعبير عنه بطريق اخر من الطرق

وانما قدم الرضا عن التأخر
 التمس الاول الى المعنى كونه انعام
 حيث كان وصف بوجه او شئ من صفات
 على الوجه الاخر واسد الرضا
 حدد الرضا
 عدم التأخر
 في التأخر
 في التأخر

الثلاثة امر لا يقول الشاعر تعالى ليك بالاثمد والتأخر عند الجبر هو التعبير عنه بطريق من الطرق
 الثلاثة بعد سبق التعبير عنه بطريق اخر من الطرق الثلاثة فهنا التأخر على مذهب السكاكى سواء كانت
 البسمة جزءا من الكتاب ام لا لان مقتضى الظاهر ان يقول قلت وتركتم وعدل الى الصيغة القبيحة المعنى
 وايضا هنا التأخر على مذهب الجبر وان كانت لبسمة جزءا من الكتاب لان مقتضى عين نفسه بانما في ضمن ابدا
 المقدر على المتأخر في البسمة وهما عبر عن نفسه بصيغة القبيحة اعنى لفظ الشيخ واما اذا لم يكن البسمة
 جزءا من الكتاب فلا التأخر على مذهب الجبر بل هو الفرق بين المذهبين عموم وخصوص مطلقا لان كلاهما حقق
 التأخر الجبر هو تحقيق التأخر السكاك وليس بالعكس كما في تأخر ليك بالاثمد وفيه ايضا تقدير
 قول الشاعر قلن بقيت لاركن بفزوة عوى الغنم او عوت كزبر والتجريد ايضا في التأخر بل هو
 واقع بان مجرد المنكلم نفسه عن ذاته ويجعلها محاطا بالنكته كالنوح في تأخر ليك بالاثمد
 والاستعطاء في قول ابن ادهم الهى عبدك المعاصى اناك وغير ذلك وللا تأخر نكتان عامية
 وبخاصية فالتكته العامة تنشط القلوب بتغيير السلوب والخاصية اجراء الصفا للمادحة
 نفسه فان قيل لوقال قلت لا يمكن اجراء الصفا للمادحة عليه بان يجعل صفة لفاعله
 اعنى اء الضمير او يد لا عنه قلت لا يمكن لان المضمر لا يوصف ولا يوصف به ولان المظهر لا يبدل
 من المضمر الا اذا كان غائبا وفيما نحن فيه متكلم ويجوز ان يكون نكته الخاصة ضمن النفس
 ودفع الانانية فان قلت هذا ينافى بمدح الصفا للمادحة قلت يجوز ان يكون محدثا للنعمة
 لا تمدحوا التعبير بالماضى حقيقة على تقدير تأخير الدنيا وان كانت متقدمة ففيه استعارة
 مصرحة اصلية تبعية شبه القول في المستقبل على القول في الماضي فيتحقق وقوعه استعارة اصلية
 ثم مشتق من القول بمعنى المستقبل فانما عمل بمعنى يقول استعارة تبعية كافي قوله تعالى انا اعطيتنا
 كالكوثر الشيخ في اللغة مصدر بمعنى اسم كفال الشيخ وهو المضى ويطلق في المرفع على الكبير
 سنا وهو ما يتجاوز اربعين وعلى الكبير علما كالشيخ ابن الحجب لان المشهور انه قتل شابا وعلى
 الكبير عمدا كالشيوخ المتصوفة والمراد ههنا التأخر منفردا او مجتمعا مع الاول والثالث وكليهما

وسن الانسان من ولادته الى سبع سن طفولته ومنه الى خمسة عشر سن تميز ومنه الى ثلاثين
سن ازدياد ونماء ومنها الى اربعين سن وقوف ومنها الى ستين سن انحطاط خفي ومنها الى
الوقت سن انحطاط جلي وهم ناف عدة لطيفة ذكرها الحسن الزبير في حاشية الاستعارة وهي ان الـ
الداخل على المظهر الموضوع موضع المضمحل المخرج لان ذلك المضمحل ان كان للعب فلا بد من تعدد
نكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع موضع المضمحل المتقدم ذكره في الجملة ~~مقدم~~ متقدم ذكره في الجملة
فيكون للمخرج الخارجي وان كان للتكلم او الخطاب وهما معينا عند المخاطب فيكون من قبيل
اخلاق الباب وخرج الامير تدبر الامام مصدر بمعنى المأمور واسم لا يؤتم به سواء كان ناشئا فتد
بقوله وفعله او كتابا او غير ذلك محققا او مبطلا كالامام العادل والامام الجابر وجمعة ثمة قد
يكون الامام اجمع كخفاف جمع خف والمراد هنا هو الاول بمعنى الفتى في العلم والدين العلامة
في الاسمية كالكافية والشافعية والفرق بين الخالق والمخلوق لانه يقال الله تعالى علام الغيوب
ولعباد علامة كان الصلة بمنزلة الانا في جنب الله تعالى واما المبالغة كيا احمدي وهو الانبيا افضل
العلماء المتأخرين لانه في مستعمل الفعل التفضيل احد الشروط الثلاثة اما معربا باللام او مضافا اليه
او موصولا بمن وهما استعمال بالاضافة وح اما ان يكون الزيادة مطلقة او بالنسبة الى المضاف
اليه كافي بوضوح اخوته واذا قصد الزيادة بالنسبة الى المضاف اليه بشرط ان يكون المفضل
جزء من المفضل عليه كما صرح به النحاة لا يقال يلزم على هذا تفضيل الشيء على نفسه لاننا نقول انه
داخل في النفس اليه لغة خارج عنه مراد كافي الاستثناء المتصل والمق تفضيله على ما شاركه في هذا
المقام فلا يلزم التفضيل على نفسه كما حقق بعض المحققين في مثل هذا التركيب فليحفظ وسيجي جواب
اخر عن قريب ان شاء الله والمراد من المتأخرين الشيخ ابو منصور وابو علي سينا وابو نصر الفارابي
من بعدهما والمراد من المتقدمين من قبلهما من افلاطون وسقراط وبقراط وجالينوس وغير
قدوة للحكام الراشدين القدوة بكونهم كفاف ومنها مصدر بمعنى المفعول او لم ينسب اليه كما سبق

والحكا جمع حكيم من الحكمة وهي العلم بشئ على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والفرق
بين المتكلمين والحكام ان الشخص ما ان يكون متمسكا بالشرعة ام لا والاول ما ان يكون علمه
بالمبدأ والمعاد بطريق الاستدلال وبطريق لياضة والاول المتكلمون والثاني ايمان ان يكون علمه بطريق
الشيء في الركاب وبطريق الكشف والاول الحكام الثانيون والحكام الراشدين من الراشدين يعني النبي
والنور في العلم كما في قوله تعالى والراشدين في العلم انير الدين اما لقب للشيخ فيكون مفردا كعبده الله علما
والفرق بين القاب والكنية والعلم فهو مستغن عن الياء او مركبا ضا في كلام زيد فعل الاول عطف
بنا او بدل من الشيخ جني به المدح كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فان البيت الحرام عطف به
لكعبته جني به المدح كما صرح في الكنية او للايضاح باسم مختص به او للتفريق والتأكيد وعلى الثاني ضمة للشيخ
واثر فاعيل بمعنى مفعول فالاضافة بمعنى في اي يختار الدين او بمعنى فا على الاضافة الى معموله اي اختير
الدين والدين لا طاعة والجز والمراد هنا الشريعة فان الشريعة من حيث انها قطاع لها اسمي نيا
ومن حيث انها تجمع عليها تسمى سلة ومن حيث انها ترجع اليها تسمى مذهبيا وايضا قد يفرق بان
الدين منسوب الى الله تعالى فان الدين وضعه الحق سائق لذوي العقول باختيارهم المحمودة الى الخير
بالذات والملة منسوب الى النبي عليه الصلوة والسلام يقال ملة ابراهيم وملة محمد وملة عيسى عليهم السلام
وبالمذهب ينسب الى المجتهد يقال مذهب الامام الاعظم والشافعية في المذهب لا يكون المذهب
اسم قبيلة ولها نسبة واما الاظهر يكون الباطن والظاهر كمنه وروا قبل العلم ان ابراهيم وقرأ
ابراهيم الله شراة اعتراف الدعاء والمراد من التزي القبر والضمير راجع الى الشيخ والظاهر ان جني
من قبيل ذكر المحل واردة الى الاعني حال الشيخ والمعني طيب الله حال الشيخ في شراة ويجوز ان يحل على حقيقة
ولمعني طيب الله قبره وجعله روضة من رياض الجنة فيلزم ان يكون حال الشيخ مطيبا بطريق الكناية وهذه
بكرة خبرية مستعملة في معنى الاستثناء مجازا في النسبة على طريق الاستعارة المصروفة الاصلية والتعبية
بان يشبهه بالنسبة لاثبات الكائن في طيب النسبة الاخبارية الكائنة في طيب الله في تحقيق الوقوع
فهذه التشبيه استعارة اصلية عند المحققين ثم استعملت الصيغة الموضوعية للنسبة لاثبات

اعني صيب في النسبة الانثائية اعني لطيف الله هذه استعارة تبعية ونظيرها استعارة رحمة الله لرحمة
الله وقد يعكس كما في قوله عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار يعني يتوب مقعد
والنكبة في العدول عن الحقيقة الى المجاز ولا استعارة اما التفاؤل كانه دعي واجيب بتحقيق وقوعه ومضى
واظهار الرغبة والحرم على وقوعه كانه كمال حرصه بخيل وقوعه فغير بالماضي واما الاحتراز عن صورة الا
لازها اساءة الادب مع الله تعالى وجعل الجنة مثواه لفظ اجمل يستعمل على معنيين احدهما بمعنى خلق ويتعدى
الى مفعول واحد نحو وجعل الظلم والنور والثاني بمعنى صير نحو الذي جعل لكم الارض فراشا ويتعدى
الى مفعولين وهرنا بمعنى صير والجنة كل يستأذي بخير يستأذي بالارض وقد سمي لا بغير التسمية
لجنة نحو جنة الخافا والنوى من نوى شوى ثواء وهو لاقائمة مع الاستقرار ومنه قوله تعالى وما كنت
ثاوي في اهل مدين والنوى المستقر قبل الجنة مفعول ثان لجعل ومثواه مفعول اول لتقدم النية على
الاول رعاية للقافية والفاصلة لكن فيه نظر يتكلف فتح الله عليك بحمد الله فيه اشارة بان القدر في
البسطة نبتا على صيغة نفس التكلم مع الغير ليكون ثبوت التسمية ويجوز ان يتعلق بها وهما معا او بحمد
والاخفى عليك ان الفصل بين البسطة والحمد لانه بشئ لا يخلو عن سوا الادب وحما الفسيرة السلف فاؤ
فصل المصير بين التسمية والتحميد يقال الشجر واجب بوجوه من الاول لانه ليس من كلام المصير بل من كلام
بعض تلامذته ليصلح عليه الاعتماد الثاني ان مدح النفس راجع الى مدح القماش فيكون هذا محابدة في
المال فيكون حمد في المعنى فلا فضل على تقديرين وقوله بحمد الله الحيند حمد صريح بعد الاشارة اليه
اهتماما ببيان الحمد لان المقام مقام الحمد اثر الحمد على الشكر لان الحمد رأس الشكر فمن لمحمد الله شكر
الله كما ورد في الحديث ولا شعار بان حمد ثابت سواء وصل النعمة منه تعالى اليه ام لا اذ الحمد هو
الثناء بالثناء سواء يتعلق بالفضل ام بالفواضل والشكر لا يكون الا في مقابلة النعمة لان الشكر
فصل بيني عن تقليم النعم سبب كونه الانفس سواء كان ذكر بالثناء او اعتقادا باجتناب او خدعة
بالاركان فمورد الحمد هو الشان واحد ومتعلقة بغير النعمة وغيرها ومورد الشكر غير الشان
وغيره ومتعلقة النعمة وحدها فاذا بينهما عموم وخصوص من وجه لتباعد في التباين

في مقابلة الاحسان وصدق الحمد بدون الشكر في الثناء على العلم والنجاة وصدق الشكر بدون الحمد
في الثناء بالجنان او بالاركان في مقابلة الاحسان وهرنا تفصيل لكن يكفي للبند بين هذا القدر والحمد
الفعلية على الاحسية للالة على التجرد والاستمرار ولا عتافا بالغير عن استدامة الحمد لان الجملة الاسمية لا
تدل على الدوام وان لم تدل لاسمية الاصلية على الدوام وللتضييق على صدور الحمد عن نفسه ولا يتعدى
واثر بين الجملة الفعلية الصيغة نفس التكلم مع الغير لدفع الانانية ولا اشارة الى ان هذا الامر عظيم يحتاج
الى الاستعانة واثر لفظ الجلالة لما ذكرنا في البسطة ويجوز ان يكونا اياها لانهما مستلزمان والتبركة في
الموضعين وهذه الجملة اخبار صورنا وانما معنى على توفيقه فيه اشارة الى انه تعالى كما يستحق الحمد لذاته تعالى
كذلك يستحق الوصف تعالى على ما شعر الترتيب على الوصف بعد الترتيب على اسم الذات والصفة على الدالة
على المحمود عليه بمعنى لام لاحلية فيكون علة لقوله بحمد الله وهو دعوى وقوله على توفيقه اشارة الى
الصغرى القياس وكبراه مطوية ترتيب القياس هكذا الله مستحق للحمد لانه تعالى موفق وكل موفق مستحق
للحمد فالله مستحق للحمد فان اعتبر توفيقه تعالى البنا بمحقق الحمد في ضمن الشكر لانه من النعمة الواصلة لنا
فيكون من مادة الاجتماع وان اعتبر لا غيرنا يتحقق الحمد بدون الشكر فيكون من مادة الافتراق ويجوز
ان يكون على معنى في او بمعنى مع فاصل المعنى بحمد الله حال كوننا محفوظا ومحاطا في توفيقه او مقارنا او
مصاحبا مع توفيقه فيكون اشارة الى عدم القدرة على حمده تعالى من قبيل قول صاحب المطالع لا اله
انا بحمدك والحمد لانك تدبر واصفة التوفيق الى الضمير من قبيل اصفة المصدر الى فاعله والتوفيق لنعمة
جعل الكسب متوافقة للسبب وعلى هذا نعم التوفيق المنير والنس وهو غير مراد ههنا لانه لا يصلح كونه
محمودا عليه اللهم الا ان يخصه اسبابا بخيرية وعند الاشعرية واكثر تابعه هو خلق القدرة على
الطاعة وورد هذا التعريف بانه يلزم ان يكون الكافر موقفا لكونه قادرا على الايمان والطاعة وان
لم يكن مؤمنا مطيعا بالفضل اللهم الا ان يراد بالقدرة القدرة النعمة التي يتحقق مع الفعل كما هو مذهب
اهل السنة من ان الاستطاعة مع الفعل وقل الامام الحسين هو خلق الطاعة وهو ظاهر والاسباب
المقام ان يفصح بحمد الله تعالى فاعله عبادته موافقا لما يحبه ويرضاه وهذا قريب مما ذكره الامام الحسين في

المال وان كانا متغايرين ظاهرا والظاهر ان هذا الحمد انما مفضل بالتوصيف لا انشا مفضل بالانشاء
كم سبق الاشارة في تعريف القياس اليه فان قيل كل محمود عليه يجب ان يكون اختياريا وههنا الانعام
ليس باختياريا لانه راجع الى صفة التكوين وهو من صفة الذاتية الصادرة عنه تعالى لا يجب عندنا والا
كانت حادثة ضرورية ان كان مسبوقا بالقصد والاختيار كان حادثا على ما بين في محله فكيف يصح
محمودا عليه قلنا يجوز ان يكون هذا مبنيا على مذهب الاشعري لان التكوين عنده من الصفات الاعتبارية
الحادثة ويمكن ان يجب بتعميم الاختيارى من الحقيقي والحكمي والصفة الذاتية وان لم تكن اختيارية حقيقة
لكنها في حكم الاختيارى الحكمي لاستقلال الذات فيها وعدم احتياجها فيها الى امر خارج كما هو في الفعل
الاختيارية هذا وقد يجب عنه مجمل الاختيارى على معنى ما صدر من المختار لا على معنى ما صدر بالاختيار
وح تكون لصفة اختيارية فيصح كونها محمودا عليه ولو سلم كونه بمعنى ما صدر به الاختيارى لكان يجوز
ان يكون سبق الاختيار سبقا ذاتيا لازما نيا كما هو مذهب الامد فلا شك في مسئلة الظاهر
ان لو اوعا حصة وهذه الجملة معطوفة على جملة الحمد لله وان يكون حاله فتكون حادثة من غير
خبر ويحتمل ان يكونا عراضية معترضة بين الجملة الحمد لله والعلولة ففائدة هذه الجملة رفع العجب
عن نفسه الذي اشعر ندجه به من كونه شيئا اماما علمه افضل العلماء المتأخرين قدرا لمكان
الرسخين وكونه موقفا كانه مستغفرا عن غيره كلام السابق والسؤال لاستدعاء المال ونحوه من بين
والرنا وغيرهما استدعاء المعرفة ونحوها فان كان السؤال لاستدعاء المعرفة ونحوها فيبقى الى المفعول
التي نارة بنفسه ونارة بعض نحو يسئلونك عن الروح فاذا كان الاستدعاء مالا ونحوه يتعدى بنفسه
نارة ويتعدى من نارة فهو يسئل الله من فضله والحاصل ان السؤال كان للاستدعاء ورفع الشبهة
فقد يكون متقدما الى الذات بنفسه وقد يكون بمن وان كان يسئل العلماء والكرام من السؤال عنده
فقد يكون متقدما اليه بنفسه وقد يكون بمن والظاهر ان السؤال هنا من قبيل التثنية والفرق
بين سؤال والتثنية والامر ان طلب الادنى من الاعلى سؤال ودعاء وطلب المساوي من المساوي هو التثنية
وطلب الأدنى من الادنى هو التثنية والسؤال واتوا الزكوة وايتا صيغة لفعل والتكلم مع الغير كالتكلم

في حمد الله هداية طريقه الهداية عند الاشاعرة الدلالة الموصلة الى المطيعين لا يصلح بالفعل وعند
المعتزلة هي الدلالة على ما يصلح للمطيعين اشارة الطريق الى سواء وصل بالفعل او لا وبعضهم عكس
فاعطى الاول الثاني والثاني الاول والمختار الاول ونقض الاول بقوله تعالى واما تودونهم بناتهم
فاستجواب العلى على الهدى فان التعريف الاول غير شامل له لانه بمعنى الارادة بقية فاستجوابه فلا يكون
التعريف الاول جامعا واجيبا من قبيل ذكر المسبب وارادة كسبب الارادة سببا لا يصلح له الجمل والتميز
الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه واجيب ايضا باننا لا نخرج من التعريف لان المراد فاما تودون
فاوصلناهم الى الحق فتركوه وارتدوا واجاب السعدى وخاتمة الكتاب بان الهدى المتعدية الى المفعول
التل لفظا او تقديره بنفسه بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب فلذلك يستدل الله تعالى بقوله تعالى هدانا
سبيلنا وان الهداية التعدية بحرف الجر سواء كان باللام او بالي بمعنى الدلالة على ما يصلح للمطيعين
نارة الى النبي عليه السلام كقوله تعالى هدانا لنهدي الى صراط مستقيم ونارة الى القرآن كقوله تعالى ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم فيجوز ان يكون هذه الاية من قبيل التعدى الى المفعول الثاني بحرف الجر وتقدير او اما تودون
فهديناهم الى الحق والحق فاستجوابه فلا نقض ونقض الثاني بقوله تعالى هدانا لنهدي من اجبت فان الهداية
وهذه الاية بمعنى لا يصلح لان الخلق عن رسول الله عليه وسلم لا بمعنى الارادة لانه هاد ومرى الطريق الى جميع خلق
فيخرج عن التعريف مع انه من افراد المعرفة واجيب ايضا من قبيل ذكر سبب وارادة كسبب على عكس الاية ان
والمعرف الهداية الحقيقية فلا يضر خروجه ويمكن ان يجب عندنا ان الهداية يجوز ان يكون بمعنى الارادة والنقد
ان ارادة الطريق لكل امته وان صدرت عنك ظاهرا لكنها غير صادرة عنك حقيقة بل منا كقوله تعالى
وما دمت اذريت ولكن الله رعى فلا نقض ايضا والمراد في كلام النص معنى الاول موافقا لمذهب الاشاعرة
لان المعنى انما موجود في كل الناس فله حاجة الى السؤال واعلم ان الهدى والهداية تراوفا في اللغة كالتثنية
فرق بينهما بان الهدى مخصوص بالاولاد الله واعطاه بنفسه دون ما هو الى الانشاء والهداية اعم فيبينها
عموم وخسوس مطلق واما الاهتداء فتعني انما على طريق الاختيار واما في الامور النورية
والاخروية فيقبله فيكون مطاوعا لكليهما على ما فصله الراغب في مفرداته طريقه هو السبيل الذي

يصرق بالاصل اي يضرب وجميع طرق واما الطريق فيجمع طريقه نحو ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق
واضافه الى ضمير تبارك على انه استعاره شبه للفعال المحمودة والخصا للممدوحة الموصلة الى رضا
الله تعالى بالسبيل الموصول الى المطالب بالايصال ثم استعمل لفظ الطريق الموضوع للثاني في الاول استعاره
مصرحة هذا واعلم ان الطريق قد يذكر وقد يثبت لكن استعماله مذكرا كثر ونضلي عطف على عمل لا
تتم فافهم وهو فعل مضارع بنفس متكلم مع الغير من صلى يصلي صلوة اذا دعى وقياس مصدره
التصلية لكنها وفي القاموس يقال صلى يصلي صلوة لا تصلية كذا في اكثر كتب اللغة قيل للتصلية
مستقلة في غير ثقلية وهو تركب القيا وامتت تصلية واسما لا وايضا ذكره الزركلي في مصادر
فقال للتصلية ناد كرتن وورد رادن ويمكن ان يقال انما تركه اكثر اهل اللغة لان عناءهم بالمتابعة
العمية دون القياكية وهي من المصادر القياكية وايضا يجوز ان يكون تركبهم لدفع الابهام لان التصلية
كما تكون مصدر صلى بمعنى دعى كذلك يكون مصدر صليت بالنار اي عذبت بها هذا فاعلم ان لفظ
الصلوة مشتركة بين الرحمة والدعاء والاستغفار اشتراكا لفظيا عند الشافعي والمختار عندنا انها
مشتركة بينهما اشتراكا معنويا بمعنى ان معناها واحد وهو العطفوفة وافرادها متفردة بحسب
استعاره وترك السلام للامام النوى فانه قال ان القصر على الصلوة مكروهة والاصح انه ليس
بمكروه ولكن الجمع مستحب فان قلت ان استعمال الصلوة بغير بدل على المضرة فيشعر بالدعاء عليه قلت هذا مختص
بالفعل لا بدون الصلوة فافهم واعلم ان ذكر الصلوة بعد بسملة لم يكن في الصدر الاول وورد
من الخلفاء الراشدين وانما اشد ذكرها بعدها في المكاتب والمراسل والرسائل ففهم به عمل الناس من اقلها
الارض فصار بركة حسنة ومنهم من ختم بها ايضا واختلف في ذلك من كنية فقيل لسفاح عبد
الله بن محمد بن عبد الله بن عباس وقيل هارون الرشيد وما روى من قوله عليه السلام من صلى
على كتاب لم تنزل الملائكة الاستغفر له ما رآهم في ذلك الكتاب او رده الجوازي في موضوعاته
وقال ابن عباس بن كثير وغيرهم وقال البراء بن الحبيب ابو النخع والمستقري وسحب التبريد بسند ضعيف
ويؤيده فلا يدل على المط هذا قول قاضي عياض رحمه الله عليه في الشفا اورده الشهابي في

ناقله عن الواقدي بسند ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب عامه طرفه ابن هاجر مكنو باصوة
بسم الله الرحمن الرحيم من ابى بكر خليفة رسول الله الى طرفه بن هاجر سلام عليكم يا صديق فاني
احمد الله الذي لا اله الا هو اليك واسئله ان يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم اما بعداه وهذا يدل على
انه سنة قديمة موجودة في الصدر الاول وهو المختار على محمد هو علم شخص النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم فيه معنى القلب من حيث استعاره بالمدح منقول له من اسم مفعول حمد بالثدي سماء به
جدة عبد المطلب لونه ابيض في سابع ولادته بالاهاام بقا ولا بان بكر حمد الخلق له في السر قبل لعبد النبي
ابنك حمدنا وليس من اسم ابائك وقومك قال رجوت ان يحمد في السماء والارض وقد حقق والله سبحانه
لما سبق في علمه وهذا يدل على انه اسم مفعول من حمد وقيل منقول من المصدر لان هذه الصيغة كما تكون
اسم مفعول كما هو مشهور تكون مصدرا كما في قوله تعالى ومزناهم كل حرق وقال بعضهم هو علم من قبل بفتح
الزجاج بان الاعراب كلها مرئجل خلافا لسيبويه فانه قال انما منقول له ولصواب الدليل اذا دل
على الفعل فهو منقول واذا هو مرئجل وقول عبد المطلب السابق دليل على النقل فلا دليل على انه وما يقال
فولسنا خذوا العرش حمود بهذا محمد يدل على الارجح ان فيه نظرا لا يدل على انه مرئجل فان قيل
التصريح باسم العلم ينافي التعظيم بل الاولى ان يقال على رسولنا وغير ذلك فلما ما وانه للتعظيم انما هو
صوت الحضا وانما في غيرها فلا كما قال عليه السلام اذا صليتم على فعمقوا وقولوا اللهم صل على محمد
ولذلك هكذا على محمد امثالا لام الرسول عليه السلام على ان هذا الاسم عين التعظيم لرسول الله فاد
منا فاذ اهل فان قيل لم يرجع هذا الاسم على سائر اسما ثم مع انه قيل ان اسم احمد افضل لانه يفيده
في الدجيرة ولانه لا يسمى احمد احد قبل ولادة النبي عليه السلام واما اسم محمد فسمي قبل ولادته
خمس عشرة رجلا وقد حكى الله عن موسى عليه السلام قال ابشرا برسول ياتي من بعد اسماء احمد
قلنا ذكر البخاري في شرح الارشاد ان النبي عليه السلام اسماء وقيل ثلثة مائة وقيل تسعة
وتسعون وخمسة عشر وهو يفيد البالغة في الجمودية وهو يستلزم البالغة في الحمادية فيكون
افضل منه واما التسمية قيل ولادته فلتقال في البركة باسمه عليه وانا قوله تعالى من بعد

اسمه احد بما رضى قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه وقوله تعالى وما محمد الا رسول
قد خلت ما كان محمدا احد وعنه الاولى ان يقال وعلى عترته ليكون ردا على الشيعة لانهم يذكرون
دخول علي بن محمد وبين له ويتقلون حديثا وهو من فضل بني وبين الى علي لم ينل شفاعتي واهل بيته
يدخلون علي بنهما ويقولون لانهم من آلنا ولو سلم صحة فالاشتباه انما نشأ من وضع الحرف في الجرم مقامهم
العلمي والمراد من الحديث ان من فرق بيني وبين علي لم ينل شفاعتي ^{محمد بن علي} رضي الله عنه ورجع علي الي بكر وعمر رضي الله عنهما كما
هو مذهب الشيعة لم ينل شفاعتي فيكون المراد منه ذم الشيعة فيكون عليهم اللهم والعتر بذكر العيين
وسكوننا يطلق في اللغة على فرع الرجل من اولاد الاولاد والعرو قد يطلق على اهله على ما بينه
صاحب اخري وقال في الصحاح عتر الرجل نسله وخطه الادنون كالعشيرة فالمراد ههنا الاقرباء والابناء
من قبيل ذكر المقيّد واردة المطلق ولو قال وعلى اله لكان أولى ليكون ممتثلا للحديث لفظا ومعنى
اجمعين تأكيد معنوي والفرق بين اجمعين وجميعا ان اجمعين لا يكون الا تأكيد ولا يصح نصبه على
الحال كقوله تعالى فسيح الملكة كلمهم لجمعهم فاما جميعا فانه قد ينصب على الحال ويؤكد به من حيث
المعنى نحو قوله تعالى اهبطوا منها جميعا كما قال البيضاوي واعلم انه يرد على المص وسائر المؤلفين ان يكون
خطبتهم وديبا جتهم غدا ونقصانا لقوله عليه السلام كل خطبة ليس فيها تشهد كاليوم فاداه
التمديد وحسنه وصحة النوى واليه يفتي في ترك الشهاد في اكثر الديباجة والخطبة ترك العمل بهذا الحديث
واجاب بعضهم بحمل الحديث على خطبة النكاح او خطبة الجمعة لا خطبة الكعبة والرسالة بدليل ورود
في كتاب النكاح وروى هذا الجواب بان لفظ الحديث عام يجري على عموم وسبب النزول والورد ولا
يختصا عندنا فلا يكون التخصيص صحيحا وما اجاب بعضهم بان المراد بالشهاد الحمد لله وروى
الشبهة في رواية اخرى اعني كل خطبة ليس فيها شهادتان الى والشبهة صريحة في كلمة الشهاد دون
الحمد مع ان اطلاق الشهاد على الحمد خلاف الظاهر من غير قرينة وبعضهم اجاب بحمل الشهاد على اللسان
دون الخطبة فلا تكون ترك الكتابة مضر وفيه نظر فتدبر واجاب بعضهم بان ذلك الحديث ضعيف
لا يعمل به وروى باننا لا نسلم ضعفه كما بينا ولو سلم فالاحاديث الضعيفة كفى في باب العمل فذمنا اتكروا

من كثر بعد الواو عطف من قبل عطف القصة اي عطف مضمون مسبق لغرض سبب القضية
على مضمون مسبق لغرض التبرك فلا يضر الاختلاف بالاشنازية والاشنازية وقيل الواو استئنافية وقيل
زائدة لعدم ظهور العطف والاستئناس وقيل عوض عن كلمة اما على ما يشعر به وقوع اما موقع
الواو في بعض النسخ كاسياني والمراد من ذكر هذا اللفظ تذكيرا لأمور المتبركة حين الشروع
وابداع المناسبة بين النفا واللاحق ولهذا قيل انه فصل خطابه وقيل انه اقتضاها قريب من التخصيص على
ما حصر في كتب البيان واختلف في قول قال هذا اللفظ على خمسة اقوال اولها داود عليه السلام وهو المراد
بقوله تعالى وايتنا الحكمة وفصل الخطاب وثانيها انه يفسر بنسابة من فصحاء العرب وثالثها انه كعب
لوى ورابعها انه يفسر بنسابة من قحطان وخامسها انه يفسر بنسابة من كذا قيل ثم كان يدعي النبي صلى الله
عليه وسلم ان يكتب في مكاتبه ومراسله فكان سنة قديمة وبعد في الاصل ثم شاع في الظرف
الزمان في صار حقيقة عرفية فيه قبل وفيد نظر يعرف وجهه بالتأمل وقل الى الغيبة مفردة
ان بعد يستعمل في التأخر المتفصل غالبا يقال جاء زيد بعد عمري اذا كان جميعه من راحيا متأخرا
وقد يستعمل في التأخر المتصل وضد قيل في الوجهين لكن الاستعمال الثاني فيها التأخر والتقدم الزمان
في نحو زمان المنصور بعد زمان عبد الملك وقد يستعملان في المكان كما يقول الخازن من اصحاب الملك
الكوفة بعد بغداد وقد يستعملان في الترتيب الصاعى نحو من بعد كسرى وقد يستعملان في التأخر
في المنزل نحو الحجاج بعد عبد الملك انتهى فعلم منه انها يستعملان في الزمان والمكان كما صرح به المحمدي
في شرح الاشباة فهو انما معمول للشرط المقدرا والجزا المقدرا لان تقدير الكلام مسمي ما يكتفى من شئ
بعد زمان الفراغ من البسمة والحمد لله والصلوة فاقول هذا رساله ويكون فعل تام ومنه في شئ
زائد فلا يمكن ان يكون متعلقا بشئ وبعد متعلق بكن على التحقيق فيكون من تمة الشرط وقيل بعد متعلق
باقول المقدر تحت الفاعل فيكون من تمة الجزاء واعتز حن علي بانه يلزم من اعلم ان خير الفاعل ما قبله
وقال لا يجوز واجيب بان عدم الجواز مخصوص فيما عد الظرف واما فيه فيجوز عمل ما بعده فيما قبله لان الظرف معمول
منيف فبمعنى ما لا يتبع في غيره وقيل بعد متعلق بالواو الثانية عن انما المتضمنة معنى الشرط وفعله والمهدى

ثاني ما عدا ذلك من ما لا يصدق
الاول من سائر ما لا يصدق
وهو ان القدر في كل واحد

عليه في ذلك فلهذا القضية تحقيق التام في هذا الكفاية داخل على جواب اما المذكورة على تقدير
وجودها على ما في بعض النسخ وهي ما بسطة او مركبة فالسبب في فقيها معنى الشرط والتوكيد والتفصيل
الفاء في جوابها وبسبب الاول للثاني ولما التوكيد فان معنى قولك ما زيد قد اذهب مما يكن من شئ في زيد اذهب
فيكون كالمثبت بالدليل لانه لا يخلو الدنيا عن شئ ما واما التفصيل فبالحال وجوب تكرارها او مركبة
كالتى في قوله تعالى اذ كنتم تعملون فانها مركبة من ام المنقطعة وما الاستهامة واما هذا فلهذا التاكيد من غير
تفصيل ويمكن ان يوجد التفصيل لمجمل ذهني سابق او المفرد او الموهوم والفرق بينهما اما المفرد فيكون
في نفس الكلام مراد في المقام واما الموهوم فليس بمحدد في الكلام ولا مراد في المقام بل في نفس الحكم انه قال اما
فاني لعمري مع ان قال في الواقع او جوالا ولا عوز عن اما فالفاء ليس بجواب بل في لقطع نوههم لانها
الى ما بعده اذ في تشبيهها بالظرف بالشرط كما في قوله تعالى والى ربك فارغب وهذه التوجيه على تقدير عدم
في النسخ على ما في بعضها هذا وقد يفقد الفاء في جوابها في موضعين احدهما بضرورة الشرح كما في المثال
لا فقال اليكم وثانيهما فيما دخل الفاء على القول المفرد نحو واما الذين اسود وجوههم كقستم اى فيقال لهم
اقرتم ولفظة هذه الواقعة في اوائل الكتب اما اللسان الى الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة او الى المقول
الدالة على المعاني بالواسطة او الى المعاني من حيث كونها مدلولات لتلك الالفاظ والنقوش والمسائل
المخصوصة او الى التحصيل والتسديد بتلك المسائل عن دليل عند بعض او مطلقا عند بعض اخر او
الى الملكة الاختصاصية الحاصلة من تكرار تلك التصديقات عند الجمهور او الاستنباطية عند البعض او الى
مجموع المسائل والمبادئ التصورات والتسديدات والموضوعات على القول المشهور او الى مفهوم كل شامل لكل واحد
من الاربعة الاخيرة وصادق عليه واما ان يكون ذلك الكلي موضوعا له او له الوضع العلم بانه في كل الاحتمالات
المفردة خمس عشر بل ستة عشر واذا اعتبر هذه الاحتمالات مركبة من ثلثين والثلثين والرباعين والاربعة عشر
احتمالات كثيرة واذا اعتبر هذه الاحتمالات في لفظ الرسالة المحمودة على لفظة هذه ففرضت على الاحتمالات المتعددة
وهذه لفظة تيسر اكثر من ان يسمي تفكر واحتمل حتى ياتيك يقين لكن المختار ان الرسالة واجزاها عبارة
عن الفاء او النقوش على ما مر في هذا من ان المختار في سائر الكتب انها عبارة عن الالفاظ والنقوش والشا الى

فهذه ههنا ايضا الالفاظ والنقوش لان الرسالة محمولة على هذا المحمول متحد مع الموضوع في الخارج وانما
في ذهن هذا اذا اخبره الديباجة واما اذا قدمت المختار ان هذه اشارة الى المعاني المختصرة في ذهن
وما قيل من ان هذا اشارة اليها سواء قدمت الديباجة او اخبر على المختار فهو فيما اذا لم يكن المحمول
الرسالة والكتاب ومثبتها لانها عبارة عن الالفاظ والنقوش على القول المختار فان قيل اذا سمعنا
موضوعه للوجود في الخارج والمحسوس بالبصر والمعاني المختصرة ليست بوجودها والالفاظ وان كان موجودا
في الخارج لكنها ليست بمحسوسة بالبصر والنقوش الجزئية وان كانت محسوسة لكن اشارة ليست اليها بل الى
النقوش الكلية وهو في كيف يشار اليها بهذه قلنا ان لفظة هذه استمارة مصرحة شبه المعاني المختصرة او
الالفاظ الغير المحسوسة او النقوش الكلية بالامور المحسوسة في الظهور والوضوح واستعمل لفظة هذه الموضوع
للأمور المحسوسة في هذه الامور الغير المحسوسة استمارة مصرحة اصلية والنكته في هذا الجواز لما التبيين
على زيادة الطالب كانه علم الامور الغير المحسوسة بالبصر مثل البصر ان كونه واما التسمية على عبادة
كانه يبلغ في العبادة الى مرتبة لا يدرك شئ من الكليات الا بالاخس والابصار واما التسمية على ان المعاني
والكليات بحيث كانا صارت محسوسة ومبصرة بالبصر نعم اذا كانت اشارة بهذه الى النقوش الجزئية
كانا حقيقة لكنها ليست بصحيحة لانه يلزم ان يكون النقوش صادرة من الصمدية ما دون ما عداها
وان لا يكون ما عداها مستحقا بهذا الاسم وهو باطل وبطلانه ظاهر رسالة قد مر ان الاحتمالات المذكورة
جارية في الرسالة والكتاب واجزاها لكن المختار انها عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة والنقوش
كذلك وهي في اللغة عبارة عن الكلام الذي ارسل الى الغير وفي الاصطلاح عبارة عن الكلام المشتمل
على القواعد العلمية على سبيل الاختصار والمراد ههنا هو المعنى الاصطلاحي واما الرسالة الشرعية والفرق
بينها وبين النبوة فليس بينهما متعلق بهذا المقام وسنبين في مقام متبذل ان الله والفريقين كماله
والكتاب ان الكتاب اعم مطلقا من الرسالة لانه هو الكلام المشتمل على القواعد العلمية سواء كانت على سبيل
الاختصار ام واما الرسالة فانما هي على سبيل الاختصار فقط ولهذا قيل في الرسالة وليد قبل كماله في المنطق
الجوار مع الجور وطرز مستقر صفة للرسالة لان الجور والجور اذا كانا قبل تفرع يكون صفة واما

معرفة يكون حالا وهذه الظرفية مجازية بتقدير اليك لان بيان المنطق كما يكون بهذه الرسالة
 كذلك يكون بغيرها من الرسائل كالشمسية فيكون ببيان المنطق اعم من هذه الرسالة فثبت ثبوت
 المنطق بهذه الرسالة واحاطة المعنوية لها بمشمول الظرف الحقيقي للظروف واحاطة الحسية
 استعارية اصلية ثم استعمل كلمة في الموضوع للظرف الحقيقي والامانة الحسية في شمول بيان المنطق لهذه
 واحاطة فهذا استعارة تبعية كذا حقق في نظائرها ولم يدر في ظرفية الشيء لنفسه ولا ما بينه
 فتدبر ويجوز ان يكون في معنى الالام الاجلية كما في عذبة امرأة في هرة فيكون المعنى فهذه رسالة سرودة
 وسوقة لبيان المنطق ولفظ المنطق اما مصداق معي فيكونا طلاقة على هذا الفن لمباقة من قبيل
 رجل عدل فكان هذا الفن كما لمخلية وسببية في المنطق كانه عين المنطق واما كم مكان كانه هذا
 الفن مكان المنطق اعم من الظاهري والباطني لان بهذا الفن يتقوى طرفة المنطق ولا يجوز ان يكون
 اسم من الالام المنطق واسم اسامي العلوم كالخوارق اما موضوعية للمساكن سواء كانت
 مدركة او لا وان قيد البعض بالمدركة او التصديق بها او الملكة الحاصلة من تكرار تلك التصديقات
 على الخلق او المفهوم الكلي الثالث من هذه الثلاثة او غير ذلك من الاحتمالات المبينة فيما سبق وفي قوله والمنطق
 دون في المنطق اشارة الى ان علم هذا العلم هو المنطق ولا يدخل اللفظ العلم في المنطق فاضافة الى المنطق
 من قبيل اضافة السمي اليهم كما في قوله تعالى ليلة القدر اوردنا فيها الظاهر ان هذه الجملة صفة كرملة
 ويجوز ان يكون استنباطا بانيا كما منها جواز ما قبل ما افترض من هذه الرسالة وما اورد فيها فاجابنا
 وتبين المعنى عن نفسه بنوع العظمة اما الدقة الانانية واما للتبعية على ان هذا التاليف من جليل يحتاج الى اشارة
 واعلم انه ان كان التصنيف قبل النبيا فالماضي باق على حقيقة وان كان بعدها فبقية استعارة معرفة
 اصلية وتبعية غير لا يرد في المستقبل بالاياد في الماضي في تحقق الوقوع فهذه التسمية استعارة اصلية ثم انما
 اوردنا لما اخذ من الايراد في الماضي نور ذلك اخذ من الايراد في المستقبل فهذه الاستعارة استعارة تبعية
 وتكون هذا الجاهل على ما مر في باب من النفاذ واهلها الحصر في وقوعه دون الاحتراز عن صورة الاس
 فان ما بين يديك من كتبها استعارها الظاهر ان الالام ما عبارة عن المسائل والقواعد المنطقية

وجه فالظرفية مبنية على المسامحة اما بتقدير مضاعف والما يجب به واما لان الالام قوالب
 المعنى فالرسالة ظرف للالام وحيث ظرف للمعنى فالرسالة ظرف للمعنى والمدلولات بالواسطة وفي قوله
 يجب اشارة الى ان المنطق واجب لكن الوجوب اما شرعي فيكون واجبا شرعيا واما استحسانا فيكون مستحسنا
 وعلى كلا التقديرين فالتحقيق كذا لا شك في استنباطه ولا في انه فرض كفاية واما التذكير كونه فرضا عينيا
 ولذا قيل انه يجب على السلطان لينصب المال بالمنطق في محل يقصر الصولة فيه وان لم ينصب السلطان
 فيجب على اهالي النصب واذ خلا مدة السفر عن مثل هذا العالم انما جميعا نعم قراءة المنطق على سبيل التمام
 والتفاخر حرام لكن هذا مستند في كل علم وحل الوجوب على العقل بعيد كل البعد لا ان يعمل على الدلالة
 كما قال الغزالي من لا معرفة للمنطق لا ثقة في علمه ويجوز ان يرد بما لا لفظ الدلالة او النقوش الدالة على المعنى
 لكن الوجوب مبني على الف والعادة لاستنباط الازهان يفهم المعنى من الالام فاستعارة فهم المعنى بالخر
 بدون الالام والضمير في استعارها راجع الى ما باعتبار المعنى على ما في اكثر النسخ وفي بعض النسخ استعارة
 بتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لم يبين في شيء من العلوم الالام متعلق يجب لا الاستعارة بتدبر ومن
 لفظ من الالام العموم وفيه تنبيه على ان الوجوب لا يختص بالذكور بل لو علم الموت سقط الالام على تقدير
 كونه فرض كفاية ومعنى الشيء سمي انشاء الله والعلوم جمع على بالالام فيفيد الاستعارة في قوله
 مقدم على كل علم حتى الصن والنحو واعتبر من عليه انه يلزم توقف الشيء على نفسه لان المنطق علم من
 العلوم فتوقف الشروع في شيء من العلوم على المنطق يلزم توقفا تشريعا في المنطق على المنطق وهذا
 محال وحيث بان المنطق مختص عن العلوم بالاستثناء العقل من قبيل قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر
 لنا يلزم تفضل الشيء على نفسه وعلى امثاله تامل مستعينا بالله حال من فاعل اوردنا فان قلت فعلى
 هذا يلزم ان يقال مستعين لان في الحال حكم الجمع قلت نعم لان نوع العظمة في الواقع كناية عن الواحد
 الحقيقي ولذا اورد في اللفظ انه مفيض الخير والوجود بتدليل الاستعارة على طريق الشكل الاول فهذا اصغره وكبره
 وكبره مطوية بتدبره هكذا الله مستعان لانه مفيض الخير والوجود وكل من شأنه كذا فهو مستعان الله
 مستعان والافئدة اسالة الى بطريق الانصاف والفيض سبيل انه كذا في مقارن الراغب في الكلام استعارة

هذه الالام كثر ما يحسن اليه الوارد الذي يورد فيه
 والالام كثر ما يحسن اليه الوارد الذي يورد فيه
 والالام كثر ما يحسن اليه الوارد الذي يورد فيه
 والالام كثر ما يحسن اليه الوارد الذي يورد فيه

مكنية وتخييلية نسبة النير والجود بالما المصنف في الكثرة والمفظة فهذا استعار مكنية ثم استند ما لا يد
المشبه به اعني الما الى المشبه اعني النير والجود فهذا استعار تخيلية وتفصيل المذهب المكنية والتخييلية
مؤكل المحلة والنير يستعمل على ثلاثة اوجه احدها انه صفة مشبهة مخففة خير بالتشديد كيت وميت وسيد
وسيد وثانيها انه فعل التفضيل واصلة اخبر واليا حرف علة متحركة وما قبله حرف صحيح ساكن فقلت
حركة الياء الى الخاء في الهمزة كافي الا حرفا خيرا وثالثها انه مصدر لكن قد يراد به الخاء وقد يراد
به الما اصل بالمصدر والمراد ههنا هذا والخير نوعان مطلق ومقيد والمطلق ما يكون مرغوبا
عند الكل كالعمل والعدل والمفيد ما كان مرغوبا بالواحد ومردود عند الآخر كالمال والمراد ههنا
المطلق وتوجد العطا ايسا غوجي اي هذا بابا ايسا غوجي حذف المبتدأ والمضارع او منها اي من الاصل
المظنية ايسا غوجي مبتدأ محذوف والخير فخرهما فاخر ارجحهما فايسا غوجي لفظ يوناني مركب من
واغور واجي مخفف بتلحين الهمزة الاولى وحذف الثانية ومعناها انت وانلوحه جعل على الشخص اولو
ثم نقل الى الكليات الخمس ووجه التسمية بين المنقول منه والمنقول اليه ان غوجي اسم الحكيم يخرج هذا الباب
ثم استند اليه فعل هذا يكون تسمية المستخرج بهم مستخرجه وقيل ان ايسا غوجي اسم تلميذ من قرا الكليات
الخمس من حكيم ثم نقل اسم التلميذ اليها فعل هذا يكون تسمية للمفرد بهم فارتدوا في انهم لورد له خمسة اوراق
ثم نقل منه اليها فعل هذا يكون تسمية للتلميذين باسم الاخر والثاني ان هذا الوجه من قبيل الاستعارة المحض
الكليات الخمس يورد له خمسة اوراق في العدد فاطلق اسم الورد الذي هو ايسا غوجي عليها من قبيل
استدراك تمام واما الوجه الثاني الاولان من قبيل المجاز المرسل من قبيل اسم السبب على السبب وقيل انه اسم
نبت الذي كتب الكليات الخمس بعد استخراج الحكيم اياه تسمية للمكاتب بكم الكاتب وهذا غير مشهور اقول فيهم
من الوجه ان واضع هذا الفن حكيم بابا غوجي والمشهور واضع هذا الفن ومبدعه ارسطو وان لورد
لوقدم غير كتاب المقولات ورسول الشيخ في الدين الاكثاني تامل فوفوق واعلم ان ابواب المنطق تسعة عند
المشهور الكليات الخمس في القول الشارح ثم القضايا ثم التفسير ثم البرهان ثم الجدول ثم الحفاية ثم الشعر ثم المقالة
وان جعل بعض عشرة جعل في باب الفاعل بابا استفادة من المنطق لثلاثة اربابها وكال فيه ولحق ان مجاز

شأنه
وحيث حصل الاستعارة
بكونها صفة له
به والفرق بين الكمال وبينه
اعتماد في ذلك هو التثنية
من حيث انه خارج من
الاستعارة كقولهم
مدر خير من كذا
في اوله في بعض

الالفاظ ليس بابا على حرف من المنطق بل لما كان الافادة والاستفادة والتعليم والتعلم والتفهيم
مؤثرة على الالفاظ صارت مباحثها مقدمة من هذا الفن لكن يمكن ان يكون مراد البعض من كونها خارجة من
المنطق الجزئية لا تحقيق كذا تكبير الافتتاح جز من الصلوة في رجوع الى قول الجمهور فلا نزاع بينهما
واعلم ايضا ان المنطق طرفان طرف التصور وطرف التصديق والتصوير طرفان مبادى ومقاصد وكذلك
للتصديق ايضا مبادى ومقاصد فبادى التصور الكليات الخمس ومقاصد القول الشارح ومبادى
التصديق القضايا واحكامها ومقاصد القياس وهو المطلوب الاعلى والمقصد الاقصى من هذا الفن
واعلم ايضا ان الكليات الخمس اعلمها معنى الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض لعامر واما الفاظها
فتعصور بالتبع وبالعرض لتوقف فهم الما على الالف في الالف والفاء وفهم الما على الالف موقوف على التا
عليها فيكون معرفة الكليات الخمس موقوفة على الالفاظ فيكون الالفاظ موقوفة عليها والكليات ولذا قد
عليها ولما كان الالفاظ دلالة عليها ومعرفة الدال من حيث هو دال موقوف على معرفة الدالة قد وجبت
الدلالة عليها فقل اللفظ الدال بالوضع اللام في اللفظ للجنس فالمقصود منه تقسيم اللفظ الى الدالة
الثلاثة فان قلت اذ كان اللام للجنس يلزمه التقسيم للماهية مع ان المشهور ان التعريف للماهية والتقسيم لا ينفك
قلت هذا القول وان كان مشهورا لكنه باطل لان الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قل الشارح ان
المعرشي ان التقسيم يحصل انواع الماهية فيكون المراد من المقسم ايضا الماهية فلا ضرورة حمل اللام على الجنس
ومجوز الفاضل الى كون اللام للمعنى الكلمة ببناء على ان المراد بها الكلمة المجردة في السنة الفاعل غير متب
لان المراد من المعنى كونه حصص من الجنس ومنها ليس كذلك على ما قال الفاضل البركوي في الامتحان
واللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظ النواة والختار في تعريفه على الاصطلاح صوت من شانه
ان يخرج من الفهم معتمدا على المنهج سواء صدر من الحيوان او الجماد والتعريف المشهور روي والجواب
المشهور بحمل اللفظ المذكور في التعريف على اللغوي غير ممكن ههنا تدبر وهذا اللفظ الجنس من
وفصل من وجه لانه يخرج الدالة الغير اللفظية على معاني تفصيله والدال صفة اللفظ واخره على
كثير ويوز وهو مشتق من الدالة مثلثة الدال ذكره الارزقي والدلالة في اللغة الارشاد وفي الاصطلاح هو

كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والزم من العلم بشئ غير العلم بالشئ الذي هو العلم
اعم من التصور والتصديق واليقيني وغيره ومن زاد في التعريف والظن بشئ اخر حمل العلم على الادراك اليقيني
فالتعريف شامل للتصور والادراك العلم اليقيني من علم اليقيني وهو البرهان ولزوم علم الظن من العلم
او من الظن وهو الامارة والمازوم العلم من الظن فلا يكاد يوجد بالنسبة الى الجهد فان ظنهم يؤدي الى
اليقين بدليل من الشكل الاول كما بين في الاصول وهي منقبة الى لفظية وغير لفظية واللفظية منقبة
الى وضعية وضعية وعقلية وكذا غير اللفظية منقبة الى اقسام الثلاثة واذ انكر البعض الطبيعية من غير اللفظية
لكن ليس بصوابا لوجوب امثلة الطبيعية من غير اللفظية كدلالة الحرة العاشق عند رؤية المشوق وكدلالة
ركض الدابة عند رؤية الشفير وامثلة اقسام الخمس مشهور واخصر عقلي وهو ان
دارية النقي والاشياء غالباً ولم يجوز العقل قسمها اخر نحو المعلوم اما موجود او لا وحاضر
الاخير ان استقر اثباتاً وهو الذي يجوز العقل فيه قسم اخر ولم يوجد في الخارج وان دار في بعض الصور
بين النقي والاشياء الغليل الانتشار وتسهيل الفسط نحو العنصر اما نار او لا والثاني اما هواء او لا والثالث
اما ما او لا وهو النزاع في كون القسم الاخر مسلماً وحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الخارج بقدر الظن
والدليل ان علم عقلي لا يحسن الشئ في نفسه والجزء والخارج ولا ينافي الاستدلال عليه كحصر العلم لانه جمع
لحصر العقول وهو داخل في العقلي كما ان الحصر الجملي داخل في الاستقراء وشروط الازدواج في الدلالة الاتسارية
لا يحصر العقل هنا لانه شرط خارج عن ماهية الدلالة الاتسارية واعتراض التعريف الثالث مفيد
بقيود الحينية فكيف يكون الحصر عقلياً لوجود الاحتمالات الكثيرة وان لم يوجد في الخارج على ما بينه مير
ابو الفتح في حاشية التهذيب واجيب بان هذا الاعتراض ما يرد لو كانت الحينية عقلياً فلا يرد لان الحينية
يسعمل في معان ثلاث التقييد والتعليق والاختلاف واعلم ان الفرق بين الدال والدليل عموم وخصوص متعلق
لان الدليل لا يستعمل الا في التفتيش والتصور وقوله بالوضع احتراز عن اللفظية الطبيعية والعقلية والوضع
مطلقاً يقين بشئ بشئ متى ادرك الاول فهم الثلث للمال بالوضع وهو الاخصر واما الوضع اللفظي
فتمعين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعل بازائه وهو على نوعين شغني ونوعى والوضع الشغني هو الذي

الذي يكون بنفس ذلك اللفظ بخصوصه موضوعاً للمعنى وهو اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصيتين
اولاً والاول كوضع الاعلام فان الواضع لاحظ وتصور ذاتي بخصوصه ووضع لفظه بازائه والثاني لا يخلو
اما ان يكون الوضع والموضوع له فيه عامين او يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً والاول كوضع اللفظ
بازاء المفهوم الكلية كوضع الاسم والفعل والحرف على معان فان الواضع لاحظ مفهوم الاسم مثلاً على الوجه
الكل بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بالحرف ووضع لفظ الاسم بازائه فانه الملاحة حقة والموضوع له
كلها كلياً والثاني كوضع اليهات والمضمر والحرف فان الواضع لاحظ لفظاً مثلاً لاحظوا لاجمع الافراد
المشار اليها بهذا المفهوم الكلي وهو مفرد مذكر مشار اليه ثم وضع لفظ هذا لكل واحد من الافراد الثلاثة
تحت هذا المفهوم الكلي وكذا وضع لفظاً مثلاً للفظ او لاجمع الافراد بمفرد متكلم واحد ووضع لفظ
انا بازاء واحد من الافراد الثلاثة تحت هذا المفهوم الكلي فانه الملاحة حقة كل والموضوع له كل واحد من
جزئياته هذا هو التحقيق فعلى هذا يكون استعمال اليهات والمضمر والحرف في الجزئية حقيقة لانها متعلقة
وبعضهم جعل الموضوع للمفهوم الكلي المعتبر عن جميع الافراد لكن شرط الاستعمال في الجزئية والاول
فعلى هذا يكون استعمالها مجازاً للحقيقة له وهذا مردود على ما بين في رسالة الوضعية واما كون النوع
خاصاً والموضوع له عاماً فلا يكاد يوجد ولذا احتقر في الثلثة بالاستقراء والوضع النوعي هو الذي يكون
بخصوص موضوعاً باللفظ المعنى بل يكون نوع ذلك اللفظ موضوعاً للنوع معناه كالاوضاع التي تتعلق
بالرئيس والصبي والمركبة كالقرب مثلاً فان الواضع وضع نوع ذلك اللفظ اعني فاعل النوع معناه
اعني الذات الماخوذة مع بعض صفاتها وقيل عليه سائر المشتقات وكذا زيد في لم فان الوضع وضع نوع
هذا المركب اعني الجملة الجزئية لنوع اعني الاخبار عن الواقع وقيل عليه سائر المركبات واما المجازفة
شخصياً ولا نوعياً كما بين السيد السند في حاشية المطول نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل
لفظ موضوع لمعنى يجوز استعماله في غير هذا المعنى او وجد عامه من العلاقات المقيدة لكن هذا استعمال لا نوعي
ولوقبل نحن نسميه ونسأله غير ان الاستعمال في الاصطلاح فظهر ان الوضع مختص بالاستعمال معناه وكذا
والجاء والمراد من الوضع هنا الشخص لا النوعي والاعم وهو يدل على تمام ما وضع له خبر لبتدأ اعني

الدال فان قيل شرط افادة الحمل ان لا يكون الموضوع المحمول ولا مشتملا عليه حتى قيل
ان قولنا الحيوان الناطق حيوان لا يفيد لاشتمال الموضوع على المحمول على ما بين الخيال لنا
المحمول ليس قولنا يدل فقط بل قولنا يدل على تمام ما وضع له فيفيد لانهما خاصا متغيرا
من قبيل قوله تعالى ان احسنتم احسنتم لانفسكم وقوله على تمام لم يكتف بقوله ما وضع له
وزاد التمام مع ما وضع له للتاكيد او الرعاية لما يقتضيه حسن الرعاية من التقابل
بجزء ما وضع له ولم يقل على عين ما وضع له مع انه مراد في التمام واخصر منه ولم يقل
جميع ما وضع له لاشتمال لفظ الجميع بالتركيب ولم يقل على كل ما وضع له لما سبق وتبينها
على ان التمام لا يشوبه التركيب ايضا لان مقابلة البعض بكل السبع فان مقابلة البعض
وانما قال ما وضع بصيغة المجهول ولم يبين الفاعل لاختلافهم فيه ففند الاشعري
الواضع هو الله وذلك انه تنطق وضع الالفاظ ووقف عباده عليه اما تعليلها بالحواس
بخلق الاصوات والحروف في جسم واستماع ذلك واحدا وجماعة من الناس بخلق علم ضروري
في احدهما ووافقة كثير من المحققين وقال لفتا زاي وهو الظاهر قال لا مدك ان الله
الواضع هو آدم عليه السلام ثم حصل التعريف بالاشارة والتكرار كما في الالفاظ
يتعلمون اللغة بترديد الالفاظ مرة بعد اخرى مع قرينة الاشارة وغيرها وعند ابي
اسحق الاسفرائني ان الواضع الالفاظ التي يقع بها التنبيه الى الاصطلاح هو الله والبيان
محمّل وانما في ابوبكر توقف وقال القاضي عضد الدين هذا هو الصحيح وفيه شبه تنبيه
على دلالة الالفاظ بذاتها كما ذهب ابن سليمان وبعض المعتزلة فانه باطل للقطع بوقوع
وضع اللفظ لشيء وضده كالفقر للحيض والظهر فلو كانت الدلالة لزم ان يكون الضد
مقتضى ذات اللفظ وهو باطل فان قيل اذا كان دلالة اللفظ بوضعه لا بذاته يلزم لزوم
بلا مرجح فان تخصص اللفظ بالضرب بالاياد والقيل بازالة الحيوان تخصيص من
غير تخصص اذ يجوز ان يمكن قلنا الواضع فاعل مختار يجوز منه الترجيح بلا مرجح والتخصيص

بلا تخصص لان ارادته محض وارجح بالمطابقة الباري سببية متعلق بيد ل وكذا قوله بالتخصيص
والالتزام ووجه التسمية بالمطابقة والتضمن والتزام ان يكون المعنى المدلول مطابقا للفظ
وكونه في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع له بسبب دلالة اللفظ عليه والدلالة بسبب
عن كل واحد من هذه الاكوان فيكون التسمية بهذه الاسماء من قبيل تسمية السبب باسم
السبب وقال عصام الدين في حاشية التصور ان التسمية بهذه الاسماء من قبيل تسمية
احد المجاورين بالآخر فان المطابقة وكونه في ضمن الموضوع له وكونه لازما للموضوع
له مجاور للدلالة فان كل واحد منها صفة المعنى المدلول فسمى الدلالة باسم وصف المعنى
للمدلول تدبر فانه دقيق وعلى جزئه بالتضمن عطف على قوله على ما وضع له وانما اعان
للمار تقييد المعطوف عليه او تنبيهها على الاستقلال لكل من الدلالة الثلاثة بمعنى ان كل واحد
منها له ماهية مستقلة واسم مخصوص وان كان التضمن والتزام تابعا للمطابقة في
التحقيق ومعنى الدلالة على جزئه كون اللفظ دالا على جزء المعنى الموضوع في ضمن الدلالة على تمام
المعنى الموضوع له ولو ذكر اللفظ واريد به جزء المعنى الموضوع له كان مجازا من سلا من
قبيل ذكر الكل وارادة الجزء مثلا لودل لفظ الانسان الحيوان الناطق في ضمن الدلالة على
مجوع الحيوان والناطق كان يتنم ولو ذكر لفظ الانسان واريد به الحيوان فقط والتضمن
فقط مع قطع النظر عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا ولم يكن تضمننا وكذا الالتزام
كون اللفظ دالا على المعنى اللازم للموضوع له في ضمن تمام الموضوع له ولو اريد باللفظ
لازم الموضوع له مع ان قطع النظر عن كونه في ضمن الموضوع له كان مجازا من سلا من قبيل
ذكر اللازم وارادة للزوم وقد عرفت اننا ان المجازات من قبيل المطابقة ام لا فان اعتبر
في تعريف اللفظ اللفظ قيد بنفسه كانت المجازات مطابقة اعلم انه يجوز ان قوله بالتسمية
وكذا بالتضمن وكذا بالالتزام ظرفا لفظا متعلقا بيد اللفظ او تقديره كما سبق وانما يجوز
ان يكون ايضا ظرفا مستقلا اي دلالة ملتبسة بالمطابقة وح يكون مفعولا مطلقا

لقوله يدل ويجوز ان يكون التقدير دلالة مستمدة باسم المطابقة على حذف المضاف
وعلى هذا القياس ان كان له جزءا استثنائيا ان بين المطابقة والتضمن عموم وخصوصا
مطلقا بمعنى انه كل تحقق للتضمن يحقق المطابقة وليس كل ما يحقق المطابقة يحقق التضمن
ومادة الافتراق صور البسائط مثل الواجب تنق والنقطة فان المطابقة يتحقق فيها
ولا يتحقق التضمن لبساطتها واما بين المطابقة والالتزام فعموم وخصوص مطلقا عند
الجمهور بمعنى كل ما يحقق الالتزام يحقق المطابقة وليس بالعكس لجواز ان يوجد الموضوع له
ولا يوجد له لازم بين بالمعنى الاخر ومساواة عند الامام بمعنى كل ما يحقق تحققا وتحقيقا
تحققا على زعمه بانه لا يخلو معنى من المعاني عن اللازم اليه كذلك واقله انه ليس غير
يسمى بجوابه ان شاء الله والمقابلة لا تستلزم واما الالتزام فيستلزم المطابقة قطعا
واما بين التضمن والالتزام فعموم وخصوص من وجه لوجوده بدون الالتزام في معنى
مركب ليس له لازم بين بالمعنى الاخر كقول الجمهور ووجوده بدون التضمن في معنى بسيط
له لازم ذهني كذلك ووجودها في معنى مركب لازم ذهني كذلك فتأمل واستخرج امثلة
واما عند الامام فعموم وخصوص مطلقا لان معنى من المعاني سواء كان مركبا او بسيطا
لا يخلو عن لازم كذلك عنده والالتزام يوجد في ضمن البسيط ولا يوجد التضمن في كل ما
التضمن يحقق الالتزام بدون العكس وعلى ما يلازمه معطوف على القريب والبعيد في خبر
الفاعل راجع الى ما وضمير المفعول راجع الى الموضوع له في الدفن متعلقا بيلانم والذين
قوة النفس معدة لاكتساب معلوم وفيه دليل على ان الاشياء وجودا في الذهن كما ان لها
وجودا في الخارج كما هو مذهب المحققين من الحكماء والمتكلمين وانكر جمهور المتكلمين الوجود
وقالوا لا وجود للاشياء واشباحها والاحتراق الذهن بوجود النار فيه واحترق بوجود
الجبل فيه واجاب المحققون عنه بانه انما يلزم الاحتراق والاحتراق لو رتب لانا انما رتب
للأشياء عليها في الذهن وليس كذلك اذا رتب لانا ويختلف باختلاف الحمل كما هو المذهب

ثم انه قيد بقوله في الذهن احترازا عن لزوم المطلق وعن لزوم الخارج وكون المسمى بحيث
اذا تحقق في الخارج تحقق اللازم فيه وللزوم الذهني كون المسمى بحيث اذا تحقق في الذهن تحقق
اللازم فيه وعلى ثلاثة اقسام اللزوم الغير اليين وهو الذي لا يكفي تصور اللزوم واللازم
في الجزئ باللزوم لا يحتاج الى دليل كالمثال المذكور منها على ما قاله الفارسي واللزوم اليين
بالمعنى الاخر وهو الذي يلزم من تصور اللازم كل لزوم البصر المفهوم كعمى فانه يدل على بصر
التراما لان عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصر او عدم البصر يلزم له البصر في الذهن
المعانة بينهما في الخارج فان قيل هذا لا يصلح ان يكون مثالا للالتزام لان شرطه ان يكون
الدلول للالتزام خارجا عن الموضوع له وهنا جزئ للخارج قلنا التركيب الاضافي يستعمل
على ثلاثة اوجه لان المضاف اذا اخذ من حيث ذاته يكون مضافا اليه والاضافة خارجا
واذا اخذ من حيث هو مضاف فالاضافة داخلية والمضاف اليه خارجة فعلى هذا التقدير
يصح المثال لكن المراد هنا الثاني لا الاول واذا اخذ من حيث هو المجموع يكون الاضافة والنسبة
اليه داخليين لا يصح المثال لكنه ليس بمراد هنا والمعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم اليين
بالمعنى الاخر على ما اشير اليه بقوله بالالتزام دون اللزوم لان زيادة اللفظ يدل على
زيادة المعنى فيشعر بان المتبر فيه كمال اللزوم وهو اليين بالمعنى الاخر وتوجيه الفاضل
في دفع السؤال الثالث التي تجله على اللزوم اليين بالمعنى الاخر غير صحيح على مذهب الجمهور كما
سيأتي كما لا يخفى فانه يدل على الحيوان الناطق اي على مجموعها من حيث هو
مجموع بالمطابقة واعلم انه لما كان مستتبا بصر الذهن بالجزئيات بواسطة الآلة العادة
بتمثيل القواعد الكلية والتعريفات بالامثلة الجزئية فوصفها لها وتقريرا الى اذهان المبتدئين
وعلى احدهما والظاهر ان اضافة الاحد الى الضمير استقرائية وان جاز ان يكون الاضافة للعهد
الذهني والخارجي وحاصله ان دلالة الاشياء على كل واحد من الحيوان والناطق في ضمن الدلالة
على المجموع تضمن هذا على تقدير الاستغراق واما على العهد مطلقا فهو ان دلالة الانسان

على واحد غير معين او على احد معين في ضمن الدلالة على المجموع تضمن وهذا القدر كاف في القبول
بالتضمن معطوف على قوله بالمطابقة كما ان قوله وعلى احدهما معطوف على قوله على الحيوان
الناطق فهذا العطف من قبيل عطف الشئين على معمول عام واحد فهو جاز بالانفاق
لان لما مل فيها يدل وانما النزاع في العطف على معمول عامين مختلفين وسيجي تقييد
ان شاء الله تعالى وعلى قول العلم وهو حصول صورة الشئ في العقل والصورة الكاملة
عند العقل عند الحكماء والمنطقيين اوصفة توجب تمثيلا لا محتمل النفيض اوصفة يتجلى
بها المذكور لما تمت به عند المتكلمين واختلف اهل من قبيل الكيف ومن قبيل الاضافة
او من قبيل الانفعال او من قبيل الفعل ام العلم من كل معقولة غير تلك المقولة ذهب
الى كل منها طائفة والمختار عند جمهور الحكماء هو الاول وعند المتكلمين هو الثاني وعند
محققي الحكماء هو لاخير على ما فصل في محله وسيجي استثناء الله تعالى ومعنى القابل هو المتضمن
بالقوة سواء اخرج الى الفعل ام لا القابل الحكمي لانه لا يمتنع مع القبول كما بين المبدأ
وصنف الكتابة الظاهر انه معطوف على العلم لقربه لفظا ومعنا لانه لازم قابلية الضم
بالفعل كما لا يخفى والصناعة بالكسر حركة السنان وقيل هي اخذ من الحرفة لانها تحتاج
في حصولها الى تراولة والصناعة بالفتح عمل والفرق بين العلم والصناعة ان الاول
يستعمل في المعقولات والثاني في المحسوسات والكتابة يطلق عند هم على معنيين احدهما
جميع الحروف في الخط والثاني التكليم بالكلام المنشور ويقابل الشعر وهي التكليم بالكلام المنقول
ولمزد ههنا المعنى الاول وانما اضاف الصناعة الى الكتابة ولم يقل وعلم الكتابة لان الكتابة صنعة
يتوسل بها الى الدنيا كما نقل عن علي رضي الله عنه عند حسن الخط من مفاتيح الرزق بخلاف العلم فانه
شريف لا يتوسل به الى الدنيا خسيسة باللزام ويستند من هذه الامثلة الثلاثة بما ذكرناه من
والفردية الشريفة كبريات عنها والصنعة المبهمة مطلوبة وتقوم بالقياس الاول هكذا
والاولى انما هي على الحيوان الذي هو مطابق لما ذكرناه من الدلالة على كمال الدلالة

شانه كذلك في مطابقة هذه الدلالة مطابقة ففقد عليه التصورين الآخرين واعتراض
في هذا المقام على ثلاثة اوجه الاول ان التعاريف المستنبطة من التظيم ههنا يستفرض كل واحد
منها بالا افراد الآخرين في مادة الشمس الموضوعات لمجموع الجرم والضوء للجرم فقط والضوء فقط
مثلا دلالة لفظ الشمس على الجرم فقط وعلى الضوء فقط في ضمن الدلالة على المجموع تضمن
مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة وان لم يكن موضوعا
له دائما فلا يكون تعريف المطابقة مانعا ولا تعريف التضمن جامعا فانقض التعريف طريقا وعكسا
وكذا دلالة الشمس الموضوعات للجرم فقط على الضوء الزام مع انه يصدق عليها تعريف المطابقة
لانها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في الجملة وكذا دلالة لفظ الشمس الموضوعات للجرم او الضوء
على كل واحد منهما مطابقة مع انه يصدق تعريف التضمن لانها دلالة اللفظ على جزء ما وضع
له في الجملة فانقض تعريف التضمن بالمطابقة وكذا يصدق عليه تعريف اللزام بالنسبة
الى الضوء لانها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له في الجملة وكذا دلالة على الضوء في ضمن الوضع
للمجموع تضمن مع انه يصدق عليها تعريف اللزام لانها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له
في الجملة فتدبر وصور فانقض التعريفات الثلاثة طرقا وعكسا واجيب عنه بوجوه
ثلاثة الاول ان مادة النقض الوارد على التعريف يجب ان يكون محققة ومادة الشمس الموضوعات
لهذه الثلاثة ليست بمحققة لعدم وضع لها فلا يرد النقض والفرقة بين الحقيقي والاعتباري
في التحقق وعدمه تحكك مخالف لكتب الادب والثاني ان التعاريف المستنبطة عن التظيم
لا يجب ان يكون جامعا مانعا كما بين في محله والمقصود ههنا التظيم لا التعريف فلا يضر
نقضه والثالث ان قيود الحيثيات معتبرة في التعريفات سواء ذكرت اوله يذكر فاصل التعريفات
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة ودلالة على جزء
ما وضع له من حيث انه جزء ما وضع له تضمن ودلالة اللفظ على لازم ما وضع له من
حيث انه لازم ما وضع له التزام فخرج مواد النقض من التعريفات بقيود الحيثيات فلا تنقض

فتبصر والثالث ان قيد في الزعم لغو لانه يكفي الزعم مطلقا سواء كان خارجا او زهني والا
لم يكن لزوما واجيب بان المقصود من الزعم تصحيح الانتقال من الزعم الى الزعم والزموم
لما جرى ولا يصح انتقال الزعم منه لانه خارج عنه فلا يكون فالقيد لازم والثالث
ان هذا لا يطابق للمثل له لانه لا يلزم ما بيننا بالمعنى الاخص من تصور الحيوان الناطق
تصور قبل العلم وصنعة الكتاب والزموم البين بالمعنى الاخص بشرط في الدلالة الذاتية
واجيب بان هذا المثال فرضي لا وقوعي والفرضية يكفي في المثال مع ان المناقشة فيه ليس
من راب المحصلين فضلا عن الفاضلين واجاب المحقق الفناوي بان هذا المثال مبنى على
مذهب المالكية على مذهب الجمهور والامام يكتفي بالزعم البين بالمعنى الاخص في الدلالة
الاتزامية وهذا كما ترى والصواب ان يمثل بدلالة العمى على البصر كما سبق انفا لكن لم يتعمق في
باب المثال وههنا اشكال وسؤال غريب يتجيب منه الازهان وتجار منه الاذان وهوان
دلالة اللفظ العام على بعض اللفظة افراده ليست بمطابقة ولا تضمنتا ولا التزاما مع انها
داخلية على المقسم لك اللفظ اللفظ الدال مثل ان دلالة لفظ المسلمين والمشركون على زيد المسلم
وعمر المشركون بمطابقة لانه ليس تمام المعنى الموضوع له ولا تضمن لانه ليس بمجرى المعنى الموضوع
له بل جزؤه وفريده والفرق بين الجزئي والجزئي مسيحي ولا التزام لانه فريده داخل لا خارج والمطلوب
الاتزامي يجب ان يكون خارجا وايضا لو كان هذا الفرد خارجا وبقيته الافراد مثله فتكون
خارجة فلا يوجد المعنى وحيث يكون هذا التقسيم باطلا واجاب بعض شارح هذا المتن وهو
ابو حنيفة عن الفاشية بانه تضمن وحمل التعريف على الاكتفاء كانه قال وعلى جزئية فيكون من قبل
حذف المعطوف وايضا يمكن ان يجاب بان يحمل كل فرد جزئيا بالنسبة الى المفهوم وجزء بالنظر
الى ما صدق عليه فيكون الجزء في تعريف التضمن اعم من الحقيقة والاعتباري فيمثل مثل هذه
الصورة فلا اشكال واجاب بانه مطابقة لان العام يطابق كل فرد مثلا المسلمون يطابق
زيد لانه موضوع لصورة زهنية وهي الذات المتصفة بالاسلام وكذا المشركون وغيرهما من الكليات

كج فانه اذا دل على زيد يكون مطابقة وكذا اذا دل على عمر وغير ذلك وهذا الجواب باطل
ولانه لا مبنى على عدم الفرق بين العام والمطلق مع انها فرق وهوان العام يصدق
على افراده على سبيل الشمول واما المطلق فيصدق على سبيل البدل والتناوب لا التمول هذا
والصواب ان هذا الاشكال وان صدر عن بعض الفضلاء لكنه ليس بوارد هنا لان العام خارج
عن المقسم اذ المشهور في السنة والكتب ان العام لا دلالة له على الخاص بوجه من الوجوه فلا انك
هذا ولا تكن من الغافلين ثم اللفظ كلمة ثم حرف عطف يقتضي تأخر ما بعدها عما قبلها اما تأخر
بالذات او بالرتبة وتضمينها للترخي الرتبة يعني ان رتبة بيان تقسيم اللفظ الى المفرد
والمركب يتأخر عن بيان رتبة الدلالة الى الثالث لان فهم المعاني موقوف على اللفظ وهذا من حيث
انه يفهم منه المعنى موقوف على الدلالة فيكون بحث اللفظ متأخرا عن بحث الدلالة رتبة في فصل
في المطولات واللام في اللفظ للهد والمعمود اللفظ الدال بالوضع اعم من ان يكون مطابقة
او تضمنتا والزاما كما هو الظاهر من اطلاق اللفظ وتقسيم المطابق الى قسمين لا يقتضي ان يكون
كل قسم من المطلق منقسما الى قسمين ويمكن ان يراد من المقسم اعني اللفظ الدال بالمطابقة
فعلى هذا فوجه تخصيص المقسم بالمطابقة اما لان هذا التقسيم لا يجري في التضمن والالتزام
حقيقة وان صح اليها تاويلا واما لان المطابقة متبوع والتضمن والالتزام تابعان
فقد تنبها على الخطا رتبة من رتبة المطابقة والوجه الاول مشهور واما الثاني فنحن
كما بينه القطب في شرح التسمية وانما انقسم اللفظ مع ان هذا الاقسام للمعنى دون اللفظ
تقريبا الى افهام المبتدئين وما قيل من ان المفرد والمركب قسمان لللفظ في الحقيقة دون المعنى
فما لف التحقيق لان اللفظ هو بالمعاني فيطلب اللفاظ موافقة على المعاني اما مفرد لفظ
المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الثني والجمع اعني الواحد وقد يطلق ويراد به
ما يقابل لفظا وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة
والمراد منها المعنى الثالث بقريته المتعابلة قد مر المفرد على المركب مع ان مفهوم المركب

وجودي والوجودي هو الاشتراك السابق فان قيل كيف يكون تعريف المركب وجوديا
ان حرف السلب جزء من مفهوم المركب قلنا هذا السلب لنفي النفي ونفي النفي اثبات وجودي
اما لان المق هو التقسيم والمق منه هو الذات وذات المفرد مقدم على ذات المركب لان المفرد
جزء المركب وذات الجزء مقدم على ذات الكل واما لان الاصل في الاشياء العدم والعدم
الاصل مقدم على الوجود الطاري ويمكن ان يقال قدم المفرد لكون المؤلف غير مجو
عنه في هذا الباب وانما ذكرنا استطرادا واستينافا للاقتضاء وهو الذي اى اللفظ الذي
لان تخصيص الموصول بمعونة المقام سنة سنوية وعادة قوية لا يراد بالجزء منه الظرف
الاول لغو متعلق بلا يراد والثالث مستقر حال من الجزء الدلالة ناسف على قوله لا يراد على جزء
معناه وسيجي الفرق بين الجزء والجزئي ومعنى المعنى فاستفادين وقوله على جزء متعلق
بقوله الدلالة والمصدر المعروف باللام وان كان عمله ضعيفا لكن المعمول ايضا ضعيف
وهذا التعريف صادق على صورته لعدم اقتضاء السلب وجود للموضوع كافي قولنا
الغيب ليس معلوم لله تامل احدها ما لا يكون للفظ جزء سواء كان لمعناه جزء كقوله
للشخص اولا كقوله علماء اى صدق عليه النقطة وثانيها ان يكون للفظ جزء لكن لا معنى للجزء
سواء كانت لمعناه جزء كالنفس اولا كالنقطة والثالث ان يكون للجزء معنى لكن لا جزء لمعناه
المق كواجب الوجود والرابع ان يكون للفظ ولمعناه جزء لكن لا دلالة للجزء للفظ
على جزء معناه كعبدا لله علماء والخامس ان يكون للفظ دلالة على جزء معناه لكن الدلالة
ليست بمرادة كحيوان الناطق علماء اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين للشخصين للم
مراد عند العلم اذ العلم شئ لا يراد به الا الذات المعين مع النظر عن حقيقة الذات والسادس
ان يكون للفظ جزء وجزءه معنى ولمعناه جزء وجزءه لفظ دلالة على جزء معناه ويكون الدلالة
مرادة لكن الاجزاء غير مرتبة في السمع مثل ضرب فان للفظ جزء وهو المادة والهيئة ولهذا
الجزء وهو المحدث والاشياء فالعلم على معنى الدلالة على جزء معناه لكن الاجزاء غير

مرتبة في السمع لانها يدخل الاذن معا اقول هذا التقسيم مبني على ما هو المشهور من ان قصد
والارادة شرط في الدلالة وح يتحقق الفرق بين الرابع والخامس فيصم التقسيم واما على ما
هو التحقيق من ان القصد والارادة ليس شرط فلا يتحقق الفرق فلا يكون الاقساسته
بل خمسة واما مؤلف قال السيد السند في الحاشية الصفري التركيب يراد بالتأليف لانه جعل الاشياء
المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولم يعتبر في مفهومه النسبة بالتعدد والتأخير فكذا
التركيب واما الترتيب فهو اخص منها لدخولها في مفهومه وقال في حاشية الكفا التأليف
جمع اشياء متناسبة كما يرشد اليه اشتقاقه من اللفظ فيكون اخص من التركيب كما ان الترتيب
اخص منها وسيجي في بحث القياس واما التنظيم فهو اخص من التأليف لانه يلزم فيه الوضع
المختص بالهيج والترتيب لا ينق المجيب لانه ما خوز من نظم التولف وهو الذي لا يكون كذلك يكون
القبول السنة متحققة فيه اى للفظه وجزءه معنى ولمعناه جزء وجزءه دلالة على جزء معناه
ويكون دلالة مقصودة ويكون الاجزاء مرتبة في السمع واعتراض على هذا التعريف بان يصق
على نفس المفرد لان المفرد ليس مثل المفرد بل هو عينه لان التشبيه يقتضي المغايرة واجيب بان
الكاف هو القران والعينية وبسمي كاف الاستقصا اى لا يكون ذلك اى مفهوم المفرد كرام الحجة
فان لفظ الرامي يراد به الدلالة على ذات من صدر منه الرمي والحجارة تدل على جسم معين
واعترض عليه بان الحجارة لا تدل على حجارة متا لا على حجارة معينة واجيب بان المراد من التعيين
التعين النوعي لا الشخصي ورد هذا الجواب بان الرمي هو الشخص لا النوع واجيب بان النوع مرتي
في ضمن الشخص فلا اشكال واعلم ان التقابل بين المفرد والمركب تقابل العدم والملكية لا تقابل
الايجابية والسلب وهذا الكلام وان كان تعبها في الظاهر من قبيل النصوص لكنه يستفاد منه
قياس مركب من الصفري المنفصلة المشتملة على جزئين ومن الكبرى المحلية المركبة من جزئين على
عدد اجزاء المنفصلة تصويره هكذا اللفظ اما مفرد واما مركب لانه اما ان لا يراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه او يراد وكل ما لا يراد فهو مفرد وكل ما يراد فهو مركب ومن عليه

نظايره وامثاله والمفرد الثاني اذا ذكر معرفة واعيد معرفة فالثاني عين الاول واذا ذكر
واعيد نكرة فالثاني غير الاول مثل قوله تعالى فان مع العسر يسرا قال ابن عباس رضي الله
عنه لن يغلب عسر يسرين واذا ذكر معرفة واعيد نكرة فهو غير الاول مثل صفنا بني اسرائيل
وقلنا القوم اخواك عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كلف واذا ذكر واعيد معرفة
فالثاني عين الاول كقوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول ومنها
من قبيل الاول فيكون المراد من المفرد الدال بالوضع واعلم المفرد على ثلاثة اقسام ^{في} فعل وفعل
فالفعل كاي ابد الصخرة حمله على كثير من الفاعلين وشخص فاعله لا يقتضي شخص الفعل فخرج
لجواز حمل الكلي على الجزئي كقولك انسان فقد ير جاء زيد زيد جاء صرح به السيد السند والحرف
ليس بكلي ولا جزئي اذا لمعنى له في نفسه وفيه نظر تامل واما الاسم فينقسم الى كلي وجزئي
كالانسان وزيد فعلى هذا فالظاهر ان يراد بالمفرد الاسم المفرد ينظم التقسيم ويجوز ان يتم المفرد
لان تقسيم العام الى قسمين لا يقتضي تقسيم كل خاص داخل فيه الى قسمين فيجوز ان يكون التقسيم
باعتبار الاسم دون ما عده كما سبق اما الكلي قد علم على الجزئي لان الكلي جزء للجزئي والجزئي كل
للكلي والجزء مقدم على الكل مثلا زيد جزئي مركب من الانسان الكلي والشخص والاسنان الكلي
جزء من زيد فيكون زيد مجموع الحيوان الناطق والشخص فيكون الانسان جزء منه والفرق
بين الكل والكلي والجزء والجزئي لان الكلي يحمل على جزئياته مواطناتنا نحو زيد انسان والكل لا يحمل
على جزئيه فلا يقال المسل معجون والجدار بيت وايضا ان الكل يتقوم بالاجزاء كقوله سبحانه
بالحل والماء والمسل ولا يتقوم الكلي بالجزئيات بل بالعكس كقوله زيد وعمر مثلا بالاسنان
وايضا ان الكل موجود في الخارج بخلاف الكلي فانه ليس بوجوده في العلم والاصح وايضا ان اجزاء الكل
متناهية وجزئيات الكلي قد يكون غير متناهية كغم الحنة وان الكل لا بد له من حضور لجزئياته
في مكان والكلي لا يجب حضور جزئياته وهذه الوجوه متقاربة في المال لكن المشهور هو الاول لا يقال
هذا الوجه للتقديم انما يصح لو كانت الشخص والعواض جزء من الشخص وهو باطل لان الشخص

خارجة عند المحققين لانا نقول لا شك ولا شبهة ان الشخصا داخله في الشخص وانما النزاع
في دخولها في الماهية فعند المحققين ليست بداخلية بل خارجة عنها وهو الحق وعند البعض
هي داخلية والكلام ههنا في كونها جزء من الشخص ولا شبهة فيه فلا اشكال واما لان مفهوم
عدمي كما سبق واما لان ذكر الكلي اصلي وذكر الجزئي استقراي وطيفي لان المق من الفن الكلي
لا الجزئي فلذا قدمه عليه وهذا الوجه الاخير اوجه في المق وهو ان المفرد الكلي الكلي اللفظ
الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه اي المفهوم اللفظ المفرد لان الموصول كناية عنه فلا يلزم
ان يكون المفهوم مفهوم مفهوم فغير يلزم لو كان الموصول كناية عن المعنى وليس كذلك لان المصنف
التقسيم المجازي وقوله تصور مفهومه فالمتصور مصدر بمعنى المتصور واصفة الى المفهوم
من قبيل جرد قطيعة اي مفهوم المتصور وانما قال تصور مفهومه ولم يقل نفس مفهومه لان
الكلية والجزئية من قبيل الامور الذهنية لا الخارجية لانها في المعقولات الثانية كما حقق في بحث
جهة الوحدة ومعنى نفس اي مجرد تصور فيغني عن الحيثية فكانه قال لا يمنع نفس تصور مفهومه
من حيث انه متصور وانما زاد لفظ النفس لان الواجب الوجود كلي مع انه اذا تصور مع دليل الواجب
يمنع عن الشركة فيدخل في تعريف الجزئي فينتقض التعريف طردا وعكسا فزاد في تعريف الجزئي
مثل واجب الوجود عن تعريف الجزئي ويدخل في تعريف الكلي لان ملاحظة الواجب صرحا
دليل الوحدة يكون كليا ومع دليل الوحدة يكون جزئيا وكذا يدخل الكليات الفرضية مثلا كالكلي
واللا وجود وشريك الباري تعالى فانها وان لم يكن لها افراد في الخارج الا ان نفس تصورها لا يمنع
الشركة بين افرادها الفرضية فيدخل في التعريف عن وقوع الشركة متعلق بلا يمنع والشركة
مصدر كالسرقة وحاصل ما يمكن فرض صدقة على كثيرين سواء كانت تلك الافراد كثيرة متممة
كشريك الباري او مكتة ولم توجد او وجد الواحد منها فقط مع امكان غيره كالشمس او مع
امتناع غيره كواجب الوجود او وجد الكثير منها مع التناهي كالنواكب السيارة او مع عدم التناهي
كمعلوم الله تعالى ومقدوره فان قيل ان كفي فرض الصدق في الكلية يلزم ان يكون كل جزئي كليا

كريد مثلاً لانه يمكن فرض صدقه على كثيرين بان يقال كزيد صادقاً على كثيرين لم يكن
جزئياً وكذا عكسه فيبطل تعريف الكل قلنا الجواب ههنا بمعنى التجوز العقلي والعقل لا يجوز صدق
مثل زيد على كثيرين لا بمعنى التقدير المعتبرة في مقدمة الشرطية فانه بهذا المعنى يتعلق بكل
شيء واجباً او ممكناً او مستعاضاً وباللغة الاولى لا يتعلق الا بالاولين لا غير فلا اشكال كالاتي
واما جزئياً والذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك اي عن وقوع الشراكة بين كثيرين
والاشارة بلفظ البعيد عن الحسن كريد فانه لو حظ زيد مع هذينة وتخصه لا متع صدقه
على كثيرين واعترض عليه بيضة معينة من البيضان الكثيرة فان هذينة هذه البيضة لا يمنع عن
الشراكة بين كثيرين لان العقل يجوز ان هذه البيضة اما هذه واما هذه وكذا يجوز من يجوز ان
لوزة من لوزان الى غير ذلك من العددية التقاربية مع انها جزئية وكذا شح ضعيف الجسد
شما ويجوز عقله ان يكون زيداً وعمره او بكره وغيرها مع ان الرئي جزئياً فيلزم ان يكون كلياً فافتقر
التعريف اطرافاً وعكساً واجيب بان هذا التجوز على سبيل التناوب دون المهور والشمول والصدق
على سبيل التناوب لا ينافي الجزئية ولا يقتضي الكلية لان العقل لا يجوز ان يكون بيضة واحدة بيضة
كثيرة وقس عليها ما عداها فلا اشكال واما كون الطفل في مبداء الطفولية ان لا يميز بين صورته
وغيرها فلا نقض به اصلاً لانه لا يدرك الكثرة ولا يجوز صدقها على الكثرة واعترض عليه ايضا
بانه يلزم ان يكون الجزئ كلياً بقياس من الشكل الاول وهو ان الجزئ كلي لان الجزئ ما لا يمنع نفس
تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فهو كلي فالجزئ كلي واجيب بانه ان اراد المترض من لفظ الجزئ الواقع
في معنى القياس ما صدق عليه الجزئ فضغى القياس مـ وان اراد مفهوم الجزئ فالقياس جميع
مقدماتها مسلمة وبطلان كون المفهوم الجزئ كلياً مـ وانما الباطل كون ذات الجزئ كلياً وليس بل
هذا واعلم انهم اختلفوا هل يخص الجزئ بالعلم ام لا فقال بعضهم انه يختص بالعلم ولا يشمل سائر المعاني
كالضمير واسم الاشارة والموصول وغيرها لانها موضوعات للكل وقال الجمهور انه ليس بمختص بشئ
سائر من قيل وضع العلم للموضوع الخاص لانهما معارف وهو المختار ومباحث هذه المقام يكاد ان

لا يضبط لكن التطويل يوجب الاملال فليكتفى بهذا المقدار والكل اما ذاتي قد عرفت ان العرض
من وضع المنطق استخراج المجهولات التصورية والتصديقية والجزئ لا يجري شيئاً من ذلك ولذا
ترك الالهام بشأن الجزئ واعرض عنه واشتغل بالكل تعريفاً وتقييماً فقال والكل اما ذاتي وقد عرفت
الذاتي على العرض مستغن عن البيان وهو اي الذاتي الذي اي اللفظ للفرد الكل يدخل في حقيقة
جزئياته والمراد من الدخول عدم الخروج بطريق المجاز المرسل من قيل ذكر الملزوم واردة
اللازم لان الدخول سئل عن عدم الخروج وقرينة هذا المجاز عند المصنف النوع من اقسام الذاتي فيما
يبحث والظاهر ان الثاني عين الاول فيما اعيد معرفة ويجوز ان يحمل التعريف على ظاهره والدخول
على حقيقة وحـ يشمل التعريف بالجنس والفصل ولا يشمل النوع فيكون واسطة بين الذاتي والمرتبة
فيكون اقسام الكل ثلاثة ذاتي وهو بالجنس والفصل وعرضي وهو الخاصة والعرض العام وليس
بذاتي ولا عرضي وهو النوع وهو من حيث الجهور فان قلت فيكون تقييماً للذاتي لا لاقسام الثلاثة
تقسيم الشئ الى نفسه والمباينة لان الجنس والفصل قسمان والنوع مباين له قلت يجوز ان يكون
المراد من الذاتي المذكور في المرتبة الثانية الذي هو المقسم لثلاثة ما لا يكون خارجاً عن حقيقة جزئية
فان قلت هذا لا يجوز بناء على القاعدة المقررة فيما سبق من ان الشئ اذا اعيد معرفة يكون عين الاولى
والذاتي المذكور اعيد معرفة فكيف غير الاول قلت هذه القاعدة واقعة بعدل عنه كثيراً كما ان قاعدة
اعادة التكرار تكون غير الاولى واقعة بعدل عنه كثيراً كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي
الارض اله على ان هذه القاعدة انما تكون في مقام ضمير لا بعدل عنه الى الظاهر واما في مقام ضمير
بعدل عنه الى الظاهر فالثاني غير الاول فان قلت هل لا يجوز التعبير في الثاني بالضمير بحمله على الشئ
قلت يمكن لكنه بعيد اذ الظاهر من الضمير ان يكون عين الاول والاستخدام مجاز فان قلت فالاعتناء
قلت ان يكون اللفظ معنيان سواء كان حقيقياً او مجازياً وان احدهما حقيقياً والاخرى مجازياً
فاريد بالظاهر احد معنييه وبالضمير الراجع اليه معناه لاخر كقول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه وان كانوا غصناً بالمراد بالماطر وبالضمير الراجع اليه النبت والمراد من الحقيقة اعم

من الماهية الموجودة والاعتبارية كالغناء رعدية لنظر الفرض وإذا كان التعريفان الخفيفة مختصة
بالماهية الموجودة وان الماهية اعم من الموجودة والمعدومة فيكون بينهما عموم خاص مطلقا
والتأليفية مختصة بالماهية المعروضة بالاشخصات فتكون اخص منهما اولان كلياً والثالث جزئياً
والجزئيات جمع جزئ لا جزئية لان كل مذكر لا يعقل بجمع بالالف والتأثيل المؤنث تشبيهه باله
كالصافى والجلالة والمرفوعة والجزئ قسمان احدهما حقيقي سبق ذكره والثاني اضافي وهو
كل اخص من درج تحت الاسم فيشمل الحقيقي ايضا فيكون اعم منه مطلقا كريد بالنسبة الى الانسان
والانسان بالنسبة الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الجسم النامي وهو بالنسبة الى الجسم المطلق
وهو بالنسبة الى الجوهر فان قلت ما مراد لك من الجزئيات ههنا اضافاً امد حقيقي قلت المراد من الجزئيات اعم
من الحقيقي والاضافي فان قلت يلزم على هذا الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الصافي جزئ مجاز
لانه كالحقيقة قلت المراد من الجزئ ما يطلق عليه لفظ الجزئ على طريق عموم المجاز فهو ان يراد من اللفظ
معنى شمل الحقيقة والمجاز كما في قول النخاعة المشتق اما متصل واما منقطع فان قلت ففي هذا يلزم
ارتكاب المجاز في التعريف بلا قرينة وهو لاء لا يجوز قلت ههنا قرينة وهي التمثيل بالاضافي حيث قال
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس بالنظر الى الظاهر مع ان التعبير بالجمع المضاف يشعر بذلك ايضا
فان قلت يلزم اضافة الجزئيات الى الضمير الذي يرجع الى ما الذي هو عبارة عن اللفظ المفرد
الكل ان يكون تلك الجزئيات للفظ وليس كذلك لان الجزئ والكل انما يكون للمفهوم لا للفظ قلت
كان في الكلام مضاف محذوف تقديره في حقيقة جزئية مفهومة فيكون الجزئيات للمفهوم لا للفظ
واللفظ فلا محذور فيمكن ان يجاب على الاضافة لادنى ملازمة فاعل كقولك في وعي الخمار وعاني وكذا
وقد ايضا مما سبق من ان هذا التقسيم مجازي تقريبا الى افهام المتدين فيكون الجزئيات للفظ بناء
على التعميم المجازي فلا اشكال كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ان اريد حقيقة النوعية
فالتمثيل مبني على الجزئ الاضافي كما هو الظاهر وان اريد افرادهما فالتمثيل مبني على الجزئ الحقيقي
فان قلت كما جعل الصل والنسب والفصل في الذاتي كذلك جعل النوع ذاتيا ايضا مع ان النوع ليس بذاتي

لان الذاتي هو المنسوب الى الذات ولا شئ من النوع بمنسوب الى الذات لانه عين الذات والنسبة
يقتضي التقاير بين المنسوب والمنسوب اليه فلا يصح قولهم النوع ذاتي قلت ان اريد بالذاتي المعنى القوي
فالسؤال موجه لان التقاير مبني عليه واما اذا كان المراد معنى الاصطلاحى اعني ما لا يخرج عن حقيقة
جزئياته فالنوع داخل فيه ايضا فلا يتوجه السؤال لانه يكون اسما موضوعا لهذا المفهوم لا لشيء
منسوب احق يقتضي التقاير فاجابة الفاضل القاري بحمله على اللغوي بان قال الذاتي كما يطلق تقسلا
النوعية كذلك يطلق على افرادها وحيث ان يراد من الذات الافراد وينسب الى افرادها فالمنسوب غير
المنسوب اليه فلا اشكال ويمكن ان يجاب ايضا بانهم اختلفوا في ان الشخصات داخله ام خارجة فعلى
الاول فالنسبة صحيحة وعلى الثاني فهو غير صحيحة فتأمل جدا لانه في شئ مسطور عن اذنها يكشف
الاغنى وههنا اجوبة مذكورة في الشرح لا تسمن ولا تغنى عن الفروع وما هي الخروج على خروج والافاء
في ايراد الكلام المقدوح واما عرضي ليس المراد بالعرض ما يقابل الجوهر اعني ما لا يقوم بذاته بل المراد
الخارج المحمول على الشئ وهو الذي يخالفه الخالف التقابل بين الشئين التقابل على اربعة اقسام
تقابل العدم والملكية كالعمى والبصر وتقابل الايجاب والسلب كريد قائم وزيد ليس بقائم وتقابل
التضاد كالبياض والسواد وتقابل التضايف كالعلية والعلولية والوحدة والكثرة ونظائرها
فههنا اما تقابل التضاد واما تقابل العدم والملكية كالضاحك بالنسبة الى الانسان فان الفكر
خارج عن حقيقة الانسان لان حقيقة الانسان الحيوان الناطق فان قلت عد الناطق ذاتيا
والضحك عرضي محكم بحيث انه نسبة كل منهما الى الانسان سواء لاحقان للانسان بعد وجودها
سواء كان الناطق ظاهرا او باطنا قلت يفرق الذاتي من العرضي بطريقين احدهما بوضع اللفظ
وما دخل في معنى اللفظ ومعناه الموضوع له فهو ذاتي والا فمعرضي ولما فتشنا كتب اللغة وجدنا
ان الانسان موضوع للحيوان الناطق فقط لا غير كالناطق داخلا والضاخا خارجا فلذلك كان
الناطق ذاتيا والضاخا عرضيا والثاني بفرض العقل وهو ان يقتصر العقل ويعرف حقيقة مركبة
من شيئين مثلا فيكون ما عديها خارجا عنها فاذا قيل ما سمي السكجيين واعتبار العقل

والحاصل ان تميز الذات من العرضي سهل في المعاني اللغوية والمفهومات الاعتبارية العقلية واللغوية
الاصطلاحية اما التمييز بين الذاتي والعرضي في الماهية الحقيقية فتعذر او متعسر والاطلاق
بالحقاييق مختص بالله عند بعض اذ لم يكن له كعب حال في الاطلاع على الحقايق وحققا هذا المقام
في تعليقاتنا على حاشية المختصر المنتهى للسيد في جهة الوحدة في محل واحد ليس الله تعالى الى الامم
وهذا القدر كاف هنا واعلم ان للذات تعريفات احدها الذاتي ما لا يتصور فيه الذات قبل
فهمه كاللونية للسواد والجممية للاشياء اذ لو يفهم اللونية في الجسمية او لا يفهم السواد
والاشياء ان كان ارتفاع الجزء يستلزم ارتفاع الكل فربما يشمل النوع ايضا وثانيها الذاتي الذي
ثبوت الذات بعلوه ومعناه ان ثبوت الذاتي للذات لا يكون معللا بالذات ولا بعلوه خارجة عنه
واما كونه معللا بالجزء فلا يضر واثبوت السواد لنفسه ليس بمعللا ولا بتقديم الشيء لنفسه وكذا
ثبوت اللونية للسواد والجممية للاشياء غير معللا بالسواد لتقدمها عليه ولا بعلوه خارجة عنه
والالاتفي باستفائها فلا يكون لونها في ذات وهذا التعريف ايضا يشمل الثالث وثالثها الذاتي هو
الذي يتقدم على الذات في التعقل وهذا يختص بحقيقة الاشياء النوع اذ هو لا يتقدم على نفسه
فلم من هذا التعريف ان تعريف محل الدخول على معنى عدم الخروج اولى لكثرة معاصده وهذا الخفيق
على هذا الوجه من فطر الملام والمكده على الانعام والذاتي قد عرفت ماهو المراد من الذاتي في هذا
المقام لكن بقول الكلام في تبيين هذه النسبة فاعلم ان لفظ ذاتي ان لم يكن نسبة لغوية بل هي كلمة براسها
موضوعه في الاصطلاح على معناها كما سبق قال الكاظمي والازهرى وابن حبان واما فلا حاجة
الى تبيين نسبة هذه الكلمة اذ لا نسبة وان كانت نسبة لغوية كما في الوجهين الاخيرين فان كانت النسبة
من نفس الكلمة فالنسبة ايضا ظاهرة وان لم يثبت في اللغة استعمال الذات بمعنى الحقيقة هذا الوجه
واما اذ لم يكن التاء من نفس الكلمة بل تكون من تأنيث على انها مؤنث ذو معنى صاحب في تبيين
هذه النسبة مشتمل جدا للقاعدة في النسبة ان يجذف ان ثانيا الثالث ثم رد لامها المحذوفة اعني
الواو ثم قلبت الف واذا فيقال زوون اللهم الا ان يميل على الوجهين الاولين او يجعل من التاء المثلثة

از الفصاحة ليس بمعتبرة في كلام المصنفين اما مقول في جواب ما هو اصل مقول مقول من القول
بمعنى التكلم والتلفظ اي يقال ويتكلم في جواب اسئال ما هو بما الاستفهامية منكشفة عن الحقيقة
ولفظه هو عبارة عن المسؤل عنه فان قيل يلزم ان يكون الضمير تشبها او جماعا ههنا لان السؤال في هذه
الصورة بحسب الشكره وهي يقتضي التعدد قلنا ذكر هو ههنا للثبوت على لزوم السؤال عنه في الاستفهام
للخصوصية المسؤل عنه هنا فلولا يذكر هو قبل ما كان الكلام حادا ويمكن ان يجاب اذ كان الضمير
راجعا الى المسؤل عنه اعم من الواحد والمتعدد لمراد السؤال عليه ايضا او يقال ذكر هو مبتني
على التمثيل فكأنه قال في جواب ما هو مثلا يعني اذ كان المسؤل عنه واحدا يقال ما هو مثلا
عليه صورة كون المسؤل عنه متقددا اعلم ان السائل بما يطلب تمام ماهية المسؤل عنه
فان كان السؤال عن شيء واحد يكون طالبا للماهية المختصة به وان كان عن شيئين او شيئا
يكون طالبا للماهية المشتركة بينهما مثلا اذ اسئل عن الانسان بما هو يجب بالحيوان الناطق
لانه تمام الماهية المختصة به ولا يجب بالحيوان فقط ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما جزء للماهية
لاتمامها ولا بغيرهما كالفرد مثلا لانه خارج عنها واذا سئل عن الانسان والفرس بما هو
او عنهما وعن البغل مثلا بما هو يجب بالحيوان فقط لانه تمام المشتركة ولا يجب بالحيوان الناطق
ولا بالناطق فقط لان كل واحد منهما مختص لا مشتركة لاتمامه واما السائل باي شيء فهو
انما يطلب الجواب بالميز لا غير فان سئل باي شيء هو في ذاته يكون الجواب بالميز الذاتي فان
سئل باي شيء هو في عرضه يكون الجواب بالميز العرضي وان سئل باي شيء هو من غير تقييد
يكون الجواب على الاطلاق اي يجوز ان يجاب بالذاتي او بالعرضي مثلا اذ اسئل الانسان باي شيء
هو ذاته يكون الجواب الناطق واذا سئل باي شيء هو في عرضه يكون الجواب بالصاحك واذا سئل
باي شيء يكون الجواب بالناطق فقط هذه هي القاعدة المبردة في هذا المقام بحسب الشكره المختصة
الباء متعلق بالسؤال المفهوم من الاستفهامية تقرير في جواب اسئال بحسب الشكره المختصة
وهذا وان كان بعيدا لفظا لكنه قريب معنى ويجوز ان يتعلق بمقول والحسب مجيئ لمعينين هما

بمعنى النسب وثانيهما بمعنى القدر والمراد ههنا هو الثاني على تقدير تعلقه بمقول أي يقال ويجب
بقدر الشكر من غير زيادة ولا نقصا وعلى تقدير تعلقه بالسؤال المقدر فالظاهر أن يكون
القدر أيضا ويجوز أن يكون بمعنى السبب وهو بعيد والشكر مصدر وعلى وزن الشكر كما سبق
هو الفصيح ويجوز أن يكون على وزن شدة والمحضة بمعنى الخالصة عن الخصوصيات وفي بعض
النسخ وقع فقط بدل المحضة ومرادها واحد وقد انتفى في بعض النسخ ولا خلاف فيه إذا لم
يستفاد بمعونة المقام وبمعونة المقابلة فإن قيل النوع أيضا مقول بحسب الشكر المحضة مثلا
الإنسان مقول في جواب ما زيد وعمر وبكر وخالد وليد بحسب الشكر فيكون الإنسان جنسا مع
أنه نوع فيبطل التعريف والتقسيم لأنه يلزم تداخل الأقسام قلنا لا نسلم أنه تعريف بل المراد التقسيم
والتعريف ضمني فلا يشترط فيه المنع والجمع وأما التقسيم فيجوز أن يكون اعتبارا بغير التداخل
والصواب أن السؤال لا يرد حتى يحتاج إلى الجواب لأن قوله المحضة يفيد المحض قول المعنى الجنس
يقال بحسب الشكر فقط لا غير النوع ليس كذلك لأنه كما يقال بحسب الشكر كذلك يقال بحسب
الخصوصية فلا إشكال والسائل غافل عن هذا القيد كما حيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس
فإن الحيوان جنس لأنه مقول على الإنسان والفرس بحسب الشكر المحضة وكل ما شأنه كذلك فهو جنس
فالحيوان جنس وهو الجنس المقول في جواب ما هو بحسب الشكر المحضة هو الجنس ويرسم الجنس
وأما قول ويرسم ولم يقل ويحد ويعرف لما سيأتي بعد هذا عند تمام الكليات الخمس عاوجها تم
ونعم اكل فانظر بأنه أي الجنس كل جنس الجنس فإن قيل الكلي الجنس الجنس وخصم من مطلق
الجنس لأن المقيد اخص من المطلق فالكلي اخص من مطلق الجنس وكل اخص فلا يجوز تعريفه بما به
فالكلي لا يجوز التعريف به قلنا للكلي اعتباران أحدهما اعتبار ذاته ومفهومة وهو هذا الاعتبار
عام شامل لجميع الكليات الخمس وثانيهما اعتبار عارضه وهو كونه جنسا للجنس وهو هذا الاعتبار
مقيّد وخاص من مطلق الجنس فإن أردنا أن الكلي بالاعتبار الأول اخص من مطلق الجنس فلا نسلم
صغرى القياس الثاني لأنه إن أردنا أن الكلي اخص من مطلق الجنس بالاعتبار الثاني فالمقدمة

باسرها مسئلة لكنه غير مفيد لأنه لا اعتبار ليس جزء من التعريف وإنما جزئية من التعريف
بالاعتبار الأول فلا إشكال مقول على كثيرين هو الكلي بعينه لأنه تعريف التعريف وانما اعتبار الجمال
وتفصيلا فيكون معناه عن الآخر ويكون مستدركا فالأولى القصير على أحدهما وإيجاب الكلي
جنس والمقول ذكر ليعلم به قوله على كثيرين وذكر لي وصف بقوله مختلفين وبأنه يجوز أن يكون ذلك
للتفصيل بعد الإجمال والتصريح بما علم ضمنا ويؤيد ما يقال أن قيود التعريف لا يجب أن يكون اعتبارا
بل قد يكون لتحقيق الماهية وكشفها وكذلك قيل أن التعريفات قيودها لكشف الماهية والاحترازات
تابعة ويمكن أن يجاب بحمله على التأكيد لدفع توهم أن يكون المراد من الكلي الكلي الطبيعي العقل بل المقول
وسيجيء الفرق بينهما إن شاء الله تعالى وأما الجواب عنه بأن أحدهما محمول على الفعل والآخر محمول
على القوة ففيه نظر لأنه يلزم أن لا يكون التعريف جامعا بل المراد منها القوة المخرج إلى الفعل ولا مثل
الكليات الفرضية وغيرها تدبر وقوله مقول مع قطع النظر عن وقوعه في نفس الجنس وعن قيد الكلي
والجزئي أيضا فإن الحمل يجري فيهما على صرح به الشيخ في الشفا وقال سيدنا قدس سره إن الحمل
لا يحمل على شيء أصلا لأن جملة على نفسه متمنع إذ لا بد فيه من أمرين متغايرين وحمله على غير طريق
متمنع أيضا إذ شرط الحمل الخارج وقال الجمهور الجزئي الحقيقي يحمل على جزئي آخر متحد معه بالذات متغاير
له بالاعتبار بقولنا هذا الصالح هذا الكتاب فإنما متحدان بالذات لأن ذاتهما زيد هو بعينه
مثلا ومتغايران بالاعتبار وكذلك يجوز حمله على كل أخرى قضية جزئية كما في قولنا بعض الإنسان
زيد والحق هو هذا مع أن مخالفه لجمهور في قوة الخطأ فإن قيل هذا التعريف لا يشمل كثير من الأجناس
لأن لفظ كثير جمع مذكر سال وهو مختص بالذكور والعقلاء فلا يشمل التعريف مثل الحيوان
لأن جميع أفرادها ليس بذكر ولا عاقل وكذا الكليات الفرضية لأنه ليس لها أفراد فضلا عن الذكر
والعقل بل لا يشمل بغيره من أفراد المعرفة لا يوجد جنس يكون جميع أفرادها مذكرا وعقلاء أيضا
أن كثيرين جمع كثر وأقل الكثرة اثنان فإذا جمع فعند المعرفة يتحقق بستة لا أقل لجمع عند ثلثة
وعند المنطقين بالأربعة فلا يشمل تعريف الكلي وكذا هذا التعريف مادون ستة وأما دون الأربعة

فلا يكون جامعا فلنا اما السؤال الاول فيندفع بجملة على التعليل اما الثاني فيجمل على مسامحة
 المشايخ وبهذا يندفع الاول ايضا كما يندفع بجملة على التعليل ايضا مختلفين بالحقايق يخرج
 الانواع الحقيقة وقصودها وخواصها والحقايق جمع حقيقة وهي هنا بمعنى الماهية من قبيل ذكر
 المقيد واردة الحقيقة المطلق ليشمل الكليات الفرضية والفرق بينهما وبين الهوية قد سبق انفا واما
 الفرق بين الاختلاف والخلاف فلا يجري ههنا في جواب ما هو قولنا ذاتيا يخرج به الفصول البعيدة
 والعرض العامة وخواص الاجناس فانطبق العرف على العرف واما مقول في جواب ما هو بحسب الشرح
 والكلام فيه كاللزام فيما سبق والخصوصية في الصحاح فتح الحاء اوضح من ضمها وكان وجهه ان
 المخصوص بفتح الحاء صفة مشبهة فبدخول باء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر
 فلا يليق الحاء بالياء المصدرية به وانما يصح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة او يكون
 للمبالغة دون المصدرية وكذا قال الخطابي في شرح المختصر معاصره على الحالية اذ كلمة مع اذا
 استعملت مفردة تنون وتكون من الاحوال المؤكدة للاجتماع المستفاد من الواو فان قيل فلهذا
 يلزم ان يكون النوع جوابا للسؤالين في وقت واحد وليس كذلك عادة وان كان كذلك فبعضه
 فلا يصح قوله معا فلنا انما يرد هذه السؤال اذا كان المراد من المعية الزمانية واما اذا كان بمعنى جبا
 كما هو من ذهب البعض وكان المراد من المعية المعية في الوجود بمعنى انه يكون جوابا عنها ويجمع في الجوابية
 وان لم يكن في زمان فلا يرد هذا السؤال ويؤكد ما قاله لانها اصل كلمة مع لكان الاجتماع
 او وقت دخول معد السبح فتيا وارسله معنا غدا وقد براد به مجرد الاجتماع والاشراك من غير
 ملاحظة المكان والزمان ونحو كونواع كصادقين واركعوا مع الاركعين انتهى وههنا محمول على هذا
 المعنى سواء كان حقيقة كما هو عند البعض او مجازا كما هو عند بعض اخر فان قيل النوع المتعدد الاشخاص
 في الخارج مقول بحسب الشرح والخصوصية كذلك واما النوع المختص في شخص كالتشخيص فهو مقول بحسب
 الخصوصية فقط لا غير فلا يشمل التعريف على هذا القسم قلنا اولاه اكونه تقريرا ممنوع ولو سلم فكيف
 الاشراك في الافراد الفرضية ولا يلزم من الافراد الخارجية فلا يمكن تعلم منه انه لا حاجة الى حذف

المطوف في كلام الصراغ في قوله وبحسب الخصوصية فقط كما فعل بعض المحشين ههنا كالاشراك بالنسبة
 الى زيد وعمر فان الانسان نوع لانه جواب بحسب الشرح والخصوصية وكل ما شانه كذلك فهو نوع وانما
 نوع وهو اى ذلك المقول النوع الحقيقي لانه المتبادر عند الاطلاق وبقرينة المقابلة بالجنس ويرسم
 اى النوع الحقيقي بانه اى النوع كى مقول على كثير والكلام فيه كاللزام فيما سبق في جميع ما ذكر مما عدا
 السؤال الوارد على كونه جنس الجنس مختلفين بالعدد سواء كان الاختلاف خارجا او زاهنا ليشمل
 المختص في شخص كالشمس والنوع المعلوم كالفناء دون الحقيقة احترز به عن الجنس مطلقا وان كان
 او بعيدا وعن الخواص الجنس مطلقا وعن العرض العام وعن الفصول البعيدة وما قيل ان هذا التعريف
 صادق على الجنس وامثاله لانها مقولان على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا فان الحيوان يكون جوابا
 عن السؤال بما زيد وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس فلا يكون التعريف مانعا عن اغيره ففادح
 لان الجنس وامثاله يخرج بقوله دون الحقيقة وان لم يخرج بقوله مختلفين بالعدد وهو ظاهر
 مستغن عن البيا فيكون التعريف مانعا في جواب ما هو قولنا ذاتيا احترز به عن الفصل القريب
 والبعيد وخواص النوع الحقيقي فانها مقولان في جواب اى شى هو واعلم ان هذا التعريف للنوع
 الحقيقي واما النوع الاضافى فهو كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو كالحوان فان
 نوع اصنافه يقال عليه وعلى الشجر الجسم النافع فيكون الحيوان والشجر نوعان بالنسبة الى الجسم النافع
 والفرق بين النوع الحقيقي والاضافى عموم وخصوص من وجه فادة افتراق الاضافى عن الحقيقي كالانواع
 الاضافية مثل الجسم النامى والجسم المطلق ومادة وجود النوع الحقيقي عن الاضافى كالحقايق البسيطة
 مثل العقل والنفس والوحدة والنقطة ومادة الاجتماع كالنوع السافل وهو الانسان فانه نوع حقيقى
 ونوع اضافى بالنسبة الى ما قبله واعلم ايضا ان الترتيب في الانواع الحقيقي محال حتى يكون نوع حقيقى
 فوق نوع حقيقى والا لكان الحقيقي جنسا واما ترتيب الانواع الاضافى فممكن فترتبة اربعة اعم الانواع
 كالجسم المطلق واخصها كالانواع الانسانية اعم من بعض واخص من البعض كالجسم النافع والحيوان والاشراك
 النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يمثل بالعقل فقيه نظر مذكرة صائبة التسمية لما

غير مقول في جواب ما هو الظاهر عطف على البعيد دون القريب فتأمل وجهه بل مقول أعلم
ان كلمة بل اما ان يكون ما قبلها مثبتا او منقيا فان كان مثبتا فيفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكون
عن ثبوت الحكم للتبوع ونفيه وهو معنى الاضراب عند الجمهور وعند ابن الحجب فيفيد ثبوت الحكم للتابع
مع نفي الحكم عن التبوع وهو معنى الاضراب عند فغني جاء في زيد بل عمرو ان مجيء عمرو ثابت قطعا مع
الشك في مجيء زيد وعدمه عند الجمهور وعند ابن الحجب يقضي عدم مجيء زيد قطعا ايضا وان كان
منقيا فيفيد ثبوت الحكم للتابع ونفيه في التبوع كالمثبت عند الجمهور فغني ما جاء في زيد بل عمرو فيفيد
ثبوت المجيء لعمرو ومع احتمال مجيء زيد وعدم مجيء زيد كلاهما قطعي وقال المبردان فيفيد في صورة النفي في الحكم
المثال المذكور مجيء عمرو وعدم مجيء زيد كلاهما قطعي وقال المبردان فيفيد في صورة النفي في الحكم
عن التابع والتبوع فغني ما جاء في زيد بل عمرو بل ما جاء في عمرو وهو المعبر عنه بل الترتي وقال بعضهم
مذهب المبرد صرف النفي في التابع وجعل التبوع مسكونا عنه فغني المثال المذكور عدم مجيء عمرو
مقطوع ومجيء زيد مشكوك وههنا ما قبله منفي فكلام المصرا ما محمول على المذهب الثاني في صورة
النفي واما محمول على المذهب الجمهور ولكن نفي التبوع قطعا يستفاد بقرينة المقادير دلالة الحال
في جواب اي شئ هو في ذاته كلمة اي معان كثيرة مبينة في علم النحو وههنا لا يستفاد وانما يسئل
بها عما يميز احد المتشاركين في احدهما نحو اي الفريقين خبر مقاما اي نحن ام اصحاب محمد والشئ
عند اهل السنة الموجود الخارجي سواء كان واجبا او ممكنا وعند الحكماء ما يصح ان يعلم ويخبر عنه
وتعبر الموجود والمعدوم الممكن والممتنع والمراد ههنا المعنى الثاني والذات قد يكون مؤنثا بمعنى
زوج ومعنى صاحب زوج يكون لثالث لثاني وقد يكون بمعنى الحقيقة وبمعنى الهوية كذات الانسان
وذات زيد وح يكون لثالث من نفس الكلمة وفيه نظر في اللغة تدبر وهو الذي يميز الشئ اي
الحقيقة والماهية عما اي ماهية اخرى بشاركة في الجنس فاحد التمييزين لما والاخر للشئ
اي بشاردة الماهيتين بالاخري وهذا التعريف مبني على مذهب المتقدمين في رسم قائلوا
ان ماهية لما فصل فلما جنس ما هو المشهور في الالسان من ان لا تعرف الا بغيره من جنس

يشمل الافراد والاعيان وما المتأخرون فقسموا الى قسمين الفصل في الجنس والفصل في الوجود
وله يأخذ وفي التعريف قوله في الجنس يشمل الحد القسامين وهذا الاختلاف مبني على اختلاف
اخر من ان تركب الماهية من امرين ممتنع عند المتقدمين وجائز عند المتأخرين والحق ان النزاع
والخلاف انما هو في الجواز دون الوقوع لان عدم الوقوع متفق عليه بينهما وهو الفصل اي الذي
يتميز الشئ عما يشاركه في الجنس وهو الفصل وهو قريب ان يميز جميع المشاركا في الجنس القريب
كالناطق بالنسبة الى الانسان وبعيد ان يميز عن بعض المشاركات في الجنس القريب وعن كليات الجنس
البعيد والمتوسط كالمسان بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عن الحمار والشيء دون الفرس
والبغل وغيرهما من الحيوان والفرق بين الجنس القريب والبعيد والمتوسط ان القريب ما يكون قوة
جنس ولا يكون تحت جنس ويقال له جنس السافل والاخير كالحوان فان فوقه جنس وهو الجسم
النحي لا تحت لانه نوع وان البعيد ما يكون تحت جنس ويقال له الجنس العال وجنس الاجناس كالجوهر
فان تحت جنس وهو الجسم المطلق لا فوقه وفيه نظرفنا مل فلا تقفل واما المتوسط فهو ما يكون
فوقه جنس وتحت جنس فيكون نوعا بالنظر الى ما فوقه وجنسا الى ما تحته كالجسم النحي الجسم
المطلق وهذا مال ما قال القوم الجنس القريب ما يكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشترك
البعيد ما يكون الجواب عنها وما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض وما بينهما متوسط
وههنا بحث نفيس وهو انه كيف يكون ان مل فصولا والضاك خاصة للانسان مع ان الملك
ينطق ويضحك ويبكي والجن كذلك فلا يكون الناطق فصلا والضاك خاصة ويمكن ان يجاب عنه
بان هذا المثال مبني على مذهب الحكماء وهو ينكرون الملك والجن كما هو لنا سبب يكون المنطق من الملك
ويمكن ان يجاب بالفصلية والخاصية انما هو بالنظر الى الجسم الخفيف اللطيف كما هو الظاهر من نداء
الحيوان تدبر واما نطق بعض الطيور فليس بطبيعي بل تعليمي خذ هذا ويرسم اي الفصل فان قلت
لا حاجة الى هذا التعريف لانه قد سبق تعريفه مرتين فيكون مستردا قلت لانهم استدلوا به لانه

مراعات لطباع الشئ للناس اعني الزكي والغبي والمتوسط كما قال الفاضل المجي في تعريف الاسم
والفعل والحرف ونقول الاول ليس بتعريف بل تفسير على تقدير الفرق بينهما كما هو مذهب البعض
والثاني مبني على مذهب المتقدمين والثالث على مذهب المتأخرين على ما فهم من قول الفارسي في قوله
الثاني بانه كلي يقال وانما عدل من الاسم الى الفعل اما للتفتن واما للتبني بينه وبين ما قبل
لانه جواب عن السؤال بما هو وهذا وما بعده جواب عن السؤال باي شئ على الشئ انما عدل عن لفظة
اللفظ الشئ للنسبة بين السؤال والجواب لان المسائل سائل باي شئ او للتفتن كما مر في جواب ابي شيبه
خرج به الجنس والفصل والنوع كالفصل الفارسي في ذاته يخرج به الخاصة قدم الجنس على النوع لان الجنس
جزء منه والجزء مقدم على الكل وقدم النوع على الفصل مع انه جزء منه ايضا لان الجنس والنوع
مشاركان في الجواب بما هو بخلاف الفصل وقوله في ذاته في موضع الحال عن هو اما على التأويل
او بدونه على اختلاف رأي النماة في جواز وقوع الحال عن المبتداء وعدمه ومعناه اي شئ هو
معتبر او ملاحظ في ذاته او مع قطع النظر عن عوارضه اعلم ان الفصل بالنسبة الى ميمته على صفة
المفعول مفعول اي داخل في قوامه كالناطق بالنسبة الى الانسان وبالنسبة الى الميم عن مقتسم
للقسم له كالناطق بالنسبة الى الشيء الحيوان والمقوم للمعالى مقوم للسافل لان جزء من جزء
ولا عكس كايا والمقسم بالعكس وتفصيله في المطولات وانما ذكرنا على الاجمال استيفاء للمرام
واما العرضي معطوف على قوله والثاني وعدل له فيكون كلمة اما محذوفة فيما سبق بقوله فاما
ان يمنع انفكاكه اي العرض عن الماهية وهو العرض اللازم وهو على ثلاثة اقسام اما ان يمنع
انفكاكه عن الماهية من حيث هي اي في كلا الوجودين فهذا يسمى باللازم الماهية كالزوم الفرية
للثلاثة والزوجية الاربعة او يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث الوجود الخارجي فيسمى بالزوم الوحداني
كالزوم السواد للجنسي او عن الماهية من حيث الوجود الزم كزوم البصر للعي بالبقال هذا القسم
ثاني الى نفسه والى غيره لانه ما يمنع انفكاكه عن الماهية انما هو لازم الماهية وقد قسمه الى لازم الماهية
والوجود فيكون تعليل الشئ الى نفسه والى غيره فهو باطل لانا نقول الماهية ثلاثة اقسام احدها الماهية

وليشمل لعمري بقدر تنوع الشئ
في شخص واحد يجب تخرج كانه
شلا

لا بشرط شئ وثانيها الماهية بشرط شئ وثالثها الماهية بشرط لا شئ والمراد هنا المعنى الاول
فيستلزم الكل لان الماهية بالجملة يجوز تحققه بكل خاص فلا يمكن ان لا يمنع انفكاكه عن الماهية
بل يمكن وهو العرض المرافق وهو ما مفارق بالقوة ولا يخرج بالفعل كالقعر الدائم او يمكن
غناؤه وكالفريق الدائم لم يكن وصلا له واما مفارق بالفعل اما سر بعلمه المجمل وصقرة الرجل
او بطيخا كالشيب والشباب فان الشبابة اذا عرض لشخص فلا يزول مدة مد يد يمكن وعشرين سنة
او ثلثين واما الشيب فبقية نظر لانه يزول مع زوال العررض والحال ان الشرط في المرافق بقا العررض
مع زوال العاررض الا ان يقال تحققه في الحضر والا ليس يكفي في المثال وكل واحد منهما اما ماضية
او عرض عام فان قلت بلزوم من هذا التقرير ان يكون الكليات سبعة لاختصاص لان العرض اللازم
خاصة وعررض عام والعرض المرافق ايضا كما فيكون المجموع اربعة وهذه الاربعة مع الثلاثة
سبعة فيكون حصر الكليات في الجنس باطل فقلت العرضي تقسم اولا وبالذات الى الخاصة والعرض العام واما
اللازم والمفارق فقما منهما ولا اعتبار في هذا المقام بهما لانهما قسما القسم ولا اعتبارهما
ولو اعتبر لقسم القسم كان الاكثر من ان يخصى لكن المصباح في العبارة فشر ولا يتم ضم
بالعبارة الواضحة واما العرضي اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة واما ان يعم حقائق
فوق واحدة وهو العرض العام وكل واحد منهما اما لازم او مفارق اما ان يختص بحقيقة واحدة
الاختصاص والخصوص يستعمل بالباء والياء التي تكون صلة للاختصاص قد تدخل على المقصور
وح يكون الاختصاص بمعنى الامتياز نحو قوله تعالى والله يختص برحمته من يشاء ونحو قول ابن الجوزي
واختص السند وبوا وقد تدخل على المقصور عليه نحو خص المال بزيد ونحو قول الكشاف واما
الله فمختص بالمعبود ولكنهم اختلفوا هل اصل الدخول على المقصور عليه والمقصود فقال
الجمهور اصل الدخول على المقصور عليه الا ان اكثر في الاستعمال دخال الباء على المقصور من غير
السيتم في حاشية الكشاف فقول بعض المحققين الاصل الدخول على المقصور واستدل بكثرة استعمال
والشروع ورجح الطرسوسي هذا المذهب في بعض جوابه وهو ان يختص بحقيقة الخاصة خاصة الشئ

ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانس الضاحك بالقوة
مثال العرض العام والضاحك بالفعل مثال العرض للفارق واستبان منه ان الخاصة تنقسم الى قسمين
شاملة وغير شاملة فان خاصة الشيء ان وجد في جميع افراد الشيء في الخاصة الشاملة وان لم يوجد
في جميعها بل في بعضها وهي الخاصة الغير شاملة والمعتبر في الرسوم الخاصة مطلقا حقيقة كانت او ظاهرا
شاملة عند المتقدمين والخاصة الحقيقية الشاملة عند المتأخرين ولهذا اختلفوا في جواز التعريف
الرسمي بالاحض وعدمه على ما يحكي وانشاء الله تعالى تفصيلا ورسم اي الخاصة بانها اي الخاصة كلية
جنس شاملة للأفراد ولا غيرا فان قلت لانك لم تنو لها ما عدا الخاصة حتى يكون جنسا كذلك لان
كل واحد مما عداها كلي للكلية فكيف يدخل المذكور تحت كونها بل يخرج بلغة الكلية جميع الاغيا والجنس
والنوع والفصل والعرض العام فيكون باقي التعريف مستردا قلت الثاني بالنسبة الى الفظة التي منه
على مقتضى القواعد العربية والجنسية بالنظر في المفهوم ومفهوم الكلية يشمل جميع الاغيا ولا اغيا
للتأنيث لان مفهومها واحد والحال ان المنطقي لا ينظر الى الفاظ بل الى المعاني والمفهوم يقال اي تحمل
والنكته في المدول ما لم يمكن ان يكون وجه المدول هنا خاصة التنبيه على التجدد والعروض
لان الاسم يشعر بالثبات والدوام والذاتي ثابت دائم والفعل يشعر بالتجدد والعروض كذلك على ما تحت
حقيقة واحدة اي على افراد كانت تحت حقيقة واحدة فواحدة صفة مؤكدة هيها وفيما سبق من قبل
نقطة واحدة فقط يخرج الجنس وفصله وخامسة والعرض العام قوله عرضيا مفعول مطلق نوعي لنقل
يخرج به النوع والفصل فان قلت ما عدا النوع والفصل يخرج بقيد فقط فلما ذكر قوله تحت حقيقة واحدة
مع انه لا دخل في الاخراج قلت لا يخرج بقيد فقط الامع الانضمام الى ما قبله فلا مانع لتركه فيكون ذلك
ضروريا تدبر واورد على هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لان الخامسة نوعان احدها خاصة حقيقة
وسمي مطلقا ايضا وهي ما يختص الشيء بالقياس لجميع ما عداه كالضاحك للانس وانما هي خاصة
انما فيه وهي ما يختص الشيء بالقياس الى بعض اغياره كالكلبي للانس وتعريف المصطلح لا يتناول القسم
الثاني اعني الى جهة الانسانية لانها لا تشمل الحقيقيين والحقيقيين والتفصيل بالحقيقة الواحدة يتأفقه

واجب

واجب بتجريد المعرف وتخصيصه بالحقيقة بقرينة المقابلة بل للكلية الاربعة الخاصة الحقيقية
لا الانسانية ولا اعم منها واطلاق خاصة لكل القسمين بالاشراك اللفظي واما ان يعبر عن
معطى على قوله واما ان يختص وتقدر الكلام وكل واحد من العرض اللازم والمفارق واما ان يعبر
حقايق ومواهي كثيرة فوق واحدة اشارة الى ان المراد من الجمع لجمع المنطقي اي ما فوق الواحد
لان جمع ذكر في تعريفات هذا الفن وكل جمع ذكر في تعريفات هذا الفن فالمراد ما فوق الواحد
فهذا الجمع المراد به ما فوق الواحد واما عند العربية فالاصح عندهم ان اقل الجمع ثلاثة وقيل اقل
الجمع اثنان كالمنطقي لقوله عليه السلام الاثنان فما فوقها جماعة ورد بان المراد من الحديث بيان الجماعة
الشرعية في بعض الاحكام كصحة الجماعة على قوم والتقديم على الامام في بيان الموارث والحوادث والنزاع
انما هو في لفظ الجمع للقوى وما قيل ان واحدا من العلماء راي النبي صلى الله عليه وسلم وسئل عن قل
جماعة الجمع اثنان ام اثنان فقال النبي عليه السلام اخطأ من قل ثلثة مطلقا واطعنا ايضا من قل
انه اثنان مطلقا بل ان سئل عن اقل جمع لفرد فهو ثلثة وان سئل عن اقل جمع الزوج فهو ثلثة او ثلثة
محض لا يثبت بها اللفظ وهو اي العام الحقايق فوق الواحد العرض العام وجه التسمية ظهر كالتفريق
بالقوة مثال العرض العام اللازم فان قلت هذا التمثيل ليس بصحيح لان الحيوان يتنفس دائما اما الى
الظاهر واما الى الباطن فالتنفس ثابت للحيوان بالفعل دائما لا بالقوة قلت انما يراد بهذا السؤال لو كان
المراد من التنفس اعم من اخراج النفس وادخاله والتنفس قد يحكي بمعنى اخرج فقط كما يحكي بمعنى لا اعم
من لا دخال ولا اخرج وادخاله اما لكون المراد منه اخرج فالمثال صحيح وينقطع التنفس عندما
لو كان المراد من اخرج النفس وادخاله والفعل مثال العرض العام المفارق للانس وغيره من الحيوان
هذا متعلق كليهما وفيه لطيف تدبر ويرسم بانه كلي اي العرض العام يقال على ما تحت حقايق مختلفة
يخرج به النوع والفصل والخاصة لانها تحمل ما تحت حقيقة واحدة فقط قوله عرضيا يخرج الجنس وفصل
فان قلت هذا التعريف غير مانع لاغياره لانه صادق على خواص الاجناس مع انها من افراد الخاصة دون
العرض العام قلت خواص الاجناس وان كانت خواص بالنسبة اليها لكنها بالنسبة الى الانواع عرض عام

فدخلنا في التعريف بهذا الاعتبار مطلوب فلا يضرب بالنسبة الى الاجناس فلا يدخل لان كل واحد
من الاجناس حقيقة واحدة فيخرج بقوله حقايق مختلفة فتدبر فان قلت يفهم من هذا التعريف ان العرض
العام محتمل وقد مر مرارا ان العرض العام لا يحمل اصلا وهما متباينان في التوفيق قلت المراد بما سبق انه
لا يحمل في جوار ما هو ولا في جوار اي شيء هو واما المراد من التعريف فهو ان العرض العام لا يحمل مطلقا فلا يتبين
اذ نفى الاحتصالي في الاعم وكذا نقول ان ههنا مذهبين احدهما ان العرض العام لا يكون جزء من التعريف
وهو مذهب المتقدمين والنفي مبني على المذهب الاول والاثبات مبني على المذهب الثاني واعتراض على تقيم
الكل الاقسام خمسة بانه يلزم فيه تضاد في الاقسام على شيء واحد وكل تقسيم ثمانية كذا فهو باق هذا التقيم
باطل كالملون فانه جنس الاسود والاحمر ونوع للكيف وفصل للكيف وعرض عام للحيوان فيلزم تضاد في
ويجوز ان يرده هذا السؤال على تعريف الكلية الخمسة بان كلامها غير مانع لا غير فيجاء عنه بان هذا
التقيم اعتباري يكفي في تغير الاقسام بحسب المفهومات وان كانت متصادقة في الواقع على شيء واحد ايضا
الحديث معتبر في التعاريف ويخرج بالاعتيار ونحن نقول الاستيفاء الحق المقام مفهوم الكل غير اعتباري
تفصيل هو مادة من المواد كل منطقي ومعروض من حيث هو معروض كل طبيعي من الطبايع وللجميع كذا
من المعارض والمعرض كل على فلا يتحقق له في العقل واورد على هذا بان المنطقي ايضا كذلك وحيث بان
وجه التسمية لا يجب اطراة فعلم من هذا التقرير ان الكل المنطقي والعقل ليس موجودين في الخارج بل انزع
وانما النزاع في ان الكل الطبيعي من حيث هو هو موجود في الخارج ام لا ومحتمل النزاع ليس في الكل الطبيعي
مطلقا اذ منه كليات فرضية كتركيب البنية شأ والمفهومات العددية كالعمى وهذا ليس بوجود في الخارج
بالاتفاق بل محل النزاع هو الكل الطبيعي الذي له افراد موجودة في الخارج كالانسان والحيوان وغيرهما فانهم
اختلفوا فيه هل هي موجودة بغير وجود افرادها او بمعنى وجود افرادها فعلى الاول للوجود واحد وللوجود
انسان وعلى الثاني للوجود واحد كالوجود وعلى الثالث كل واحد من الوجودات والوجودات مثل الانسان
الكل موجود في ضمن زيد الموجود بوجود زيد على المذهب الاول وعلى المذهب الثاني الموجود ليس هو الا زيد
ولا وجود لان الانسان الكل في نفسه وجود اسناد الوجود الى الانسان في اسناد من قبيل اسناد حال الافراد

الى الكل وعلى الثالث كمال الانسان الذي في ضمن زيد موجود بوجود مستقل كان زيد امس
موجود بوجود اخر مستقل والا اول مذهب المحققين والثاني مذهب بعض المتأخرين واختار النفاذ في
في متن تهذيب وهو الحق لانه يرد على المذهب الاول ان الوجود الواحد كان قائما بكل منهما يلزم عرق العرض
الواحد بمجلتين وهو باطل على ما بين في محله وان كان قائما بمجموعهما لا بكل منهما يلزم وجود الكل بدون الآخر
فهو باطل ايضا فظهر انه قائم بمجل واحد وهو الافراد فيثبت وجود الافراد لا الكل واما المذهب الثالث
فليس بمعتد به اصلا وتفصيل هذا المقام على وجه اللائق مفوض الى محله اللائق القول الشارح ولا فزع
من المبادئ التصورية اعني الكلية الخمسة في المقاصد التصورية اعني القول الشارح وهو باق ثان من
الابواب التسعة للنطق والقول المركب سمي للمعرف بكسر الراء قولا لتركيبه ~~لأنه~~ ~~والله~~ ~~كذلك~~ ~~غالبا~~ ~~كما~~ ~~يسمى~~
تحقيقه من ان الله تعالى والشايع هو الوضع سمي للمعرف شارحا لشرحه لما هيته اما بكنهها وهو الحد
او بوجه غيرهما عما عدا ما هو الرسم هذا على مذهب المتأخرين المشركين للساو واما على مذهب المتقدمين
الغير المشركين فالتمييز في الجملة كاف في التعريف سواء تميزها عن جميع ما عداها او عن بعضها فالعرض
من المنطق اما استحصال المجهول التصوري وهو انما يكون بالقول الشارح واما استحصال المجهول
التصديقي وهو انما يكون بالجملة فقدم مبحث القول الشارح على مبحث الجملة لتوقفها عليها واذا عرفت
هذا فاعلم انهم اختلفوا في انه هل يجوز تعريف التعريف ام لا والجواب ذهبوا الى انه يجوز وهو الحق ففزع
التعريف عن جمهور المتأخرين ما يكون تصويره سببا لا اكتسابا بصور الشيء اما بكنهها او بوجه غيره
عن كل ما عداه ولفظة او اشارة الى قسمي التعريف اعني الحد والرسم لان كلمة او الواقعة في التعريف
والتشكيك لان تحديد ينشأ في التشكيك لانه للتوضيح والتفصيل للحدود والفاضل للتفريق
عرف التعريف بما يقال لا فائدة تصويره واعتراض عليه بانه يشترط بين التعريف والمعرف جملة مع
ان التعريف تصور محض ليس بينهما حمل واجيب بان كونه تصورا لا ينشأ في المحل اذ العرض من حمل شيء على
شيء قد يكون لا فائدة التصديق بحال الموضوع وهو الاكثر وقد يكون لا فائدة تصور الموضوع
بعنوان المجهول كما في اقسام القول في جوار ما هو واي شيء والحاصل اختلف في ان بين المعرفة والمعرف

بمعنى القول الشارح

حمل حقيقى ام لا و قال السعدى لفتنا انى ان بينهما حمل حقيقى وانكر السيد الحمل الحقيقى واثبت الصورى
والاولى مختار المحققين صرح به جلادى وان ذهب بعضهم الى انه يجوز تعريف التعريف لانه لو كان للتعريف
تعريف لزم الدور والتسلسل ورد بان لا نسلم لزوم الدور والتسلسل لم لا يجوز ان يكون تعريف التعريف
عين التعريف كما ان وجود الوجود عين الوجود مثلا تعريف التعريف ما يكون تصويره سببا او
التعريف ايضا ما يكون تصويره وتعريف تعريف تعريف ايضا فلا يلزم الدور والتسلسل
ورد هذا الرد باننا لا نسلم ان وجود الوجود عين الوجود لم لا يجوز ان يكون غيره واقول هذا الرد منع
سند منع ومنع المنع وسند لا يفيد ولو قدرت الرد استدلالا لا يحمل المنع على معنى الاعم كان انباء العبد
اصعب من خبط القتال والاولى في الجواب ان يقال لانه لزوم الدور والتسلسل وانما يلزم لولم يمتد
الى تعريف به بدعيهما النصور بجميع اجزاءه وعدم الانتهاء ممنوع ولو سلم بطلان التسلسل في مثل هذا
المقام مما لا تسلسل في الامور الاعتبارية وهو غير محل كما تحقق في محله المدعى للغة المنع والاصطلاح القوية
والاصول يستعملون الحد بمعنى التعريف سواء كان حدا او كما في قول ابن الخطاب وقد علم بذلك لكل
واحد منهما وفي الاصطلاح المنطق قولنا على ماهية الشئ اى مركب دال على حقيقة الشئ وذاتياته
فان قلت هذا التعريف لا يحمل التعريف بالمفرد مع انه من افراد المعرفة كالناطق وكل تعريف شانه كذلك
فيجب اطلاق هذا التعريف بطرف هذا التعريف اما مبني على انه من افراد المعرفة بالمفرد وهو الصحيح
كما حققه الجلال الدواني في شرح التهذيب والفاضل الفارسي ههنا وما يكون في صورة المفرد كان
فهو مركب من الوجه المعلوم للحدود ومن ذلك المفرد من الذات والصفات اذ كان بالمشقة او بالقرينة
المحتملة وذلك المفرد اما مبني على انه من جوارى لكن التعريف بالمفرد ندر خارج والمعرف مقيده بالمشقة
هذا فان قلت ان اريد بالدلالة في هذا التعريف الدلالة بالجملة يخرج الحدان فقص من التعريف مع انه من افراد
الحد للحد دلالة لا يدل على ماهية والذات بالجملة بل بالجملة وان ريد بالدلالة في الجملة يدخل في تعريف
نحو الرسم الاعم لانه يدل على الذات في الجملة لان الجنس البعيد مذكور فيه على ما سياتى مع انه ليس من افراد
المعرفة فالايجوز ان التعريف ما نفا لا غيرا رد قلت مختار الشق الثاني فسيب المراد من التعريف قول

دال على ماهية الشئ فقط لان الكون في معرض البيان يفيد التحصين فيخرج الرسم الاعم لانه لا يدل
على الذات فقط بل يدل على الذات والعرض جميعا كما سنفقه ان شاء الله تعالى وقد يجب عنه بلحاظ
الشق الاول وتخصيص المعرفة بالحد لانه بقرينة ما بعد وبان المطلق ينصرف الى الكمال لكنه بعيد كما
لا يخفى وهو الذى الضمير راجع الى المقيد في ضمن المطلق اعم الحد التام لان مرجع الضمير لا يلزم ان يكون
معبرا على ما حققناه وان خضع التعريف السابق للحد التام فالضمير محمول على ظاهره لكن تكرير
التعريف يحتاج الى التأويل ولعله مراد بالتركيب والمتوسط والتكيد بترك من جنس شئ وفصله
القرينين وهو صفة الجنس والفضل وكلمة من اذا وقعت صلة لما يذو التركيب فالقاعدة انها
داخله في المادة كما يقال الجسم مركب من الميولى والصورة وقد اشرنا فيما سبق الى ان الجنس القريب هو
الذي يكون جوابا عن ماهية وعن جميع مشاركتها في ذلك الجنس كالجواب عنه فانه يكون جوابا
عن الانسان وعن جميع المشاركة في الحيوانية كالفرس والبغل وغير ذلك واما الجنس البعيد فما
يكون جوابا عن ماهية وعن بعض مشاركتها في الجنس لا عن جميعها كالجسم النحى فانه يقع جوابا
عن السؤال من الانسان والشيء ولا يكون جوابا عن الانسان والفرس والبغل لان الجواب حيوان الجنس
والفضل القرينين والبعيدين وقدم تفصيلها انفا تذكر قوله وفصله عطف بالواو والكاشنة للجمع
للملوك دون الفاء الدالة على الترتيب اشارة الى ما قبل الشئ في الشق من انه لا يجب في الحد التام تقديم
الجنس على الفضل حتى لو قيل ناطق حيوان كان حدا تاما كحيوان الناطق لكن الاولى ان يكون الاعم
مقدما على الاخص وما يقال من انه يجب في الحد التام تقديم الجنس على الفضل حتى لو قيل ناطق حيوان
كان حدا تاما فليس شئ اذ ليس للجزئى الصوتى الخارج مدخل في الحد التام وانما هي اشارة
كحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان لا يقال هذا التعريف غير مانع لا غيرا رد لان الملك والجنس ايضا
كذلك لانا نقول قدم الجواب عنه بوجهين ولنا ان يجب بوجه اخر وهو ان الناطق يطلق بالاشتراك
اللفظي على معنيين احدهما النفس الناطقة الانسانية وثانيها النفس الناطقة السماوية والاولى
هي العقل بالقوة والثاني هو العقل بالفعل والمراد هنا بالمعنى الاول فلا نقض بالملك والجنس لان نطقها

غير النطق بالاسم وهو المركب المذكور هو الحد التام اما كونه خذا فلكونه ما ناعه اختياره واما
 كونه تاما فلكونه مشتملا لجميع الذاتيات لان جميعها داخل في الجنس والفصل القريبين وهذا القول يدل على
 ان المراد مما سبق اعم كايضا انفا والحد التام تسمى حدا تاما لما من وناقصا لعدم اشتماله على جميع
 الذاتيات وهو في اكثر النسخ وقع بالواو وهو غير جيد لان الحرف العطف لا يدخل بين المبتداء والخبر
 الا ان يقال هذا الواو واو اللصوق بين المبتداء والخبر للدلالة على كمال اللصوق واتصالهما ^{واللصوق}
 وهو الذي يتركب عن جنس الشئ البعيد وقد مر تفسيره وفصله القريب وقد عرفت كالجسم
 الناطق بالنسبة الى الانسان وهذا التعريف ايضا مبني على المذهب المختار من ان التعريف مركب
 دائما لا غالبا ولذا عبر بالواو الواصلة دون الفاصلة وما وقع في تعريف الانسان من اللفظ
 المفردة كالناطق فهو في الحقيقة مركبة لانه ان قدر ان معناه جسم له النطق وجوهله النطق كاحد
 ناقصا وان قدر شئ له النطق كان رساما تاما على ما يجيئ لان الشئ عارضا واما ان يبنى هذا التعريف
 على مذهب الغير المختار مذهب من يجوز التعريف بالمفرد حمل الواو الواصلة بمعنى والفاصلة التي
 تمنع الخلط بالمنع المجمع لان الجمع جائز بالاتفاق فعلى هذا المذهب يكون النطق فقط بلا اعتبار التركيب
 كان حدا ناقصا كما يكون الجسم الناطق حدا ناقصا واعتراض على هذين التعريفين بانهما غير جملتين
 لا فردهما لان المركب من حدى الجنس القريب والفصل القريب مثل جسم تام حاس من محرك بالارادة
 موصوف بالنطق حدا تام وكذا المركب من حدا حدهما ونفس الامر مثل جسم تام حاس من محرك بالارادة
 ناطق وكذا المركب من حدى الجنس البعيد والفصل القريب مثل جوهر قابل للابعاد الثلاثة ذاتية النطق
 حدا تام وقس عليه مع انه لا يصدق التعريف على مثال هذه الصورة فلا يكون جامعا واجيب بان المراد
 من الجنس والفصل اعم من نفسها ومنفصلها لان المفرد يحمل والتعريف مفصل فيحمل امثال هذه الصور
 فيكون جامعا واعتراض ثانيا بان تعريف الحد لا يشمل كل واحد منهما المركب من غير الجنس والفصل كحد
 المركب الحاد كالبيت مثلا فان كنهه الحد لان مع السقف والهيئة المخصوصة فهذا حد تام
 للببت مع ان التعريف لا يشمل لان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية فهذا اجزاء خارجية ويجب

بان هذا المركب وامثاله وان كان حدا حقيقيا لكن المنطقين لم يجزوا عنه ان ليس الصفة
 مدخل في تحصيل الاجزاء الخارجية المبينة بخلاف الاجزاء الذهنية المحيولة حاصل الجواب ان
 المعرف مقيد بالمعتبر عند اهل هذا الفن ومادة النقض ليس كذلك فخرج من المعرف والتعريف كونه
 جامعان فان قلت كل واحد من تعريفى الحد لا يشمل على ما يتركب من النوع والفصل كما يقال الروى
 انت ولد في بلاد الروم والنبي عليه الصلوة والسلام انسان بعثه الله تعالى للخلق لتبليغ
 الاحكام مع انه من اقسام المعرف اعني الحد لانه مركب من الذاتيات قلنا المنصور ان النوع غير معتبر
 في التعريف عند المنطقين مطلقا وذكر مباهجهم استقرا في اتفاقا واما ما ذكر من المثالين فالنوع فيهما
 انما ذكر من حيث انه جنس مذكور في تعريف الصلوة لا من حيث انه نوع حقيقي والنوع انما هو فيه فلا كمال
 والرسم التام الرسم في اللغة الاثر والعلامة ورسوم الداراتها وعلاماتها والعلامة الشئ
 خارجة عن حقيقة كالموقوت دار زيد قبالة مقابلة دار الاسير فان هذه علامة لها ولا يعلم
 حقيقة الدار وهو الذي يتركب من جنس شئ وخواصه اللازمة فسمى هذا التعريف باللوام ^{اللوام}
 رساما لذلك واما كونه تاما قلنا به الحد التام باعتبار ذكر الاسم والاحص فان قلت فاجبه قيد
 المحاصر باللازم قلت وجهه انه لو لم يقيد للزم ان يكون بعض تعريف الرسم التام غير جامع لا فرده
 لان تعريفه يشمل مثل حيوان الكاتب بالفعل مع انه غير شامل لكثير من الافراد فيلزم ان يكون من اول
 الرسم انقص وهو باطل بالاتفاق لان المنع والجمع لازم في الحد التام والرسم التام واما النزاع
 في ان قصير كاسيحي قريبا انشا الله تعالى كالمحور ايضا حك بالنسبة الى الانسان فان قلت دلالة
 الصا على الانسان التزامية والدلالة التزامية مبهورة في التعريف كما بين في محله فلهذا الدلالة
 مبهورة لا اعتبار لها قلت ان كان العلم بالشئ بالوجه علميا بذلك الشئ يلزم ذلك لان الضحك يستلزم
 الانسان فيكون الدلالة التزامية لكن الصورة ان العلم بالشئ بالوجه علميا بذلك الوجه لا يعلم بذلك
 كشيء لا يلزم ذلك لان المعرف عين التعريف اذ معناه ذات ثبت له الضحك وهو عين التعريف على
 ذلك التفيد براد هو الوجه فلا يكون الدلالة التزامية بل مطابقة والرسم الناقص فهم وجه التسمية

انما قيد باللازمة الامتناع التعريف
 بالخاصة المتعارفة ككونها احص
 من ذي الخاصية والتعريف بالاحص
 غير جائز

مما سبق وهو الذي تركب من ارضية تختص جلته بحقيقة واحدة والتركيب وجمع ارضية ولفظة الجلالة
 يدل على ان الرسم الناقص لا يجوز بالمفرد وحيثما كان هذا التعريف على مذهب المجوزين او مبني على الال
 على مذهب المجوزين على ما بيناه وقد وقع في بعض النسخ عن والصواب كما سبق والارضية جمع غني
 لارضية كما عرفت والمراد ما فوق الواحد لانه ذكر في التعريف هذا الفن وكل جمع شأنه كذا قال
 به ما فوق الواحد وقوله تختص جلته بحقيقة واحدة يدل على انه لا يلزم في الرسم الناقص ان يكون
 كل واحد من ارضية مختصا بالمرسوم بل اللازم فيه اختصاص المجموع من حيث هو مجموع سواء
 كان كل واحد منها مختصا او لا فان قلت هذا اقسام اخرى غير داخل في التعريف مثل المركب من الجنس
 البعيد والخاصة كالجسم متضاد وكذا المركب من العرض العام والفصل القريب والمركب من الفصل القريب
 والخاصة كالماشي المتضاد والماشي الناطق والمتضاد كالتطوق وكذا المركب من الجنس والفصل والخاصة
 وكذا المركب من العرض العام والفصل القريب والجنس والى غير ذلك قلت ما ذكرت من المركب من الجنس
 البعيد والخاصة اختلافه فيه فقل رسم تام فعلى هذا تعريف المص الرسم التام غير جامع لافراده الا
 ان يبنى على ما هو غالب الوقوع وقال الجمهور انه رسم ناقص واختاره الفارسي فعلى هذا تعريفه
 الناقص غير جامع لافراده الا ان يجاب بمثل ما سبق او يجاب بان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون
 المركب من الذاتي والرضي عرضيا فيدخل في التعريف فيكون رسم ناقصا او يحل التعريف على التقلب وهذا
 وان كان مجازا في التعريف لكنه موجه في مقام المنع تامل واما المركب من العرض العام والخاصة ومن العرض
 العام والفصل والمركب من العرض والجنس والفصل فغير صحيح عند المتأخرين لان العرض العام لا يكون جزء
 من التعريف عندهم فادارة النقص ليست بحقيقة عندهم فتعريف المص مبني عليه وان كان لا يصح خلافه
 واما المركب من الفصل القريب والخاصة وكذا المركب من الجنس والفصل والخاصة فقال لانها في حد ناقص
 المحققون رسم تام اكل وقال بعضهم رسم ناقص فسميتها من سقيتها وعلى هذا وقف ويرد على تاريفها
 المقابلة للمادة النقص ويجب عنه بمثل ما اجيب فيما سبق ويمكن ان يجاب على ما يورد هذا السؤال
 على تاسيم المص لكونه الجواب يكون ايضا مثل ما سبق كقولنا في تعريف لاننا انما لاننا ما لم نل على قديمه

يخرج من هذا ان
 لا يخرج من هذا ان

فقط لانه مثل الذات لقوايم الاربع لانه ايضا مكثية على قدمها عرض لاختلاف جمع خفي وفيه لفت
 كثيرة والعرض من العرض خلاف الطول لا غير يادى البشدة من اليد ويعني الظهور لان المبدأ بمعنى
 لا ابتداء والمراد من البشدة البدن مستقيم القامض كما بالطبع لا بالتعليم فان قلت القيد لا يخرج
 ضحاك بالطبع معن عما سبق لانه شامل لافراد لانك مانع عن اعياره فيكون ما عده مستدركا فيلزم
 استعمال التعريف على المستدركه قلت لانهم لزوم الاستدراك وانما يلزم ذلك لولم يذكر لتتيم الماهية
 وتوضيحها وهما ذكر التتيم للجمع والمنع فلا محذور ويمكن ان يجاب بان المراد التمثيل وغنية البغ
 عن البعض غير ملزوم في مثله فان قلت هذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يشمل لرجل في واحد
 والاشان ذي شعر كثير والشخص محدود بالظهر ورجل عبوس الوجه بالطبع وكل تعريف شأنه كذا
 فهو باطل فهذا التعريف باطل قلت هذا التعريف للاشان المشهور المعنوي ومثل هذا الانسان خارج عن
 المعرف لانه مشهور وليس يعتد به كما هو خارج عن التعريف فلا نقض ويمكن ان يجاب بجملة على التمثيل كما
 فتوجه اعلم ان التعريف ما ان يكون حقيقة كقوله الماهية التي لها تحقق وثبوت والخارج مع قطع
 النظر عن اعتبار العقل واما اسمي كقوله الماهية الاعتبار التي يكون اجزؤه باعتبار تركيبها ثم وضعنا
 لهذا المركب اسما كالصرف والفن والاول ما ان يكون مركبا من جميع الذاتيات اعني الجنس والفصل القريبين
 او يكون مركبا من بعض الذاتيات فقط بدون مخالصة العرض او يكون مركبا من الذاتي والعرض او يكون مركبا
 من العرضية الصرفة فقط والاول حد تام حقيقي والثاني حد ناقص حقيقي والثالث رسم تام حقيقي على بعض
 المذاهب والرابع رسم ناقص حقيقي ايضا كما هو الملايم لكلام المص واما الثاني اعني التعريف الاسمي فهو اربعة
 اربعة لانه اما مركب من جميع الذاتيات او بعضها فقط او يكون مركبا من الذاتي والعرض او يكون مركبا من
 العرضية الصرفة والاول الحد التام الاسمي والثاني الحد الناقص الاسمي والثالث الرسم التام الاسمي والرابع
 الرسم الناقص الاسمي وهذا عند البعض وملايم لكلام المص وقد عرفت تفصيله فهذه ثمانية اقسام مسمى
 بالتعاريف الحقيقية لان لفظ الحقيقة يطلق على ثلاثة معان عند المتأخرين احدها ما يقابل الاسمي كافي الاول
 وثانيها ما يقابل اللفظي والنتيجه كافي والثالث ما يقابل الرسم يقال هذا التعريف حقيقي اي مركب

من الذاتية الصفة واما التعريف الغير الحقيقي فاشان تعريف لفظي وتعريف تنهيه في التعريف اللفظي ما بنا
عن الشيء بلفظ اظهر عند السامع من اللفظ المسؤول عنه مرادف له كقولنا القطر الاسد لمن يكون
الاسد عنده اظهر من القطر فهو من قبيل التصديقا لان المقصود منه تعيين صورة من بين الصور
الحاصلة في الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي
والتعريف التنهيه فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة الغفلة نحو المبني باناسب مبنى الاصل
عرف المبني قبل التعريف لازالة الغفلة فهذه عشرة اقسام للتعريف **اللفظي** اربعة حقيقي واربعة اعمى
واحد لفظي وواحد تنهيه في المرادف من المقسم التعريف الحقيقي المقابل للفظي والتنهيه في المرادف السؤال
بها على الحصر لانها خارجان عن المقسم ايضا والتعريف التمثيلي فهو التعريف بالنسبة كقولك العلم كالنور
والجهل كالظلمة كقولك الاعم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان تلك شبه خاص من
خواص المسؤول عنه فليس التعريف بالمثل انما على حدة فلا ينتقض الحصر وكذا التعريف بالتقسيم
الى احد الثمانية لان الاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ايضا ان التعريف
الحقيقي المقابل لللفظي والتنهيه يجب ان يكون مساويا للعرف عند المتأخرين على معنى يجب ان يصدق
العرف وهو لا خلاف في المنع وبالعكس اي يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الجمع
واللفظ **بالمعنى** ~~بالمعنى~~ **بالمعنى** يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف ولا يخفى ان ما عند
المقدمين فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن للمعنى اطلاقه فالحال انما والرسم انما لا يجوز ان
يكون اعم واخص بل يجب ان يكون مساويا للعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز
ان يكون اخص والا لزم ان يوجد كشي قبل وجوده واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص
فلا يجب الاطراد والتعكاس فيه عندهم فاحفظ فانه ينفعك وصرح به السيد السند والسعد التفتا
في حاشية المختار ومنها بحثنا تركناها مخافة الامال والمفارغ عن طرف التصور في طرق التفتا

من الذاتية الصفة واما التعريف الغير الحقيقي فاشان تعريف لفظي وتعريف تنهيه في التعريف اللفظي ما بنا
عن الشيء بلفظ اظهر عند السامع من اللفظ المسؤول عنه مرادف له كقولنا القطر الاسد لمن يكون
الاسد عنده اظهر من القطر فهو من قبيل التصديقا لان المقصود منه تعيين صورة من بين الصور
الحاصلة في الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي
والتعريف التنهيه فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة الغفلة نحو المبني باناسب مبنى الاصل
عرف المبني قبل التعريف لازالة الغفلة فهذه عشرة اقسام للتعريف **اللفظي** اربعة حقيقي واربعة اعمى
واحد لفظي وواحد تنهيه في المرادف من المقسم التعريف الحقيقي المقابل للفظي والتنهيه في المرادف السؤال
بها على الحصر لانها خارجان عن المقسم ايضا والتعريف التمثيلي فهو التعريف بالنسبة كقولك العلم كالنور
والجهل كالظلمة كقولك الاعم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان تلك شبه خاص من
خواص المسؤول عنه فليس التعريف بالمثل انما على حدة فلا ينتقض الحصر وكذا التعريف بالتقسيم
الى احد الثمانية لان الاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ايضا ان التعريف
الحقيقي المقابل لللفظي والتنهيه يجب ان يكون مساويا للعرف عند المتأخرين على معنى يجب ان يصدق
العرف وهو لا خلاف في المنع وبالعكس اي يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الجمع
واللفظ **بالمعنى** ~~بالمعنى~~ **بالمعنى** يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف ولا يخفى ان ما عند
المقدمين فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن للمعنى اطلاقه فالحال انما والرسم انما لا يجوز ان
يكون اعم واخص بل يجب ان يكون مساويا للعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز
ان يكون اخص والا لزم ان يوجد كشي قبل وجوده واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص
فلا يجب الاطراد والتعكاس فيه عندهم فاحفظ فانه ينفعك وصرح به السيد السند والسعد التفتا
في حاشية المختار ومنها بحثنا تركناها مخافة الامال والمفارغ عن طرف التصور في طرق التفتا

من الذاتية الصفة واما التعريف الغير الحقيقي فاشان تعريف لفظي وتعريف تنهيه في التعريف اللفظي ما بنا
عن الشيء بلفظ اظهر عند السامع من اللفظ المسؤول عنه مرادف له كقولنا القطر الاسد لمن يكون
الاسد عنده اظهر من القطر فهو من قبيل التصديقا لان المقصود منه تعيين صورة من بين الصور
الحاصلة في الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي
والتعريف التنهيه فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة الغفلة نحو المبني باناسب مبنى الاصل
عرف المبني قبل التعريف لازالة الغفلة فهذه عشرة اقسام للتعريف **اللفظي** اربعة حقيقي واربعة اعمى
واحد لفظي وواحد تنهيه في المرادف من المقسم التعريف الحقيقي المقابل للفظي والتنهيه في المرادف السؤال
بها على الحصر لانها خارجان عن المقسم ايضا والتعريف التمثيلي فهو التعريف بالنسبة كقولك العلم كالنور
والجهل كالظلمة كقولك الاعم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان تلك شبه خاص من
خواص المسؤول عنه فليس التعريف بالمثل انما على حدة فلا ينتقض الحصر وكذا التعريف بالتقسيم
الى احد الثمانية لان الاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ايضا ان التعريف
الحقيقي المقابل لللفظي والتنهيه يجب ان يكون مساويا للعرف عند المتأخرين على معنى يجب ان يصدق
العرف وهو لا خلاف في المنع وبالعكس اي يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الجمع
واللفظ **بالمعنى** ~~بالمعنى~~ **بالمعنى** يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف ولا يخفى ان ما عند
المقدمين فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن للمعنى اطلاقه فالحال انما والرسم انما لا يجوز ان
يكون اعم واخص بل يجب ان يكون مساويا للعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز
ان يكون اخص والا لزم ان يوجد كشي قبل وجوده واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص
فلا يجب الاطراد والتعكاس فيه عندهم فاحفظ فانه ينفعك وصرح به السيد السند والسعد التفتا
في حاشية المختار ومنها بحثنا تركناها مخافة الامال والمفارغ عن طرف التصور في طرق التفتا

من الذاتية الصفة واما التعريف الغير الحقيقي فاشان تعريف لفظي وتعريف تنهيه في التعريف اللفظي ما بنا
عن الشيء بلفظ اظهر عند السامع من اللفظ المسؤول عنه مرادف له كقولنا القطر الاسد لمن يكون
الاسد عنده اظهر من القطر فهو من قبيل التصديقا لان المقصود منه تعيين صورة من بين الصور
الحاصلة في الذهن ليعلم ان اللفظ موضوع بازائها لا تحصيل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي
والتعريف التنهيه فهو احضار صورة حاصلة في الخزانة بازالة الغفلة نحو المبني باناسب مبنى الاصل
عرف المبني قبل التعريف لازالة الغفلة فهذه عشرة اقسام للتعريف **اللفظي** اربعة حقيقي واربعة اعمى
واحد لفظي وواحد تنهيه في المرادف من المقسم التعريف الحقيقي المقابل للفظي والتنهيه في المرادف السؤال
بها على الحصر لانها خارجان عن المقسم ايضا والتعريف التمثيلي فهو التعريف بالنسبة كقولك العلم كالنور
والجهل كالظلمة كقولك الاعم كزيد والفعل كضرب فهو داخل في الرسم الناقص لان تلك شبه خاص من
خواص المسؤول عنه فليس التعريف بالمثل انما على حدة فلا ينتقض الحصر وكذا التعريف بالتقسيم
الى احد الثمانية لان الاصل اما ذاتي واما عرضي فيدخل فيه فلا ينقض به ايضا واعلم ايضا ان التعريف
الحقيقي المقابل لللفظي والتنهيه يجب ان يكون مساويا للعرف عند المتأخرين على معنى يجب ان يصدق
العرف وهو لا خلاف في المنع وبالعكس اي يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف وهو الجمع
واللفظ **بالمعنى** ~~بالمعنى~~ **بالمعنى** يجب ان يصدق العرف على كل ما يصدق عليه العرف ولا يخفى ان ما عند
المقدمين فلم يجب بل يجوز ان يكون اعم واخص لكن للمعنى اطلاقه فالحال انما والرسم انما لا يجوز ان
يكون اعم واخص بل يجب ان يكون مساويا للعرف واما الحد الناقص فيجوز ان يكون اعم ولا يجوز
ان يكون اخص والا لزم ان يوجد كشي قبل وجوده واما الرسم الناقص فيجوز ان يكون اعم واخص
فلا يجب الاطراد والتعكاس فيه عندهم فاحفظ فانه ينفعك وصرح به السيد السند والسعد التفتا
في حاشية المختار ومنها بحثنا تركناها مخافة الامال والمفارغ عن طرف التصور في طرق التفتا

بنفس الحجة وبما يتوقف عليها وهو كصواب في الجواب لا ما قيل معنى شرع اريد المشرع لانه لا يدع الشبهة
ولا قيل ان الشرعية اتفاقية لا رومية لانه لا اتفاق كما لا روم فتدبر ولوقيل لما فرغ من بحث المفرد
وما في حكمه لان المعروف في حكم المفرد وشرع في المركب المحض كانه وجه ايضا والقضايا بجمع قضية كطايا
جمع مطية اما خبر مبتداء محذوف اي منها القضايا وبطلق عليه الخبر ايضا اما تسمية خبر فلما بلية الصدق
والكذب واما تسمية قضية فباعتبار الحكم الذي تضمنت القضية اياه لان القضية مأخوذة من القضايا بجمع الحكم
فيكون تسمية لكل باسم الخبر وقدم لقضايا على القياس مع انه لائق لاصل لانها جزاء الجزاء مقدم وانما اورد الجمع
ابتداء للتنبيه على كثرة ما تقدمت في نفسها في الوهلة الاولى مثل الملاية والشرعية والموجبة والسالبة والشرعية
والنفسية والحقيقية وما نفع الحكم وما نفع الخلو والعنادية والاتفاقية والى غير ذلك والمراد بقولنا هذا باب
القضايا اي ان يحمل انواع القضايا موضوعا ذكرته في هذا الباب ويجعل عليها احوالها مثل ان يقال الملاية كذا
والشرعية كذا والموجبة كذا والسالبة كذا لغير ذلك كما سياتي وكذا معنى قولنا الباب الاول في الوضوء وقولنا كذا
وغير ذلك كما سياتي ذكرنا انواع الصلوة يحمل موضوعا ذكرنا فان قلت كل بحث في هذا الباب عن القضايا كذا
يجت عن احكامها ايضا مثل العكس المستوي والناقض فلهذا خص عنوان الباب بالقضايا ولم يقل القضايا والحقا
كاف القاطع مع انه لا اولي قلت احكام قضايا ايضا فقلنا هذا اختصار في العبارة القضية تعرف تعريف للمجلس
تحقيق في اللفظ وتاوها للنقل من الوصفية الى الاسمية فان قلت لما اورد المفرد بعد الجمع ولم يقل القضايا او
يجمع قلت اورد تنبيه على ان التعريف للمهمة دون افراد فان قلت ان هذا المقام مقام الضمير فلهذا اورد الضمير
الظاهر مقام الضمير ولم يقل هي لانه احتمل ان يرجع الضمير الى القضايا فيوهم خلافا لوقا وورد الظاهر مقام الضمير
دفعاً للتباس واما قول ابن الحبيب في الكافية المرفوعة هو اه فلا التباس هناك لان رجوع ضمير المرفوع
في ضمن المرفوعة متعين فربما في اللغة معلومة وفي الاصطلاح قول مركب ملفوظا كان او معقولا واطاها على اللفظ
والمعقول اما بالاشتراك او بالمعقول حقيقة وفي الملفوظ مجازا فان اخذ منها المعقول اخذ من القول المعقول
وان اخذ منها الملفوظ اخذ من القول الملفوظ لكن قوله لفظا لم يدل على ان المراد الملفوظ وان كان الاسباب للفظ
ان يكون المراد المعقول ولا يجوز ان يؤخذ المعقول والملفوظ معا لانه يلزم معنى اللفظ المشترك في ان واحد

او جمع المعنى المجازي فيه وهذا يجوز فان قلت لم يجوز ان يراد المعنيان بطريق عموم المجاز بازير
من القضية مما يطلق عليه لفظ القضية ومن القول ما يطلق عليه لفظ القول كما قال الفاضل الجرمي المستن
قلت مثل هذا في التعريف بعيد جدا لانه مجاز بل اقرب منه فان قلت من شرائط التعريف الاحتراز عن الاشتراك
المتكررة او المجازية وفي هذا التعريف لم يوجد اذ القول مشترك او مجاز قلت الاحتراز عن المشترك انما يجب
اذا لم يصح ارادة كل واحد واما اذا صح ارادة كل واحد فيجوز استعمال المشترك وايضا الاحتراز عن انما
يلزم ان لا يدل قرينة على احد معنييه واما اذا دل فلا مخرج به في الكتب الادبية وكذا الاحتراز عن
المجاز انما يلزم اذا لم يدل قرينة على المعنى المجازي وقوله لقائمه قرينة دالة على تعيين احد المعنى المشترك
والمعنى المجازي كما سبق وقوله في التعريف قول جنس يشمل اقوال التامة والناقصة فان قلت الفرق
بين الجنس والفصل مستقد ومفسر في ان يعلم انه جنس قلت التقدير والتعريف انما هو في الماهية الحقيقية
واما في الماهية الاعتبارية فالفرق واضح لان اعم جنس والاحض فضل لانه حد اسمي والكلام محمول على
التشبيه اى كالجنس ^{مفهوم} يقال فضل يخرج به الا قول الناقصة والاشتمالية فان قلت كيف يكون
هذا القول فضلا مع انه مركب والفصل من اقسام المفرد قلت اطلاق الفصل عليه ليس بالحقيقة
بل بالمجاز وما يكون اقسام المفرد هو الفصل حقيقة والكلام محمول على التشبيه اى كفضل من قيل
زيد اسد ونقول يجوز ان يكون الفصل السابق شاملا للفصل المفرد والمركب وكون الفصل
المركب فضلا حقيقيا كالمفرد وهو قول بعض اهل من قيل الفصل المركب فالكلام محمول على حقيقة فانه
كيف يكون الفصل اعم من المفرد والمركب والحال ان المقسم هو المفرد الكلي فكيف يجوز القسم اعم من المقسم
ويجوز اخصية المقسم منه قلت لا يكون الفصل قسما بل يكون قيدا المقسم وقيد المقسم يجوز ان يكون
اعم من المقسم من قيل قولنا الحيوان اما ابيض واما اسود فالابيض والاسود قيدان للمقسم لا قسما
بل هما حيوان ابيض وحيوان اسود وهما اخص من مطلق الحيوان وهذا يحمل ما قاله السعد التفتازاني في
المطويع ان القسم يجوز ان يكون اعم من وجه من المقسم لان مراده من المقسم قيد لا ظاهرة فلا يرد التشبيع
المشهور فان قلت لم يكن كفا بقوله قول يقال بل زاد قول بعض قلت التبادر من قوله يقال القول بالفعل

فلو امكن به لم يكن التعريف جامعا لافراد لانه لا يشمل القضايا التي لا يقال لئلا يصادق فيها او كاذب
بالفعل بل بالقوة مع انها من افراد المعرف فلما قل بعض صاد التعريف جامعا لان معنى بعض يمكن سواء خرج
الى الفعل ام لا فيشمل الجميع لقائله والضمير راجع الى القول فاللام متعلق يقال فان قلت اذا كان القول هو
باللام كان القول بمعنى الخطاب يقال قال له الخطاب وجب ان يقال انك صادق فيروا كاذب فيه بالخطاب
قلت لام ليس صلة القول بل بمعنى عن اللفظ والجاوزة ويكون المعنى يقال بعيدا عن اللفظ ومجاوزة
عنه فيكون غائبا فاذا قال لقائله بالقبية دون الخطاب وهو محمول المشهور واللام للاجلية او بمعنى
في كافي قوله تقاوة لولا اخوانهم او الكلام محمول على اللغات على مذهب السكاكي لان مقتضى لظان يقول
انك بالخطاب فلما عدل عن القبية كان التقاوة عنده وان كان غير مناسب في هذا المقام لان الفصل
والبلد عنه غير ملتزم في كلام المصنفين بل ملحق بطنين الذباب وحديثه انه صادق فيده الضمير في انه
راجع الى القائل فان قلت بل من تفكيك كضمير وهو غير جائز قلت امر التفكيك سهل لمن هو اهل الانا لانه
بطان التفكيك في كل مقام بل لا اعتداد انما هو بالقرينة المقالية او الحالية ويجوز ان يكون الضمائر كلها
راجعة الى القول فلا يلزم فيها التفكيك ولا فساد المعنى فتأمل حتى التامل او كاذب فيه وحاصل
التعريف قول يحتمل الصدق والكذب ولذا قيل الاولى ان يقال في تعريف القضية قول يحتمل الصدق
والكذب لانه المشهور والاحصر فان قلت فلم عدل المصنف عن هذا التعريف مع انه ليس باخضر ولا اشهر
والاولى لانه تعريف كشيء بحال متعلقه اعني الحكم والتعريف بالاحصر تعريف كشيء بحال نفسه قل لانه يلزم
في تعريف المشهور الدور لان معرفة القضية والخبر موقوف على معرفة الصدق والكذب ومعرفة
الصدق والكذب موقوف على معرفة الخبر لان المشهور في تعريفهما مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة له
فلذا عدل بهذا التعريف فانها فيه صفة المتكلم لا صفة لكلامه لانها بمعنى الاجتهاد عن الشيء على ما
هو عليه والاحتمار عنه لا على ما هو عليه وبهذا اندفع لتفويض استدراك قائله لانه معنى على معنى الصدق
والكذب الذين هما صفتان للكلام لا المتكلم تأمل في المقام فصل اللام فان قلت هذا التعريف لا يشمل
صادقة لا يحتمل الكذب مثل الله واحد والسماء فوقنا والارض تحتنا وقصايا كاذبة لا يحتمل الصدق

مثلا التماثل تحت الارض فوقنا واجتماع تنقيضين جائز فان قلت هذا التعريف غير مانع عن اعيان
لان هذا التعريف يصدق على المركبة الناقصة باعتبار انها مشتملة على الحكم الضمني كالحيوان الناقص ^{والمركبة}
زيد قلت المراد من احتمال الصدق والكذب الاحتمال صريحا لا ضمنيا والآن من دخول الاستدلال ايضا
استلزامها الحكم وهو باطل بالاتفاق فان قلت هذا التعريف صادق على القياس مع انه ليس من افراد القضية
قلت لا نعم عدم كونه من افراد القضية لان القضية مطلقا واحدة كانت او متعددة ولو سلم عدم كونه
من افراد القضية فهو خارج عن التعريف بقوله صادق فيه اية ذاته مع قطع النظر عما عداه واحتمال
والكذب في القياس باعتبار جزئه لا باعتبار ذاته فان قلت المقدمات الشعرية الخيالية لا يحتمل الصدق
والكذب لانه لا حكم فيها حتى يتصور مطابقته للواقع فيكون صادقه وعدم مطابقته فيكون كاذبة
مع انهم عندوها قضايا واجزا للقياس الشرعي قلت اطلاق القضية عليها والقياس على ما يتركب منها
مجاز للحقيقة والمراد من القضية المحدودة القضية الحقيقية ولا ضرر في خروجها ولو انقطع
النظر عما عداها والنظر الى نفسها يدخل في التعريف ثم اعلم ان في الصدق والكذب مذهب احدا
مطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقته وتقصيل هذا والفرق بينهما مفصل في شرح التلخيص هذا
غاية توضيح المقام وتبين المرام بعون الله الملك العلام وبعد ذابقي في التعريف اشكال بخير
فيه العقول نام ويعتزكه في العلم الاعلام فضلا عن الاعوام وهو المعالطة المشهورة بخير
ومحان قول لقال كاذب من هذا كاذب مستفرا الى نفس هذا الكلام من افراد المعرفة اعني القضية مع انه لا يصدق
عليه تعريف القضية لان هذا الكلام ان كان صادقا يلزم ان يكون كاذبا فيلزم اجتماع تنقيضين
وهو محال فهذا القول لا يحتمل الصدق والكذب مع انه قضية فلا يكون تعريف القضية جامعا
واجيب بانه خارج عن المعرفة ايضا لانه ليس صادقا ولا كاذبا ولا خبرا اذ الحكاية فيه من امر
واقع اذ الاشارة الى نفس هذا الكلام ولا واقع ولا بد في الخبر من الحكاية في امر واقع واورد عليه
انه لو كان خبرا لكان استغناء عن انه مركب تام لكنه ليس داخل في معنى من استغناء الانشائي
ليس بامر ولا منى ولا استغناء ولا غنى ولا عرض واجيب عن هذا الرد بانه داخل في التنبيه وهو من

اقسم الانشائي ايضا والتنبيه ليس بمخصص في لافس الاربعة وهي التقى والترجي والقسم والنداء بل كلام
يشمل على ايجاد معنى بلفظ يقارنه ولم يكن من الطلبي فهو تنبيه هذا واجاب ميرصد الدين من هذا
المغالطة بان هذا القول في قوة قولنا كلامي كاذب فهناك كلامان احدهما خبر والاخر كل ولا احتمال
في احد الكلامين صادقا والاخر كاذبا واعترض على هذا التعريف ايضا بانه صادق على المركب من الحكم عليه
والحكم من وقوع النسبة او لا وقوعها وعلى المركب من المحكوم به والحكم والمركب من النسبة الحكيمة والحكم والمركب
من كل اثنين منها والحكم والمركب من ثلثة والحكم لانه يقال لقال كل منها انه صادق فيه او كاذب فيه كما قاله
الحكم الذي هو ممد والصدق والكذب مع ان القضية من تلك الاحتمالات السبعة هي الاحتمال لا غير فيكون تعريف
القضية غير مانع لا غيرا والصواب ان يعرف القضية بمركب من المحكوم عليه وبه والنسبة الحكيمة والحكم
يقال لقاله ويمكن ان يجاب عنه بان تلك القضية المذكورة احتمالات صرفة ومادة نقض التعريف يجب ان يكون
خفية تاسل في ان لا نجد فيها المطاوعة في القضية مطلقا اما محتملة ان كان طرفاها مفردين والافني
شرطية وفيه تنبيه على ان هذا التقسيم باعتبار الطرفين ولها تقسيم آخر باعتبار النسبة والرابطة ايضا فان
تلك قولنا الحيوان الناقص ينشأ بقل فديمه وقولنا الشمس سالفة يلزمها انها موجودة وقولنا ديد عالم
بانه مضمون ليس بعالم مع ان اطرافها ليس بمفردات فان نقض التعريف طردا وعكسا قال القطب في اوائل
النقد يقال ان المراد من المفرد اعم من المفرد بالفعل وبالقول والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردة
بالفعل الا انه يمكن ان يعبر عنها بالالفاظ المفردة مع بقاء النسبة الحكيمة والالفاظ المذكورة او هو هو والمركب
محمول بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يعبر عنها بالالفاظ المفردة مع بقاء النسبة الشرطية فليبقا
فيها هذه القضية تلك القضية لوال الشرطية بل ان يتحقق هذه القضية يتحقق تلك القضية وهذا
الاحراف ليس شيئا بالفاظ مفردة ويقولنا مع بقاء النسبة الشرطية اندفع سؤال القطب في اوائل النقد
المستدري بقوله بقي شيء اخره وحصل السؤال الباقي انما لا نسلم انه لا يمكن عن اطراف الشرطية
التعبير بالالفاظ المفردة كيف يمكن ان يعبر عنها بان يقال هذا ملزوم لذلك فبقى انتفاء النقض
طردا وعكسا وحاصل الدفع ان هذا التعبير ليس مقارنا ببقاء النسبة الشرطية والحال انه مشروط

والسؤال معنى على القول عن بقا النسبة الاولى محلية او شرطية واجبا بعض المدققين بانه لا يمكن التغير
عن طرف الشرطية بعد الانحلال بالمفردين ايضا لان الانحلال الى ما فيه التركيب ولا يخفى ان طرفها قبل التحليل
مفصل فيكون بعد ايضا كذلك لا يمكن التعبير عنها بمفردين بعد التحليل ايضا فان قلت القضية التي احل طرفها
مفرد والاخر غير مفرد داخل في الشرطية بناء على ان نفى المجموع يتحقق بنفي فرد ايضا مع انها محلية وليست
بشرطية فانقضى التعريف طردا وعكسا قلت تعميم كفرد عن المفرد بالقوة وعن المفرد بالفعل يقتضي دخول
هذه القضية في المحلية لا الشرطية لان مثل قولنا زيد ابوه قائم وان كان احد طرفيه قضية صورية بالفعل
لكنه مفرد حقيقة وبالقوة لان متوقع المبدأ ولكن مفرد كما بين في محله واما كون احد طرفي القضية
قضية حقيقة فلا يكاد توجد والحال ان مادة التقضي التعريفية يجب ان يكون محققة فلا مجال
وتوضيح هذا المقام على هذا النوال من مواهب اللبكات المتال فقام المحلية على الشرطية لبسها والبيضا فقام
على المركب طبعا فقام وضعا ليوافق الوضع الطبع اعلم ان البسيط يستعمل على ثلاثة معان احدها ما لا جز له
اصاره وهو البسيط الحقيقي والثاني ما يكون له جز ولكنه اقل بالنسبة الى شئ اخر وهو البسيط الانشائي
وثالثها ما لا يكون من كميات الاجسام المختلفة وهو البسيط العرفي والراد ههنا المعنى الثاني ويمكن
ان يقال قد علم المحلية على الشرطية لان مفهوم المحلية وجودية ومفهوم الشرطية عدمية والوجود مفرد
على لعدا لكونها اشرف على العدمي لكونه احسن كقولنا زيد كاتب قد عرفت ان الكتابة مجبى لمعينين ههنا
المطابق بالقلم وثانيهما التكلم بالكلام المنشور اعني مقابل الثور وكل منهما محتمل ههنا اعلم ان القضية
مطلقا محلية كانت او شرطية مركبة من اجزاء اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بين بين التي هي ثبوت في
موجبة المحلية وسالبةها والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع واللاوقوع ههنا في المحلية وكذا
النسبة بين بين من المقدم والتالي والنسبة بين بين التي هي الاتصال في الموجبة المنفصلة وسالبةها واللا
في المنفصلة مطلقا والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع واللاوقوع ولا بد لكل من هذه الاجزاء من
لفظ دال لكن النسبتين مدلولان بلفظ واحد ويسمى هذا اربعة ولذا قسم القضية باعتبار اربعة
الاشياء وثلاثة باعتبار حذف واحد منها واعلم ايضا انه على المذهب ان النسبة التامة خبرية صفة

بين بين وواردة عليها لاصفة للمحمول وان اختلفت القضية بالاجاب والسلب باعتبار المحل الرابع
هذا عند المتأخرين واما عند المتقدمين فاجزا لقضية ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة التامة الخبرية
وهو يتكروا النسبة بين بين ويقولون ان هذه النسبة صفة للمحمول بمعنى اتحاد المحمول بالموضوع لاصفة
النسبة بين بين فانها اذا كانت صفة لها تكون بمعنى مطابقة النسبة وتحدد مطابقتها للواقع واعلم ان
التصديق ايضا بسيط لاجزله عند الحكماء وهو ان النسبة اي يقعها في الموجبة وانزعها في السالبة
وعلى هذا يكون التسويات الثلاثة شرطية لا شرطية وهذا هو المذهب الحق وحرك من اجزاء اربعة عند
غيرهم وهي عند السلف الادراكات الاربعة اعني تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بين بين
والتصور الذي هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها اعني الايقاع والانتزاع هذا عند المتأخرين
القائلين بان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق فيكون عند ههنا اجزاء المعلوم والمعلوم واما
عند المتقدمين القائلين بانه لا جز في التصور فيقولون لا يتعلق به التصديق فيكون التصور
والمصدق به النسبة التامة الخبرية فيكون عند ههنا اجزاء المعلوم ثلثة واجزاء العلم اربعة وعند الاما
الادراكات الثلاثة مع الحكم وهو عند من قيل مقولة الفعل وعند الجمهور من قيل العلم وهو منقول
الكيف على الاحكام كما سبق لكن مذهب الاما بسيط قطعيا لان المركب من الداخل والخارج خارج فيكون
خارجا من العلم فلا يقع تقسيم العلم اليه تدبر واما شرطية متصلة فيه بحث لان الشرطية المتصلة
والمنفصلة ليستا من الانقسام الاولى للقضية بل اقسام ثانوية وكلامهم نفس شعرا من الاسم
الاوليها فيكون اقسام اوليها ثلثة فهذه خرق الاجماع لانهم اتفقوا ان القضية تنقسم ولا
الى المحلية والشرطية ثم الشرطية الى المتصلة والمنفصلة والاولى ان يقول اما محلية واما شرطية
والشرطية اما متصلة واما منفصلة الا ان يقال كلامهم نفس محمول على الايجاز حاله الى فهم الطالب
فالشرطية ان كان الحكم فيها بنيت مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر وسالبة عنه كانت القضية متصلة
وان كان الحكم فيها بمعان مفهوم لمفهوم اخر وسالبة عنه كانت القضية منفصلة واعتراض ههنا
التعريفين بان التعريف الاول يشعر بان الحكم في طرف فان في والمقدم قيد وطرفه خلق ما عليه

الميزانيون بل هو جميع العربية ايضا واجيب عنه بانه مبني على مذهب المعتزلة في فانه زعم
انه مذهب العربية وان كان مخالفا للواقع او مبني على السامع فمعنى النبوت عند النبوت اتصال الحد بالآلة
فالحكم بينهما لا في التوابع والمراد من النبوت اعم من ثبوت النفس الامر والقرينة لا يرد عليه انه يفهم من هذا
التعريف ان شرطية يجب ان يكون صادقا وانما فيها في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الشرطية يصدق
مع كذب الطرفين وكذب احدهما وصدق الاخر ايضا وبان التعريف الثاني ايضا يصدق على سوال المتكلم
لان نفى الاتصال حكم بالمنافاة واجيب عنه بانه لا بد في المنفصلة ان يكون الحكم بالتباين مفهوما صريحا
ومطابقة وفي هذا المادة بالالتزام سميت شرطية لاشتغالها حرف الشرط ومتصلة لدالها على اتصال
التالي للمقدمة وكذا المنفصلة سميت لدالها على الانفصال فان قلت سميت موجبة هذه القضية حملية متصلة
ومنفصلة موجبة لاشتغالها على الحمل والاتصال والانفصال بل فيها سلبها فكيف يسمى حملية ومتصلة
ومنفصلة قلت هذا السؤال لا يرد لو اجرى هذه الاسماحي عليها بحسب مفهوم اللغة واما اذا كان
الاجزائ بحسب الاصطلاح فلا يرد لان مفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبة تصدق على
التوالي ايضا مع ان الاطراد والانفكاك ليسا بشيئين في وجه التسمية واجيب ايضا ان معنى الجملة الشرطية
الحمل لا ما ثبت فيها الحمل والحملية التلهائية الحمل بطريق السلب فيصح اجزاء اسم الجملة بحسب اللغة بل
والمنفصلة والمتصلة مجموعا عليها واسم لفظا فيهما تام ولا ين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانه
موجود واعلم ان المنطقين اختلفوا في الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي ام في التالي فقط والمقدم
فيده وجهور المنطقين ذهبوا الى الاولى وقلوا ان معنى ان كانت الشمس طالعة فانه موجود وجود
النهار متصل لطلوع الشمس واتصاله واقع ومذهب المعتزلة ان التالى وقال ان معنى هذا القول
ان وجود النهار ثابت وواقع على تقدير طلوع الشمس وهذا المذهب مرجوح بل انكر السيد السند والشيخ
الحسين وفي مرآة الاختلاف بينهما بل هو متفق عليه واما شرطية منفصلة ووجه التسمية ظاهر
كقولنا العدد ما زوج او فرد فالعدد ما يكون نصف مجموع حاشيتين كالاشنين لان احدهما حاشية
واحد والاخر ثلث ومجموعهما اربعة فالاشنان ينصفان اربعة فلا يكون الواحد عددا اذ ليس له

بل حاشية واحد وقيل ما يدخل في العدد فلهذا يكون الواحد عددا والعدد ان انقسم الى اثنين
فهو زوج وان لم ينقسم فهو فرد واختلف هل هو مركب بالعدد ام من الوحدات والاصح انه مركب
من الوحدات لان العدد لانه يلزم التكرار ومثال لمص مبنى على الاول تام ولا يعترض على هذا
بانه غير مطابق للمثل لان الكلام المصدر بامّا واما ان يكون ما بعدها قضية او مفردة
قضية فهو قضية منفصلة وان كانت مفردة فاما ان يشتمل الحكم ام لا فان كان مشتملا للحكم فهو
قضية حملية شبيهة بالمنفصلة مرددة للمحمول وان لم يكن مشتملا للحكم فهو تقسيم فعلى هذا لا يكون هذا
المثال مثالا للمنفصلة بل هي ما تقسم واما حملية شبيهة بالمنفصلة فلا يكون مطابقا للمثل او اجاب
بانه مبني على المسامحة والمناقشة فيليس من ادب المحصلين فضلا عن الفاضلين واعتراضا على ان
كلها بمفصلة عامة الوجود وهي ان اريد بالمقسم ما يكون محققا في بعض الاقسام لزم تقسيم
الشيء الى نفسه والغيره وان اريد به ما يكون محققا في بعض الاقسام لم يتقسم الشيء الى نفسه
وبالغيره وان اريد به ما يكون متحققا في ضمن جميع الاقسام يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى ما يميزه
لان المقسم يجب ان يكون لكل واحد لان المجموع من حيث هو مجموع يباين كل واحد واجيب بان المقسم كل وضع
الى الجملة لا بشرط شي اى غير مقيد بواحد من الاقسام ولا بالمجموع فلا يلزم الحذور وقل الامم الرزان
كل واحد من تعريفات المتصلة والمنفصلة غير مانع عن اعيانه لان تعريف المتصلة يصدق على قولنا طلوع
الشمس يلزمها وجود النهار وتعريف المنفصلة يصدق على قولنا طلوع الشمس يلزم وجود الليل لانه كذا
في الاول بالاتصال والتالى بالعناد مع ان الاول ليس بمنفصلة والثاني ليس بمنفصلة وجوابه ظاهر كما في
من ان طرف القضية ليستا بمفردين فلا محذور والجزء الاول من الجملة اى المقدم طبعيا واخرها
اشتمل مثل في الدار زيد ومثل في زيد وضرب زيد كذا صرح السيد في حاشية كسرى ان الجملة الفعلية
قضية حملية قدم فيها المحمول على الموضوع والتقدير في الامثلة التالى زيد كان في الدار زيد
قل في المثال زيد منار ب في قوله من الماية طرف مستفرد حال من الضمير المستتر في اسمي احوال من الجز
الاول على مذهب من يجوز حال من المبتدأ يسمى موضوعا لانه وضع ليجعل عليه شي والثاني اى المتأخر

طبعا وان قدم وضعا كما عرفت محمولا لا نهج على الموضوع فان قلت هذا عطف الثنين على مهور
عاملين مختلفين لان قوله والثاني معطوف على الجزء الاول والعامل فيه معنى لا نهج محمولا
معطوف على قوله موضوعا والعامل فيه لفظي قوله يسمى وهذا لا يجوز قلت هذا السؤال انما يرد لو كان
العطف عطف مفرد على المفرد واما اذا كان عطف جملة على الجملة بتقدير يسمى فلا يرد وكان انما بان
هذا العطف على مذهب من يجوز مطلقا وهو مذهب ابو علي الفارسي والجزء الاول من النظرية يسمى مقدما
لتقدمه دائما على مذهب البصريين وما يرى في صورة تقديم الجزأ على الشرط فهم يقولون بان المقدم
مخذوف بدليل الجزأ على ان الشرط هو نفسه مخذوف بهذا الدليل عندهم وغالبا عند الكوفيون لانهم
يجوزون تقديم الجزأ على الشرط لكن الغالب الأخير والثاني نالنا التلوة وتبعية للبعد في الذكر دائما
وغالبا فهم من التلوة لا من التلاوة وقد يعبر عن الموضوع والمقدم عندهم بالمحكوم عليه وعن المحمول
والنفي بالمحكوم به فيكون المحكوم عليه وبه اعم من الموضوع والمحمول لا يقال كونه محكوما عليه من خواص الاعم
والمقدم ليس باعم فكيف يصح ان يكون المقدم محكوما عليه لا نأقول لانهم ان الكون محكوما عليه ليس بخاص
الاعم عند المنطقيين مطلقا بل هو من خواصه في ضمن الجملة اما في النظرية لكونه محكوما عليه ليس من خواص
الاعم عندهم فان الحكم على مقتضى قواعدهم بارباط بين المقدم والتأ فيكون المقدم محكوما عليه والتأ
محكوما به من انفع والمشهدور عند العربية انه من خواص الاعم لان الحكم عندهم في التأ والمقدم ظرف وقيله
نكر الحق ان العربية توافق المنطقية في هذا التقدير النظرية مع كذب التأ لم يتصور صدقها مع كذب
منه ومن انما انتفاء المطلق انتفاء المقيد وقد بحثت مذكورة في شرح التهذيب والقضاة اما
كقول زيد كاتب واما بانه كقولنا زيد ليس بكاتب القضية ان كانت مشتملة على نسبة مصححة لا
الموضوع محمول فالقضية موجبة وان كان مشتملة على نسبة مصححة لان يقال ليس محمول في سألته
فعلم من هذا التقرير ان مدار الانية والسلب على وقوع النسبة او لا وقوعها لا على ارفق ونسبتي
تقسيل ما يتعلق بالطرفين واعتراض على ما بين التعريفين بانها لا تشملان القضاة الكاذبة مع انه
داخل في الطرفين مثلا الانسان جرم مع انه لا يصح ان يقال الموضوع محمول وكذا الانسان ليس محمول

سألته مع انه لا يصح ان يقال الانسان ليس محمول فان تعريفنا منتقضا طرأ وعكسا ويجب بان
الصفة اعم من الصفة بحسب نفس الامر والصحة بحسب الزعم اعم من الزعم الحقيقي والصحة بحسب الكذب
القضي ايضا فان قلت بتقسيم القضية الى الموجبة والسالبة باطل لانه غير حاصل لا قسما او العدول
والقضية السالبة المحمول من اقسامها قلت حرف السلب جزء من احد الطرفين او منها جميعا لا بان يكون
القضية موجبة او سالبة لانها ان سلط النفي لا النسبة في السالبة والا فهي الموجبة سواء كان حرف
السلب في صورتين جزئيتين من الموضوع او من المحمول وكلاهما جميعا او الاولى معدولة للموضوع والثانية معدولة
للمحمول والثالثة معدولة للطرفين فهم داخل في القسمين فلا شك وانما السالبة المحمول فهي اما ان يكون
سالبة المحمول وموجبة سالبة المحمول فالاول في حكم الموجبة حتى يجوز ان يكون صغرى لشكل الاول
والثانية في حكم السالبة حتى لا يجوز ان يكون صغرى لشكل الاول ولذا قال المحققون كل موجبة يقتضي
وجود الموضوع الا الموجبة السالبة المحمول لانها في حكم السالبة لا يقتضي وجود الموضوع لانها
سالبة المحمول فانها في حكم الموجبة فهذا ايضا داخل في القسمين فلا شك والفرق بين المعدولة للمحمول
والسالبة المحمول ان حرف السلب خارج عن المحمول الاول في السالبة المحمول داخل في المحمول الثالث وفي المعدولة داخل
فيها وقر عليه معدولة الموضوع ورك الموضوع وكل واحد منهما ما في من الموجبة والسالبة اما خصوص كذا
او زيد كاتب وزيد ليس كاتب سميت مخصوصة بموضوعها وسمى ايضا شخصية لان موضوعها شخص
مفرد والحاصل لما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع كان الغبر في كل قسم حال الموضوع فان كان شخصا
معينا كانت القضية شخصية وان كان كلية فاما ان يبين كيفية الافراد كانه او بعضها كانت القضية محسوسة
ومسورة وان يبين كيفية الافراد كانت القضية مهملة واما كلية مسورة اما تسميتها كلية فلان موضوعها
كل واما تسميتها مسورة فلا شتمال موضوعها الكو وهو مأخوذ من سور البدر كما انه يحصر البدر ومحيطه
كذلك هذا التوافر في الموضوع ومحيطه كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان كاتب بما كانت الموجبة
والسالبة وهذا مبني على التمثيل وعلى اختلاف المحمول بالقوة والفعل فلا يتوهم التناقض والمجرى
مسورة ووجه التسمية يعلم مما ذكرنا كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض ليس بكاتب اي بالفعل وهذا

القضا بالخصوص الاربعة التي هي اشرف القضايا احدى الموجبة الكلية وهي اشرف من السالبة الكلية
والجزئية لانها على كثرين اعني الالجاب والكلية ثم السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان اشرف الكلية
من وجود واشرف الموجبة من وجه ثم الموجبة الجزئية لاشرف الالجاب والكلية الجزئية لاشرف لانها اشرف
على المنين اعني السلب الجزئية واما ان لا يكون كذلك موضوعها شخصا معينا ولا مسورا في
مهما لاها في السور فيها واعلم ان المتقدمين والمتأخرين اتفقوا في الحكم في الشخصية على الذات
والفرد دون المفهوم وايضا اتفقوا في الحكم في الطبيعة على المفهوم دون الافراد لكنهم اختلفوا في
الحكم في المحصورة والمهمل هل هو على الافراد ام على المفهوم من حيث يسري الى الافراد دون المفهوم كما هو
وقال المتقدمين الحكم فيها على المفهوم من حيث يسري الى الافراد والحاصل ان الحكم فيها على الافراد ولا
وبالذات وعلى المفهوم ثانيا وبالعرض عند المتأخرين وبالعكس عند المتقدمين وايضا المتأخرين اختلفوا
في الحكم على الافراد الشخصية فقط سواء كان الموضوع نوعا او جنسا او جنسا او على الافراد الشخصية
ان كان الموضوع نوعا سافلا وعلى الافراد الشخصية والنوعية اذ كان الموضوع جنسا او قريبا وعلى الافراد
الشخصية والنوعية والجنسية ان كان الموضوع جنسا بعيدا فذهب جمهور المتأخرين الى انهم اتفقوا في الاول
اذ قلنا كل انسان حيوان كان معنا كل شخص من شخص لان حيوان بالاتفاق واما اذ قلنا كل حيوان
جسم نام كان معنا عند جمهور كل فرد من افراد الشخصية من زيد وعمر ويكره هذا القول في ذلك القول
غير ذلك جسم نام وقوله على الخاصة والعرض العام وايضا اختلفوا في الصفات الموضوع بوصف ونوع
بالفعل ام بالامكان فقال الشيخ ابو علي ان الانسان بالفعل وقد لبوا القول الفارابي انه بالامكان فنفى
قولنا كل انسان حيوان كل فرد من الانسان بوصف الانسان بالفعل حيوان وكل ما يكون انسانا بالفعل ما نيا
كان ومستقبلا او ما لا حيوان هذا عند الشيخ وعند الفارابي معنى كل ما يكون انسانا فهو حيوان فاذا قلنا
هو اسود كذا نينا ولكل ما يمكن ان يكون اسود حتى لو لم يبين عند الفارابي الامكان اتفقهم بالسواد
ولم يرد بالامكان الامكان المقابل للضرورة لا الامكان المقابل بالفعل حتى يرد عليه دخول النقطة افراد
الثالث وايضا المراد به امكان اندم ذات الموضوع تحت وصف العنوان لا امكان الموضوع تحت نفس

والله يصح الحكم على الامكان بالامكان نعم والاشي والمتنع والظاهر من الفعل عند الشيخ الفعل النضر
الامر لا الامر مندوم من الفرض وان عم البعض هذا واما اتساق ذات الموضوع بمقدار ما يكون
بالامكان وقد يكون بالعدم وقد يكون بالضرورة وتفضل هذا المقام الى حاشية الفقيه تحقيق
المحصورات فان قلت تقسيمكم لمربط لانه غير حاصر لاقتسام لان الطبيعة داخل في القسم مع انها خارجة
عن الاقسام كما انها خارجة عن الاقسام كذلك هي خارجة عن القسم لانه هو القضية المعبرة في العلو
المكية والطبيعية ليست بمعبرة في العلو لانها لا تقع كبرى للشكل الاول بجاء في الشخصية فانه تقع
كبرى له مثل هذا زيد زيدنا هذا استخلافا بضرر وجهها عن اقسام واجبا بعينهم بتعريفهم
اعني القضية من المعبرة وغيرها وادخل في الطبيعة في المهمل لانه ليس بين فيها كية الافراد كانه
او بعضا مع انه موضوعها كل فيدخل في تعريف المهمل وهذا جواب فاسد لمختلفة عن الفقه كفت
جواب من قال انها داخل في الشخصية كقولنا الثالث كاتب الانسان ليس كاتب واعترض على هذا المنق
انه لا يطابق للمثلية لان التقاد والام فيه ان حمل على الاستغراق فالقضية كلية مسورة لان الام استغراق
من اسوار الكلية كما صرح به الشيخ وان حمل على الجنس فالقضية مسورة طبيعية وان حمل على المبدأ الخارجة في القضية
شخصية وان حمل على المبدأ الذم فالقضية مسورة جزئية ولذلك قال الشيخ اذا كان الفاعل مريد العموم
والتنوين يفيد مخصوص فلا مهمل في كلام العرب فهذا المثال لا يصلح للمثالية اللهم الا ان يقال ان الاول
ذاتة لتفسير اللفظ فلا محال صرح به المتأخرين واعلم ايضا ان الشرعية تنقسم الشخصية والذاتية
سقط العمل المعنى ومحصورة ومهمل لان الحكم ان كان على وضع معين وشخص معين في زمان معين فالقضية
شخصية نحو ان جارا زيدا ان راكبا فأكبره وان كان على جميع الاوضاع والتقادير فالقضية مسورة كلية
نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان الحكم على وضع معين فالقضية جزئية نحو كلما
اذا جاء زيد فأكبره وان كان الحكم على الاوضاع والازمان مطلقا فالقضية مهملة نحو ان جارا زيدا
فاكبره واعلم انهم اختلفوا هل يوجد الطبيعية في الشرعية ام لا والحق انه لا وجود لها في الشرعية وان حمل
عقلا والمنصلة اما الزمنية وهي ان يكون المقدم ثلثا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود



او يكون له علة للمقدّم كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او يكون معلول علة واحدة
كقولنا ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة او يكون بينهما تضاد وهو الشئان اللذان لا يتقطر
احدهما بدون الاخر كقولنا ان كان زيد بالعلم وفهم وابنه فان الابوة لا يتصور بدون النبوة وكذا
عكسه فان قلت على صورة التضاد يلزم الدور وهو محال قلت استحال مثل هذا الدور يمنع مطلقا
كيف والدور عندهم نوعان احدهما تقدم وهو تقدم الشيء على نفسه وبأنه مادور معنى وهو توقف
الشيء على ما يتوقف عليه وان واحد وهو جائز كما في نطاق القبة واللازم في صورة التضاد التناقض
الاول واما اتفاقية وهي لا يكون كذلك كقولنا ان كان الانسان طائفا فالمارهاق اي خلق الانسان على
هذين الحالتين فالمراد بالنطق والنهق الباطنين دون الظاهرين فلا يرد ما قيل انه كما لا يرد بينهما
كذلك لانفاق بينهما لان منشأه الحمل على الظاهرين فان قلت تقسم المتصلة الى قسمين باطل لانه تقسيم
الى نفسه والى غيره لان كل متصلة لزومية ولا اتفاق في الوجود لان طرفيها معلول علة واحدة وهو البتة
تساو العقل المتفق وكل مكانه كذا فهو لزومية والاتفاقية لزومية فالتقسيم غير صحيح ولذا قيل في لزومية
واللزومية والاتفاقية تباكس قلت مدان الفرق ان لما حكم بالاتصال بينهما ان لاحظ العلة
حين الحكم فهي متصلة لزومية وان لم يلزم حفظ فهو اتفاقية وان كان العلة في نفس الامر موجودة فالتقسيم
صحيح بهذا الاعتبار مع ان التلازم لا ينافي صحة التقسيم يجوز كونه تقسيما اعتباريا لا يغير فيه تغير الوجود
فان قلت يلزم من هذا التقسيم ان يكون اجزاء القضية زائدة على اربعة على ما علمنا من اوجاهة ثلثة على
مذهب المتقدمين لان اللازم والاتفاق زائدة على الاربعة التي هي اجزاء القضية وادان على التبعة ان متغيرة
فيكون اجزاء القضية زائدة على الاربعة او الثلثة فلا يصح حكمهم على الاطلاق قلت نعم يلزم ان يكون الله
زائدا لكن الزيادة جائزة بالاتفاق لانها قضية موجبة من الشرطية المتصلة لامتلاكها والنوع انما
هو مطلق دون الموجهة اذ لا جز زائدة في الموجهة على ما ذكر بالاتفاق فعلم من هذا ان القضية الشرطية
موجبة كالحكمة فان قلت هذا التقسيم غير حاصل لاف لان المتصلة المطلقة خارجة عن القسمين وهي
لا يفيد حكم فيها بالزوم ولا بالاتفاق قلت شيبان يكون سادة النفس متحققة في الحصر المستقر

وهي ليست بمحققة لان القضية الحالية عن الزوم والاتفاق غير موجودة فتدبر واعلم ان الاتفاقية
معنيين احدهما ما يحكم فيه بعدمقابلة على تقدير صدق المقدم كالمثال المذكور في المتن وثانيهما ما يحكم فيه
الاحتمال سواء صدق المقدم او لم يصدق كقولنا كلما كان الانسان جادا فلما ناهق ومنه ما بعد الواقعة في
اول الكتاب فعلمنا هذا يستفاد من الاتفاقية العامة لانها داخل في المقدم اعني المتصلة مع انها خارجة
عن القسمين لان المراد من الاتفاقية الخاصة لا العامة على ما هو الظاهر والموافق للمثال اللهم لان يقبل القسمين
فتخرج عن القسم ايضا او يرد بالاتفاقية اعم من الخاصة او العامة والمتصلة اما حقيقية وهي القضية
التي يحكم بين جزئيهما بالتساويا وكذا كقولنا عدد اما زوج واما فرد وهي مانعة لجمع وتلك هي القضية
اشارة الى تغيرها سمي حقيقية لان التباين بين جزئيهما استلزم في حق باكم المتصلة يعني ان الحقيقة بمعنى الجدير
في اللغة نسبة المتصلة اليه من قبيل نسبة الخاص العام كما يقال للفردان او المقصود منها المبالة لاحقيقة
النسبة اي جدير ولا يقال كمال الباقية باكم المتصلة كما جرى اى مبالة في المرة او منسوب الحقيقة الاصطلاح
بمعنى مقابلة الجازي يعني انها منفصلة حقيقية بخلاف غيرهما فانها بماز باكم المتصلة وقد عرفت ان
المثال المذكور محمول على المسألة على ما سبق تفصيل المراد واما مانعة لجمع وسمي في احدى ما يحكم فيها بالتباين
بين جزئيهما فقط كقولنا هذا الشيء اما جبر واما تجبر فانه حكم فيها بالمناقضة بين جزئيهما هذا الذي هو غير
وان كانا متعينين في بعض الصورة وهذا المثال ايضا مسحة كما سبق اتقا واما مانعة لخلق فقط اي يحكم
فيها بالمناقضة بين جزئيهما في الكذب اي لا يكذبان معا يجوز يدان ان يكون في الجبر واما ان لا يفرق فانها
لو كذا بما يلزم الفرق في البر وهو باطل لكنها صادقة في بعض الصورة فقد علمت مما سبق ان المراد بالمناقضة
بين الجمع ان لا يجمع الجزان في التحقق والوجود في نفس الامر لانها لا يجمعان في الصدق والحكم على شيء واحد كما
قال به البعض واستدل عليه بانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع
لجمع لان الواحد والكثير يجمعان في الوجود والتحقق لكن التالي بطل لان الجمع نفس على منع الجمع بينهما بطلانه
لو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق والحكم على شيء واحد لم يكن القضية منفصلة بل يكون حكمة شبيهة
بالتفصلة مردودة المحول هذا خلف واما المثالان بين الواحد والكثير في الجمع فليس بين مفهومهما احتياج

الاستدلال به بل بين هذا واحد وبين هذا كثير فان القضية الفائلة اما ان يكون هذا واحدا واما ان يكون
 هذا كثيرا اما ما نفع الجمع لا امتناع اجتماع جزئيهما في الوجود والتحقيق واعلم ان المانعة للجمع معينين احدهما
 اخضر ومما يحكم بالمنافاة في الصدق دون الكذب وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الصدق سواء كان المنافاة
 في الكذب ام لا والاول مبين للحقيقة والثاني اعم منها وكذا لما نفع الخلو معينين احدهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب
 فقط اي دون الصدق وهو المعنى الاخضر مبين للحقيقة ايضا وثانيهما ما يحكم بالمنافاة في الكذب سواء كان المنافاة
 في الصدق ام لا وهو من الحقيقة والمراد في المتن الاخضر لا الاعتماد على الخصم في حاشية التصديقا اعتبار المنطقين
 المعنيين بالاختصاص لا في الجمع والخلو مقام التقييم الذي نحن بصدده ولا عينا في باب القياس وهذا المحرك محض
 غير ظاهر وجهه اقول وجهه انه لو اعتبر المعنى الاعم في باب التقييم لم يتداخل الاقسام ووجه اعتبار الاعم في باب القياس
 الاشتمالية تكيد للفائدة حذ هذا ولا تعقل واعلم ايضا ان كل مادة صدق فيها موجبة منع لجمع كذب سلبية
 وصدق سلبية منع لخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع لخلو كذب فيها سلبية وصدق سلبية منع
 الجمع وعما حذر الكلام من جانب سلبيةها فنقتل ونخرج الالف وان كل شيئين يصدق بين عينيها منع لجمع بمقتضى
 نقيضيهما منع لخلو وبالعكس اذا توافقنا في اليجاب والسلب واما اذا اختلفنا فيهما فالصادق السلب المتفق في التوافق
 فليس استخرج الاستدلال ثم ان المنفصلة الثالثة المنادية واما الاتفاقية وتفصيل هذا في المطول واعلم ايضا
 ان المنفصلة الحقيقية اذا كانت واقعة في القياس ينتج صور اربع استثناء عينا كل ينتج نقيض الآخر واستثناء
 نقيض كل ينتج عينا الآخر واما ما نفع الجمع فينتج استثناء العينا نقيض الآخر ولا ينتج استثناء نقيض العينا واما
 ما نفع الخلو في العكس فالنتيجه عليك الامثلة التي ينبغي تفصيلها تحت القياس وذكره هنا استطراد
 تبع وقد تكون المنفصلات ذات جزاء الواسطة تقديره كثيرا ما تكون المنفصلة ذات جزئين
 وقد يكون ذات جزاء او استنباطية اي جواب سؤال مقدمه كانه قيل نفهم من الامثلة السابقة ان المنفصلة
 لا التركيب لا من جزئين وهل يتركب من اكثر من جزئين ام لا قاجا بذلك والمراد بالمنفصلة الحقيقية ومما
 الجمع والخلو والالتصاف ذات والجمع اذا قوبل بالجمع يعرف الا الحاد والمعنى قد يكون كل منفصلة ذات
 اجزا فلا يرد ما قال الحسن الدق في مائة الفنا من ان القبا الصحيحة ان يقال وقد يكون المنفصلة

لنفق

بالافراد والمراد من الاجزاء الجمع العزلي للمنطوق فانه لا يصح ههنا فان قلت ان الانفصال نسبة واحد والنسبة
 الواحدة لا يكون الا بين جزئين وما يكون بين اجزاء ثلثة فهو نسبتان مثله النسبة بين الاجزاء في قولنا المد
 اما زائد او لا والثاني اما ناقص او مساو وما يكون بين اجزاء اربعة فهو نسبة ثلثة وهكذا الا غير النهاية بشرط
 ان يكون عدد النسب ناقصا بواحد عن عدد الاجزاء قلت نعم الامر كما قلت لكن المعنى كلامه على ظاهره كما قيل
 الى انها للبتدين فان قلت هل فرق بين الحقيقة وبين ما نفع الجمع والخلو لتركيب من الاجزاء ثلثة او اكثر من
 حيث فرق القاسم كافي وقال الحقيقة تمنع تركيبها من اكثر من جزئين لانها لو تركب ليراجع اجتماع نقيضين
 وارتفاعه ليس لزم في المثال المذكور كون العدد زائدا كونه غير ناقص لان عينا احدا لاجزائه يستلزم
 نقيض الآخر في الحقيقة ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا لان نقيض احدا لاجزائه فيها هو يستلزم عينا الا
 ينتج من هذا انه يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وهذا اجتماع النقيضين واستلزام احد النقيضين
 الا وهو باطل وايضا يستلزم كونه غير ناقص كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو ولا ذكر
 فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير ناقصا وفيلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل واما ما نفع الجمع
 فيجوز تركيبها من اكثر من جزئين كافي وان خالفتمس الدين في ما نفع الخلو والحكم بالحقيقة فان قلت
 هذا الفرق صحيح ام لا قلت هو غير صحيح لانك قد عرفت ان المراد بالانفصال ان كان انفصلا واحدا لا يتحقق
 الا بين جزئين سواء كانت حقيقية او ما نفع الجمع والخلو وان كان مطلقا الانفصال فيتحقق بين جزئين
 او اكثر في الاقسام الثلثة والظاهر ان المراد هنا الانفصال الواحد لان الكلام في القضية المنفصلة الواحدة
 نعم يجوز تكرار الاجزاء الا غير النهاية اذا قسمت المسمى واحدا في لا يكون منفصلة بل حلبة تدبر قولنا المد
 اما زائد او ناقص او مساو والمراد من العدد المنطوق المطلق والا صيرف انه نقض به هذا مثال
 التركيب من ثلث ومثال التركيب من اربعة كقولنا العنصر ما نارا وهوا او ماء او تراب ومن ثلثة
 كقولنا الكلي امجنس ونوع او فضل او خاص او عرض عام ومن ستة الفعل ما صحيح واما مثال واما منفصلة
 واما ناقص واما مضمون واما اجوف والمراد من الزيادة والنقصان والمساو ومصطلح اهل الحساب
 لا المعنى اللغوي كما نحن فان العدد اذا اجمع كسوره الموجودة فيه الحاصلة من الكسور التسعة

فان كان المجتمع زائد على اصل العدد فهو زائد في الاصطلاح كائني عشر فان الكسوة الموجودة فيه
اعني النصف وهو ستة والثالث وهو الاربعه والربع وهو الثلث والسدس وهو الاثنان اذا اجتمعت
كانت خمسة عشر وهي زائد على اصل العدد وسمي ناقصا فيه كالاربعة فان فيه نقصا وهو الاثنان
وربما وهو الواحد لا غير فالمجتمع ناقص من اصل العدد اعني الاربعه وان كان المجتمع مساويا يسمى مساويا
فيه كالسنة فان فيه نصف وهو الثلث والثلاثون وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد مجموع مساو للاصل
العدد وهو ستة ايضا فلو ان ليس المراد ما ذكره الكافي وان كان صحيحا في الجملة وجه وجيه وهذا مثال
الحقيقة المركبة من جزئين او مثال ما نفع الجمع هذا الذي اما ان يكون حجر او شجر او حيوانا او مثال ما نفع الخلو
اما ان يكون هذا الذي لا حجر ولا شجر ولا حيوانا فخذ هذا وكن من الشاكرين التناقض هذا بحث التناقض او من
احكام القضايا عا ما عرفت قدم التناقض على العكس لتوقف بحث العكس اذا دلل باب العكس لا يعرف الا بالتناقض
واحكام القضايا اربعة ثلثة منها يجري في الكليات والنسب وهو التناقض وعكس النسب وعكس التقيض وواحد
منها يختص بالنسب وتلازم الشرطية سميت احكاما لانهما محتملان بالقياس المحكوم عليه وفيه التناقض فاعمل
من التقيض للمشاركة بين الاثنين وهو في الاصطلاح اختلاف وهو جنس بعيد يشتمل على قضيتين وهو فصل
من وجه يخرج الاختلاف بين المفرد كالسواد والابيض والارض وبين قضية ومفرد كزبد
وزبد في ثم واعرض علينا ان الاختلاف بين المفردين وبين مفرد وقضية يخرج بقولنا بالاجاب والسلب
والاجابة الى قوله قضيتين بل لاجابة اليه ايضا لخراج الاختلاف الواقع بين القضيتين الغير المختلفتين
بالاجاب والسلب لانه يخرج بقوله بحيث يقتضي لانه ان يكون احدهما صادقا والآخر الاختلاف بعينه
والسلب العدد والحصيل والاهمال والكسر وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لانه صدق احدهما وكذب
الاخرى فلو قصر تعريف التناقض وعرف بانه الاختلاف المتقضي لانه صدق احدهما وكذب الاخرى لكفى
وما عده مستدرك واجيب عنه بان هذا من قبيل اعطاء الفيد التام عن الاول وهو مخالف لما فوقه الفيد التام
مخيل ان المراد ان لا يجعل الفيد الاول حرا ذيا بل للتجميع وتكميل الحقيقة فان قلت هذا التعريف لا يشمل
المفرد مع انه من افراد المعرف على ما صح به السيد سند في حاشية الجريد بان مفهوم الانسان والادراك

ان لم يعتبر صدقهما على شيء لم يكونا متناقضين بل متبايعين امثلة بناء على ان اعتبر صدقهما على شيء
كانا متناقضين فيكون هذا التعريف غير جامع لافراده فالاول ان يقال يقتضي كل شيء رفعه بل يقال رفع كل
شيء يقتضيه ليشمل الكل قلت اختلف العلماء في التناقض بين المفردين حقيقة وانما التناقض بينهما باعتبار
الاجماع المتقنين مثلا السواد باعتبار ان هذا اسود وليس اسود فلا اشكال وقال بعضهم بخفي
التناقض بينهما مع قطع النظر عن الاجماع فقل هذا لا يجاب اما بتفصيل المعروف فتخصيصه بتناقض القضا
واما بترك التناقض بين المفردات بالمقابلة المتناقض القضا بالكن فيبحث لان المقابلة لا تجري في العادة
بالاجاب والسلب الباطن متعلق بالاختلاف وهذا فصل ايضا من وجه اخر يخرج الاختلاف بالعدول والحصيل
كزبد قائم مزيد لا قائم على لفظ الاجزاء من الجول وبالحكمة والشرطية كزبد كاذب وقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالبحار موجودة ولا نص ولا فصل والحقيقة وما نفع الجمع الى غير ذلك لكن في فيه شبهة وهي ان هل يتحقق
بين الموجبة والسالبة الجول تناقض بحسب الاصطلاح ام لا فقول السالكين سلب النسبة وسلب الجول فيتحقق
التناقض بين الموجبة والسالبة الجول ايضا وقيل لا تناقض بينهما فيخرج من التعريف بقوله لانه تدبر فانه لما
الافهام بحيث متعلق بغيره ايضا ما طرق لغوي يكون من قبيل اكلت من ثمرة من ثمار او طرف من طرف وقد
عرفت ان كسبية الفعل على ثلثة اوجه التقييد والتعليل والاطلاق وهما للتقييد يقتضي اي ذلك الاختلاف
لانه اي يقتضي ان الاختلاف صدق احدهما وكذب الاخرى ومعنى لانه اي بلا واسطة كقولنا زبد انسان
زبد ليس باطلاق صدق احدهما وكذب الاخرى اما بان قولنا زبد انسان في قوله زبد ناطق او بان قولنا
زبد ليس ناطق في قوله زبد ليس انسانا او بخصوص المادة كقولنا اكل انسان حيوان ولا شيء من الاثنين
حيوان فان صدق احدهما وكذب الاخرى انما هو من خصوص المادة ولا لزوم ذلك في كل كلمتين وهو بطلان
كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كاذبان مع كونهما كلمتين وهما باجابه ان او يد بالانفصال
لانه ان الصور على اتمامه لا مدخل لخصوص المادة فيه حيث مرجح السيد سند في حاشية الجريد وقال ان الاختلاف
بالاجاب والسلب يكون مستلزما في ذلك لا قضا ولا يجنب الى امر اخر لزم ان لا يتحقق التناقض بين قولنا
كل انسان حيوان وليس كل انسان حيوان لان صورتهما الموجبة والسالبة الجزئية ليست على اتمامه مستقلة

لذلك لا نقضها والالزام ان يتحقق التناقض في كل مادة يتحقق فيها فان التصور ان كان الثاني بعد
فان قولنا كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسان ليستا بمقتضين مع تلك الصورتين متحقق فيهما ان
اريد به ان تلك الصورة مدخل في ذلك لا نقضا لزم ان يتحقق التناقض في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من ذلك
يجوز لان التصور مدخل في هذا لا نقضا كما ينبغي كذا قيل ويمكن ان يجاب باختبار الشق الاول بان يراد من
السلب ذلك الجواب وليس المثال المذكور كذلك فلا إشكال ان يكون احدهما مضافة والاخرى كادبة
فصل اخر يخرج الاختلاف بين زيد ساكن وزيد ليس بمحرل كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فانها متافضة
مع مرادنا الشرائط لا تية ولا يتحقق ذلك التناقض ولا يتحقق المذكور الموصوفين من الصفة فهذا انتقال الى
شرط بعد تبين ما هي وحقيقة الابدان فانها في الموضوع اذ لو اختلفا فيه لم يتحقق التناقض بينهما بخلاف
عمر ليس بكاتب المراد بالموضوع في الذكر للموضوع كما ينبغي تحقيقه ان الله تعالى والحمول اذ لو اختلفا في
لم يتحقق التناقض بينهما مثل زيد كاتب زيد ليس بمحرل قيل الاول ان يقال المحكوم عليه وبه يتناول
المقدم والتالي ايضا واجيب بوجهين احدهما بتخصيص المرفق تناقض كماله على ما يشير اليه المثال فيتم
تناقض الشرطية منه والتالي بتخصيص الموضوع كقولنا زيد كاتب زيد ليس بمحرل لان الموضوع اعم من المحقق والمكفي
وبالمحمول ايضا كذلك فانه اشكال والزمان اذ لو اختلفا في الزمان لم يتحقق التناقض كقولنا زيد كاتب
اي في السوق زيد ليس بقائم اي في الدار واعلم ان المراد من اتحاد الزمان والكان اتحاد زمانا ^{وكان} والواقع
ومكانها بمعنى اتحاد زمان نسبة المحمول الى الموضوع واتحاد مكان نسبة اليه لا اتحاد زمان المكان
لو كان احدهما القسيتين في هذه السنة في اليوم الفلاني وقت الظهر ثم كلم الاخرى بعد العاشرة من الغد
المذكورة يتحقق التناقض وكذا لو كلم احدهما في المغرب والاخرى في المشرق معا يتحقق التناقض بينهما اذ كان
زمان نسبة ومكانها متحدان والاضافة الى نسبة الى الاضافة الخفية كقولنا زيد كاتب لم يولد زيد
بابي بكر ونوزيد عا لراي بالعلوم الشرعية زيد ليس بالداريا لعلوم الفلسفة والقوة والفعل اذ لو
اختلفت في القوة والفعل لم يتحقق التناقض بينهما مثل الحر في الدن مسكر اي بالقوة الحر في الدن ليس
ان بالفعل والحر والكل اذ لو اختلفا فيهما لم يتحقق التناقض مثل الزنجي اسود اي بعض الزنجي ليس باسود



اي كل والاولى ان يقول والجزم ان اذ لو اخذ من احدهما جزء والآخر جزء اخر لم يتحقق التناقض مثل ان
اسود اي بعضه بجلده الزنجي ليس باسود اي بعضه من منه كسنة ومفره الا ان يقال ان هذا الجواب لا
في الموضوع وسطلع على جواب اخر فان شرط اذ لو اختلفا في الشرط اي يتناقض مثل الجسم مفرق للبصر
اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفرق للبصر اي بشرط كونه اسود لو جعل احدهما مشروطا بشرط والاخر غير
مشروط بل جعل مطلقا لم يتحقق التناقض مثل الجسم مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفرق للبصر اي
مطلقا بمعنى لا بشرط شي لا غير ولو فرض ذلك لكان اولي الالتماس لان يحمل الاطلاق بتقييد فاقابل واعلم
انهم اختلفوا في ان شرط التناقض ثمانية ام اثنان ام واحد فقال المتقدمون ثمانية وهو المذكور
في المتن وقال المتأخرون اثنان وادرجوا وحدة الشرط والجزم والكل وحدة الموضوع ووحدة الزمان
والكان والاضافة والقوة والفعل في وحدة المحمول وقال ابو نصر الفارابي هو واحد وهو وحدة النسبة
الحكيمة والمحاكمة بين المذاهب الثلاثة ان مذهب القدماء محتمل لان حصرهم في الثمانية غير صحيح لان التناقض
قد يرتفع باختلافه ايضا مثل زيد كاتب اي بالقلم الوسيط زيد ليس بكاتب اي بالقلم الزنجي واختلاف
الغاية مثل الفخار عامل اي بجلوس سلطان الفخار غير عامل اي لغيره وباختلاف المفعول به مثل زيد كاتب
اي عمر او زيد ليس بشارب اي بكر وباختلاف الحال والتميز والمفعول فيه وله ومعه والمطلق والصفة
الا غير ذلك فاحصر في الثمانية غير صحيح اللهم الا ان يقال تخصيص الثمانية بتخصيص ذكرى لا واطقى وهو
على التمثيل لا على التحقيق وان مذهب القدماء محتمل ايضا لان ارجاع البعض الى الموضوع والبعض الى المحمول
مع امكان ارجاع الكل الى الكل واحد راجع بلا مرجع وايضا اذ كان ارجاع للاختصاص والارجاع
الى النسبة احصر الحق مذهب الفارابي لانه متى اتحدت النسبة اتحد الكل ومتى اختلفت اختلفت
النسبة واعلم ايضا ان الواحد الثمانية شرط لجسم التناقض للكل واحد منه يعني ان شرط تحقق التناقض
مطلقا الوحدات الثمانية كل واحد منه يوجد فيه هذه الثمانية بل يوجد ما يمكن ان يوجد مثلا زيد
كاتب زيد ليس بكاتب يوجد فيه اتحاد الموضوع والمحمول والزمان والمكان ولا يوجد فيه الكل والجزم
والشرط مثل هذا هو التحقيق والقول حقيق وتقييد كوجبة الكلية واعتراض عليه القول بمراد

في محله لان محله لا يبق ان يكون بعد قوله فالمحصول الى اخره لان هذا من تناقض المحصور واجب
بانه لما ذكر اتحاد الموضوع من شروط التناقض زعموا انه متوهم متوهم ان نقيض الموجبة الكلية السالبة
الكلية ونقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية اذ لو لم يكن كذلك لم يتحد الموضوع فاجاب عن هذا القول
فقال ونقيضه فلو واستينافيه ويمكن ان يجاب ايضا بان اختلافه في الالفاظ والسلب ايضا لما كان
من شروط التناقض ناسبا ان يذكر في ثناء باقي الشروط فلذا ذكره ههنا فان قلت يكون الاختلاف من
الشروط والمحال انه داخل في التعريف قلت هذا التعريف من الرسوم على ما عرفت وهذا مبنى على ما في بعض النسخ
من قوله والمحصول بالواو وما اذا كان بالفاء على ما في بعضها فلا يرد لاعتراض السابق لان التناقض
على ما تقدم تدبر وللفظ النقيض اما مبنى على اصطلاح المنطق فيكون من قبيل الالفاظ فالامتناع مفهومة
واما صفة مضاف الى معمولها فالامتناع لفظية وفيه شئ اعم من الجزئية المحصورة الحقيقية وضمير راجع الى
النقيض والثاني اما باعتبار المضاف اليه واما باعتبار خبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الناس
ليس حيوان فالتناقض من الطرفين فكما ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية كذلك نقيض السالبة الجزئية
الموجبة الكلية ونقيض السالبة الكلية اعم من الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الناس حيوان وبعض الناس
حيوان قد عرفت والمحصول لا يتحقق التناقض بينهما وفي بعض النسخ والمحصول ان كان هو الملامح لتفسير التسمية
في بينهما على ما في اكثر النسخ ويجوز ان يكون الضمير راجعا الى محصورين في ضمن المحصور او قد وقع في بعض
النسخ بينهما بنائيت الضمير وموقوف في صورة الجمع واما في صورة التسمية فبقي على ان اقول الجمع اشارة الى كل محصورين
من المحصورات لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية وفي بعض النسخ في الكلية بدل الكلية
والجزئية والمحال واحد ومما للمعترض شروط التناقض المحصورتين ثمانية على ما عرفت واما شروط تناقض
المحصورتين فنسقت وهي الاختلاف في الكلية والجزئية مع الشروط الثمانية السابقة في المحصورتين فظهر
من هذا القدر ان لا يبق ان يقول المعترض قول في الكلية والجزئية ايضا ليكون اشارة الى الشروط
الثمانية السابقة فان قلت اذا اختلفت الكلية فلا يتحد الموضوع فلا يتحقق شروط التناقض وماله ان
اشارة الاختلاف في الجزئية في الاشراط باعاد الموضوع قلت هذا انما يرد ان لو كان المراد بالموضوع

الموضوع الحقيقي اذ ان الموضوع وما صدق عليه اما لو كان المراد الموضوع المذكور اعني وصف الموضوع
وعنوانه فيتحقق الموضوعان لان الموضوع مدخول السور وهو خارج عن الموضوع فلا شك ان لا يقال هذا
منه لقول النجاة في مثل كل انسان حيوان ان لفظ كل مبتدأ مضاف الى الانسان وهو مضاف الى اليه وكذلك بعض
الانسان فمما هذا يكون الموضوع هو السور فلا يتحد الموضوع فلا يوجد شرط التناقض لانا نقول هذا
من قبيل تحالف الاصطلاحين اذ اصطلاح المنطق ان السور خارج والموضوع مدخول واما الاصطلاح
العربي فالموضوع هو السور على ان عصاه كدين قد صرح في الاطوال ان التحقيق عند العربية ان السور خارج
وان المبتدأ مدخوله وقول العربي ان كل وبعض مبتدأ قول ظاهره مبنى على ان الحق لان الكلمتين
قد تكذبا في هذه صغرى وكبرى مطوية وتقديره وكل ما هو شانه كذا فلا يتحقق التناقض بينهما ينبغي ان يكون
لا يتحقق التناقض بينهما فان قلت قد اختلف على المصاح فيفيد الجزئية فيفيد ان التناقض يتحقق بينهما في بعض
الصور قلت قواعد المنطق يجب ان يكون مطردة وما لا امراد فلا اعتبار في المنطق اصلا وما يكون لهما
صادقة والاخرى كاذبة في بعض الصور فهما من خصوص المادة والجزئيتين قد تصدقن وفيه كما بين
كقولنا بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس كاتب فان قلت لم ترك بيان التناقض بين الماهيتين وبين
الطبيعتين قلت اما الماهيتان فرجعتان الى الجزئيتين فشرطها شرطها واما الصيغتين فلا تتعلق في العلوم
على ما عرفت ولذا ترك التناقض بينهما واما تناقض الشرطية فتر وكما بالامتناع والامتناع بالامتناع
الى المطول فاعرف ومن امثلة التناقض في المحصورات قوله عز وجل على اليهود اذ قالوا لما انزل الله على
بشر من شئ قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس وهم يفتنون به فيستأقن
السلب الكلي بالاجابة الجزئي ومنها كل حادث مخلوق لله تعالى ونقيضه بعض الحادث ليس فعل الله تعالى
ومنها ايضا لا شئ من الممكن بواجب ونقيضه لا بعض الممكن بواجب العكس قد عرفت وبطله اي العكس
المستوى الطاهر ان العكس يطلق بالاشارة على معنيين وبمين بالقييد بالمستوى عن عكس النقيض وانما عرفت
بالمستوى لان طريق مستوى لا امتا ولا عوج بخلاف عكس نقيض وقيل المساواة مع الاصل في الصدق
والكيف وهو ان يصير له قول العكس يطلق على المعنى العسدي وهو لفظا وقد يطلق على المعنى الحاصل بالصدق

اي القضية كما صله من العكس فيقال عكس الموجبة الكلية جزئية وكلما صدق الاصل صدق العكس
وما هو من احكام القضايا هو هذا لا غير ولهذا يكون حمل على هذا المعنى اول وجعل قولنا ان يصير على
الحاصل بالمصدر ان القضية كما صله من التصيير لئلا يحل ان يصير يجوز ان يكون معناه انما لمنا من
التفصيل او غائبا محمولا منه ويجوز ان يكون مضارعا معلوما من الثلاث في كثر الاولين اول الموضوع محمولا
والمحمول موضوعا فان قلت كيف يكون الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع ان المراد من الموضوع ومن
المحمول الوصف كما تقرر ويمتنع ان يكون الذات وصفا والوصف لانه قلب الخلق وهو متمنع والحاصل ان
هذا التعريف مستلزم للحال وهو قلب المرئ جوهر وبالعكس وكل مستلزم للحال بطلت نماير لو كان
المراد من الموضوع والمحمول الحقيقيين واما لو كان المراد المذكورين فلا يرد ان لا يلزم من قلب الحقائق وانما يلزم
لو ثبت ان الوصف والوصف ذاتا وليس كذلك لان المتبدل هو العنوان لا الذات كبدل الاشياء من فلتسوية في وقت
هذا التعريف غير جامع لافراد لانه لا يشمل عكس شريكيا مطلقا مع انه مراد في المعرف فليكن يجوز ان يكون المراد من
عكس الحمل ان يخصص المعرف وزاد العكس شريكيا مقايمة واحدة ويجوز ان يكون المراد تعريف مطلق العكس بغير الموضوع
والمحمول على الاعم كالحقيقي وما في حكمه ليشمل عكس شريكيا ايضا فان قلت فيهم من هذا القول ان المتفصل ايضا
عكس مع ان القوم محرومان لان عكس لها اذ لا تمايز بين جزئيهما بحسب الطبع وان وجد بحسب الذوات لانهم
انها عكس لها كيف المفهوم من قولنا العدد اما زوج واما فرد غير المفهوم من عكس وهو ط كمن يعني الثور
عكسها من قبيل تزييل عديم النفع منزلة شئ عديم الوجود كما لا يقال ان لا نفع لوجوده وعدمه سببا وتفصيل
في شرح التسمية مع بقاء الاليج والسلب بحاله والاصل في كلمة مع ان يدخل على المتبوع يقال جاز الوزير
مع الامير ولا يقال عكسه وقد يدخل على التابع نحو الت مع الصابرين وهما داخل على التابع لان
بقاها من قبيل الشروط والاصل هو التصيير المذكور والاول ان يقال بحالهما الا ان يول بكل واحد
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا وان كان سالبا كان العكس سالبا وانما وقع الاصطلاح
عليه لانهم تشعروا القضايا فلا يريدون ان يكون بعد التبدل صادقة لازمة لا موافقة لما في كيف
والصدق والتكذيب بحاله ان كان الاصل صادقا كان العكس ايضا صادقا لان الاصل ملزم وهو العكس

لازم وصدق الملزم ويستلزم صدق اللازم لان الملزم واما ان يكون احضا او مساويا واما ان
يلزم صدق اللازم وان كان الاصل كاذبا كان العكس كاذبا كما هو ذلك من المعاني والقوانين واعتراض
بان هذا بطلان كذب الملزم ولا يستلزم كذب اللازم يجوز ان يكون الملزم احضا من اللازم وانما
الاحض لا يوجب انتفاء الاعم واجيب بوجهين احدهما يجوز ان يكون معنى قولنا والتكذيب ان كان
العكس كاذبا كان الاصل كاذبا لان كذب اللازم وانتفائه يستلزم كذبا انتفائه وهذا خلاف القول
مع ان لفظ البقاء ياتي عند التباد ومنه ان الكذب لا وجد قبل التصيير يوجد ايضا بعد في الغرض
المذكور ليركز ذلك على ما بينه برهان الدين في حاشية الفنا ري وثانيها يجوز ان يكون ذكر التكذيب
استطراد من قبيل قوله فقره وغنايه سواء في مقابلة قول القائل ما حال زيد ان كان زيد فقيرا في
الاصل ولم يتبدل حاله و مراده انه فقير لكن ذكر الفنا استطراد كذا هنا وهذا ايضا خلاف الظاهر بان
عنه مقام التعريف هذا توضيح ما في الفنا مع غايه ما ولذا في حاشية الدين والتكذيب لا يكون الا
فالاول ان يكتفى بقوله والتصديق ويترك قوله والتكذيب كاقفله صاحب التسمية وحمل الكلمة على الشر
والتقدير كاقفله الصرسوي ثم ان هذا التبدل لا يكتفى في عكس المحصورات بل لابد من اختلاف الكمية في بعضها
فصله لخص وقال والموجبة الكلية لا تنفكس كلية اعلما ان ما يكون عكسا صادقا في كل مادة يصدق الاصل
فيها ولو كذب في مادة واحدة لم يكن عكسا في الاصطلاح المنطوق بالعكس عندهم ما يكون صادقا في كل مادة
صدق الاصل فيها حتى لو اختلف في مادة واحدة لم يكن عكسا عندهم ان قواعدهم مطردة اذ عرفت هذا علمنا
ان الموجبة الكلية لا تنفكس كلية لان العكس في هذه الصورة لا يصدق في مادة عموم المحمول من الموضوع مع
الاصل فيختلف فلا يثبت عكسا اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان فان لا
يحمل على افراد الاعم ولا يحمل على كل افراد الاحض واما ما يكون صادقا في صورة مساو للموضوع
في خصوص المادة فلا اعتبار به كقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان على ما عرفت بل تنفكس جزئية
بل هذه جمهورية اذ هي اللازم المتطابق لنا قلنا لما بعدل انعكاس الكلية للجزئية كل انسان حيوان فانما
شياء معينة موصوفا بالانسان والحيوان وذلك الشئ ذات الموضوع وافراده واذ كان ذلك الذات موصوفا

بموانين قلنا ان يجعل تلك الذات الموضوع وتحمل عليها احد الوصفين فيحصل مقدمة ثم تحمل عليها
الاخر فينتج المظهر هكذا زيد حيوان وزيد انش فينتج من الشكل انش فيكون بعض الحيوان انش والوجهة
الجزئية ايضا اي الكلية تنعكس جزئية بهذه المجدة اعني قوله فانا نجد ان العلم ان في اثبات العكس القتيلا
طرق ثلثة عدا ما فصل في الطول احدهما الافتراض وهو المذكور في المتن وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا
معينا ويحمل وصف المحول تارة ووصف الموضوع تارة اخرى فيحصل مقدمة صادقة على صورة الشكل
الثالث وينتج المظهر يفرض ذات الموضوع زيد ويحمل عليها وصف الحيوان تارة فيحصل زيد حيوان
مثله وتارة وصف الانش فيحصل زيد انش وترتب فنقول زيد حيوان وزيد انش ونسقط المحلول
فينتج بعض الحيوان انش وهو كط وثانيها الخلف وهو قسم نقيض العكس مع الاصل لينتج محال لا يرد
من جاز زيد المحال من الصورة ام من المادة فنقول ليس من الصورة لانها شكل اول صحيح الصورة ولا من
لانها مفروض الصدق فحين ان يكون من الكبرى وهو نقيض العكس وهو كط لانه مستلزم للمحال اعني
سلب الشئ عن نفسه فيصدق العكس وهو المظهر مثلا اذا صدق كل انش حيوان صدق بعض الحيوان انش
والا فيصدق كل انش من الحيوان بان انش لانه نقيضه ونظم هذا النقيض مع الاصل المفروض الصدق على
الشكل الاول لينتج محال هكذا كل انش حيوان ولا شئ من الحيوان بان انش فينتج من الضرب الثاني شكل الاول
لا شئ من الانش بان انش وهذا سلب شئ عن نفسه وهو محال وهذا المحال ليس بل من الصورة لانها
شكل اول صحيح الصورة ولا من الصغرى لانها اصل مفروض الصدق فثبت ان لازم من الكبرى وهي كالة
وهي نقيض العكس فيحصل نقيض وصدق العكس لانه يلزم ارتفاع النقيضين وثالثها العكس وهو نكر
نقيض العكس ليحصل ما يتناقض الاصل مثلا اذا صدق كل انش حيوان صدق بعض الحيوان انش
والا يصدق نقيضه اعني لا شئ من الحيوان بان انش ونعكس لا شئ من الانش الحيوان وقد كان الاصل
كل انش حيوان فهو محال فهو كط واذا بطل العكس بطل عكسه اعني لا شئ من الحيوان ان يطلون العكس
مستوجب بيان ان الاصل فيصدق نقيضه اعني عكس الاصل اي بعض الحيوان انش هذا هو المنفرد بالواقع
فاغتنه واعلم ان قوله كلية مفعول به مع قولنا لا تنعكس لا مفعول مطلق كما ظهر ان يفسد المعنى

ح وقوله لانه يصدق قولنا كل انش حيوان ولا يصدق كل حيوان انش اشارة الى مقدمة
قياس استثنائي وما قبله من قوله والسالبة الكلية تنعكس كية قل له تقريره هكذا لما صدق قولنا
كل انش حيوان وله يصدق كل حيوان انش ثبت ان الوجهة الكلية لا تنعكس كية لكن مقدم حق
والثاني مثله ويجوز ان يجعل قوله لانه يصدق اه صغرى وكبرياء مقوية تقريره هكذا وكل مثله
كذا فلا يكون عكسا هذا وكذا اعراب قوله جزئية والسالبة الكلية تنعكس كية ولذلك لا ينعكس السالبة
الكلية كية بين اي يدهي بنفسه اي لا يحتاج الى دليل لانه فان قلت هذا دليل الانعكاس مع انه يدهي
لا يحتاج الى دليل فاذا قيل المحال اليه قلت هذا يدهي خفي وهو تنبيه لا دليل ونقول انه يدهي
الدليل لا قبله ونقول انه دليل المحر البداهة لا الاصل المحر اذا صدق قولنا لا شئ من الانش الحيوان
ضبط قولنا لا شئ من الحيوان بان ولا يصدق نقيضه اعني بعض الحيوان انش وينعكس البعض الانش حجر وهو
نقيض الاصل فهو باطل فيبطل بعض الحيوان لما عرفت فيصدق العكس وهو كط وهذا طريق العكس ونظم
النقيض الى الاصل لينتج سلب شئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان انش ولا شئ من الانش حجر نقيض لا شئ ليس
بان انش وهو محال وهذا المحال ليس من الصورة ولا من الكبرى لما عرفت فظهر ان من الصغرى وهي نقيض
العكس فبطل فيصدق العكس لانه يلزم ارتفاع النقيضين وهو كط وهذا طريق الخلف ولا يجري لان
في السوال وهو ظاهر على ما بين في محله ولبط هذا الدليل ايضا اما بكونه مقدمة سالك لمقدم او كونه
قياسا افتراضيا وبهذا التقرير السالبة الكلية تنعكس كية لانه يختلف في جميع المواد والصور وكل مثله
كذا فنعكس كية فالسالبة الكلية تنعكس كية والثالثة الجزئية لا عكس لها لان ما منقول مفعول مطلق
لا عكس له لا عكس له وما عكس ويجوز ان يكون محال لا بمعنى لازم ما وانما قل له وما لانه تنعكس في بعض
الصور مثل بعض الانش ليس حجر وبعض الحجر ليس بان انش ومثل بعض الحيوان ليس بابيض وبعض لا يبيض
ليس بحيوان فان قيل قوله لانه ما حشو مقصد لانه يشعر بتحقيق العكس ولا يكون لازم ما وهو باطل
لان كونه لازم ما من لزوم العكس وشروط انتفاء اللازم والشرط يستلزم انتفاء الملزوم والشرط
واذا انتفى الملزوم انتفى العكس قلنا يجوز ان يكون النفي راجعا الى القيد والمفيد جميعا وان كان

المشهور ان يكون النفي واجبا الى الفيد وج لا يلزم وجود العكس بدون اللزوم ويمكن ان يقال ايضا
 بان يجوز ان يكون العكس محمولا على المعنى اللغوي دون الاصطلاحى يحتاج الى التقييد بالزوم لان العكس
 اللغوي موجود في بعض الصور كما في المثالين السابقين ففيد به لخرج امثال هذا وج يكون مجموع الفيد
 والفيد عبارة عن العكس الاصطلاحى ويمكن ان يقال ايضا بان النفي يرجع الى الفيد اعنى اللزوم ويكون النفي
 اللزوم كناية عن نفي العكس لان كل عكس لازم للاصل واذا انتفى اللزوم انتفى العكس لان انتفاء اللزوم يلزم
 انتفاء اللزوم لانه يمدق قولنا بعض الحيوان ليس بان ولا يصدق عكسه اعنى بعض الاشياء ليس بحيو
 لان نقيضه صادق وهو كل اشياء حيوان ولو صدق هذا ايضا لاجتماع النقيضين وهذا لا تصح الاكراه
 سمعت فان قلت من احكام القضايا عكس نقيض وتلازم شرطيا فلم يلزم بتعرض المعنى اليها قلت اما عند
 تعرضه لعكس النقيض فان المتبر من عكس نقيض المتقدمين وعقد الرسالة لبيان مذهبنا في هذا
 فيه غير مختار والاستعمال في العلوم والانتاج مع انه مذهب المتقدمين ايضا نادرا استعمال في العلوم قليل
 الجدي فلا بد من تعرضه واما عدم تعرضه لتلازم شرطا فالقول عند الكتاب بيان الحليات وبيان ان
 استقراى كما هو ظاهر من سوفه مع ان عكس الشرطية يفهم من بيان عكس الحليات لان عكسها في حكم عكسها
 حتى ان الشرطية المتصلة اللزومية الكلية او الجزئية تنعكس جزئيا واساليب المتصلة الكلية تنعكس كنهها
 والسلب الجزئية لا عكسها وقد عرفت فتذكر ونحن نبين لك عكس النقيض عند القدماء عبارة عن جعل
 نقيض الجزئ الثاني او لا ونقيض الجزئ الاول ثانيا مع بقا الالام والسلب محال والمصدق كما عرفت
 قولنا كل اشياء حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس بان وهذا خلاف عكس السوء في المحصور حتى ان
 ان الموجبة الكلية تنعكس كنهها والموجبة الجزئية لا عكسها والسلب الكلية والجزئية تنعكس سلبا جزئيا
 ثم ان المختار هو هذا وعند مذهبنا في هذا هو عبارة عن جعل نقيض الجزئ الثاني او لا وعين الاول ثانيا
 مع موافقة في الصدق والمخالفة في الكيفية فكل اشياء حيوان وليس كل ما ليس بحيوان وهذا هو المحصور
 في المطلقان واما الموجبة ولها احكام محصورة لها مخالفة الاحكام المطلقة على ما في فصل في القول لا اوجع
 اليها القياس لا يخرج من بيان التصديقان شرعا في مقاصدها وهذا هو الحق الاقصى والمطلب الاعلى انه

تذكر الاحكام العقلية والشرعية وكيفية استنتاجها واستنتاجها وبه يحصل اليقين في المطالب
 اليقينية اليقين بثبوت الوجوب والقياس في اللغة تقدير شئ على مثال شئ اخر من قاس بغير قياس
 على وزن ضرب يضرب وهو من المصادر المصيرة وزنه طرف كما يدل على قول من قال اول من قال ليس
 لامن قيس بغير قياس مقايسة وقياسا لانه جعل من المزيد في الاصطلاح قول قد عرفت ان
 اريد به القياس المعقول فالمراد بالقول لآخر القول المعقول وان اريد بالقياس للمفوض فالمراد
 به القول للمفوض وقد حفظنا هذا في تعريف القضية فارجع اليه فان قلت الاستبان يقال قول لان
 القياس ليس بقول واحد بل هو قولان فصا عدا فله قول بالافراد قلت لعل التعبير بالافراد لا يلائم
 الى الفرق بين الدليل المنطقي والاصول فان الهيئة داخلية في الدليل المعقول فانه وان كان قول لا لكنه صادر
 قوله واحد لسبب التاليف وعروض الهيئة له ولهذا قول ولم يقل اقوال واما الدليل الاصولي فالهيئة
 خارجة عنه لانه واما مفرد كائنا وهو المذهب المشهور منهم واما المتقدم مسرفه واما المتقدم مسرفه
 للهيئة ايضا وهو المذهب الحق منهم فالمتبر من علم ما بين في محله فالهيئة خارجة عن كنهها
 فان قلت القول هو المؤلف بعينه فيكون ذكر المؤلف مستردا بعده والاولى ان يقال قول من قول قلت
 لوقل هكذا التوهم انه قول واحد من بين الاقوال وقضية من افراد القضايا فتوهم خلاف المقصود فقلت
 هذا التوهم زاد قوله مؤلف ويمكن ان يقال عنه بان القول ههنا بمعنى ما يدل على لفظه عاجز عن ان يكون
 استعمالا مدفلا يتعلق به الحرف الجزفان قلت المؤلف والمركب بمعنى واحد فلم يقل مؤلف ولم يقل مركب
 لانهم انما بمعنى واحد كيف والمؤلف اخضر من المركب لان المؤلف ما يكون بين اجزاء الف والمركب اعلم كسبي
 والقياس من قبيل الاول دون الثاني ولو سلم هذا السؤال من قبيل تعيين الطريق وهو ليس من الموضوع
 الموضوع من اقوال لا يقال من مقدمه لانه يلزم الدور فان المقدمه ما جعلت جزا قياسا ووجه القياس
 ما خوفي تعريف القياس لزم الدور فان قلت لم يلزم يقل من قضايامع ان القياس مركب منها لامن اقوال الى
 هي اعلم منها لان القول هو المركب مطلقا سواء كان عاما او ناقصا قلت نعم وان كان القول اعلم من القضية
 لكن المراد به ههنا ما يراد في القضية بغيره ما بعد من التسليم واللزوم فتدبر فان قلت القياس قد يتركب

من قولين ايضا فالظاهر ان يقال من قولين فصاعد الشك القمين قلت هذا جمع مستعمل في تعريفات
هذا الفرع فكل جمع شانه كذا فالمراد به ما فوق الواحد اذا كان المراد به في شمل القمين اعني البسيط والركب
ان القياس قيمان بسيط ومركب فالبسيط ما يتركب من قولين فقط كالمثلث والركب ما يتركب من
ثلاثة فافوقها سواء كان موصولا للتابع او مفصلا كما يسمى بيانه وانما قلنا المشهور لان القياس لا يتركب
من اكثر من قولين وما يتركب صورته من اكثر من قولين فهو في الحقيقة اقيسة متعددة لا قياسي واحد
فالركب من الثلاثة قياسا ومن الاربعة اقيسة ثلاثة ومن الخمسة اقيسة اربعة وهكذا وعلى هذا التحقيق
فالجمع بمعنى التشبيه لا غير من قبيل فقد صفت قلوبا متى سلت لفظ متى من ادوات الشون الكلي بمعنى كلما
وبعضهم ورد كلمة اذ يدل متى فاورد عليه بان التعريف لا يكون ما نعا عن اعيانه ولجئ عنه بان
الاهمال منها بمعنى الكلية فلذا عدل المصنف الى صريح متى وضمير سلت راجع الى الاقوال العقولية سواء كان المراد
من ظاهر الاقوال العقولية والملفوظة لا يقال اذا كان المراد من ظاهرها الملفوظة ومن ضميرها الملفوظة
يلزم ان لا يكون الضمير عين مرجعه لانا نقول هذا جائز بطريق الاستدلال كما سبق والمراد من العلم لا الزمان
والقبول القلبي فان قلت لعدا قوله متى سلت ولديك بقوله من اقوال لزم عنها قلت ليشمل تعريف
القياس الصادق المقدم مثال الصادق معلوم ومثال الكاذب كل انت حمار وكل حمار جبر فان هاتين
القيستين وان كذبتا الا انها بحيث لو سلمنا لزم عنها ان كل انت حمار ومثال الصادق بعضها
زيد حمار وكل حمار ناهق ينتج ان زيدا ناهق لزم عنها يخرج به الاستفراغ الناقص مثل كل حيوان يجر فكذلك
الاسفل عند المضع لان الحيوان اما انت واما قيس واما بقل واما بقيل غير ذلك وكل هذا يخرج فكذلك
الاسفل عند المضع لانه لا يلزم منه النتيجة لان هذا الاستفراغ ناقص لان التمساح يخرج فكذلك الاسفل عند المضع
لانه لا يلزم وايضا يخرج به التمثيل الغير منصوص العلة مثل النبيذ كالحمر والحمر حرام لا كالكراهة فالنبيذ حرام
فهذا ليس بقياس لانه لا يلزم عنه النتيجة لان عليه الكراهة لغيره غير معلوم ولا منصوص وانما قيل الاستدلال
بالناقص والتمثيل غير المنصوص العلة لان الاستفراغ الناقص قياسي مقسم داخل في التعريف مثل الفصل ما ناهق
او هو او تراب او ما والنار جوهر والهواء جوهر والتراب جوهر والماء جوهر فنتج ان العنصر جوهر

فهذا قياس مقسم متحد النتيجة داخل في التعريف والتمثيل المنصوص العلة ايضا قياس مثل اللواطة
حرام لانه اذى وكل اذى حرام بقوله تعالى تلونك عن المحض قل مواذى فاللواطة حرام لانه اذى
عنها وكذا ضمير لانه اذى حرام الى الاقوال العقولية فلا يلزم تفكيك الضمير والانتشار في الضمير والفهم
من كلام المحقق في شرح التسمية انها راجعان الى الاقوال الملفوظة وفي سلت الى العقول وامر التفكيك
اسهل خرج به ما لا يلزم لانه اذى حرام بل بمقدمة اجنبية غريبة كما في القياس المساوي وهو ما يتركب من قضيتين
متعلقين بحول ولهما يكون موضوع الاخرى بشرط اتحاد المحولين كقولنا كل مساوي مساوي لمعناها
يستلزم ان مساوي ككن لانها بل بوسطه مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي مساوي مساوي
لذلك الشيء فلذا لم يحقق هذا الاستلزام الا حيث يصدق في هذا المقدمة مثل الدرة في الحبة والحبة في البيت
فالدرة في البيت لان ما في الشيء الذي في اخر يكون فيه واما اذ لم يصدق في تلك المقدمة لم يحصل منه النتيجة
مثل نصف لبن ونصف فح لا نصف النصف لا يكون نصف بل ربعا فان قلت اخرج القياس المساوي من
التعريف لا يكون التعريف جامع لان من افراد القياس كما يفهم من اسمه قلت لا نعم من افراد القياس
وسميته قياس جاز على طريق الاستعارة المصنوعة لانه مشابه للقياس في الصورة والمعروف هو لقياسه في
فلا يضر خروجه من التعريف بل يجب الخروج والالزام ان يكون التعريف اعم واعلم ان المقدمة الاجنبية تكون
دائما كبرى النتيجة الحاصلة من القياس الاول فينتج لفظ علم منه ان القياس المساوي مركب دائما لا بسيط مساوي
لبن مساوي قياسا وينتج ان مساوي المساوي في فعمل هذه النتيجة صغرى والمقدمة الاجنبية كبرى
هذا ان مساوي المساوي وكل مساوي المساوي مساوي مساوي فانت قلت الفرق بينهما انه ان التمساح
قياس مساوي كما سبق مثاله وان تقارن قياسي غير متعارف مثل مساوي و و فينتج ان مساوي
في هذا قياس قضعي لانتاج بلا احتياج الى مقدمة غريبة منه لا شكل اربعة وتفصيل في الرسالة
الموسومية واوضحنا في شرحنا عليه فاجمع اليها قول اخر مغاير لكل واحدة من المقدمات والاكاذيب
ومصادرة على المطلوب وههناك في القياس كاستلزامي واعتراض على هذا التعريف من وجوه الاول اذ ذكر
اللزوم يفيد قوله من مستدر كالتفيد مفاده واجيب بان ذكر تنصيص على كون الشرطية لزوميه ان الشان

ان قوله من سلمت يخرج القياس المساوات لان مقدمه كمال مسلم لم يلزم منها النتيجة تارة يلزم
وتارة لم يلزم منها فيخرج القياس المساوات بكلمة مني فلا حاجة الى قوله لذاتها في الاخراج فيكون مستك
واجب ايضا بان الاخراج حتى فزاد قوله لذاتها انما هو للماخفي الثالث ان هذا التعريف غير جامع لافزاده
لانه لا يشمل قوله كل انسان وكل انسان حيوان يخرج ان كل انسان حيوان لان النتيجة فيها عين احد المتضمنين
فيخرج عن تعريف القياس بقوله قول اخر مع انه قياس واجيب باننا لا نسلم انه قياس كيف وحمل الشيء على
نفسه غير مفيد ولو سلم فالنتيجة بغيرها انها مجردة عن التعريفات فيغير نفسها باعتبار القرآن المقدس
الاخرى الرابع ان هذا التعريف غير مانع عن اعيانه لانه يصدر في القضايا المركبة الوجهة بالنسبة
الى عكسها فانه يصدر في علمها انه قول مؤلف مع انها ليست بقياس واجيب بان المراد من الاقوال
القضايا التفصيلية والقضايا الوجهة المركبة ليست باقوال تفصيلية بل احدهما والاخر اجالية
فخرج الوجهة بقوله اقوال ولو سلم عموم الاقوال منها فالمراد من اللزوم بطريق النظر وبطريق الحكمة
بان يخرج كالدمن من مطلق المشعور به من وجه الى مباديه ثم يخرج بينهما ويرتب ويصور بصور الحكم
فينقل منها الى الحكم ان المراد من الاستلزام الواقع في تعريف التعريف ما يكون على وجه النظر والكتاب
وانما اطلق اللزوم لم يفيد بفيد بطريق النظر فيها اعتمادا على شدة كون القياس والتعريف من قب
النظر فيخرج الوجهة بقوله لزم لان استلزامها لعمومها ليس بطريق النظر بل بدهة فلا اشكال لما سن
ان هذا التعريف لا يتناول في الدليل الاول من الدلالة والافيد على حد واحد لانه لما كان الدليل الاول
مفيدا للعلم بالمطكان الدليل الثاني والثالث الى غير ذلك غير مفيد للعلم بذلك لخط والالزم تحصيل العلم
وهو بطريق تعريف القياس الدليل الثالث والثالث وغيره بقوله لزم عنها لذاتها قول اخر مع انه من اول
المعرف واجيب بان هذا انما يرد لولم يكن الطريق مشخصة فلا يرد لان ما بعد الدليل الاول فيفيد العلم
للمبدء لذلك لطفه لزم تحصيل العلم فيدخل في التعريف ولو سلم فلا يضر خروجه لان ما بعد الدليل
الاول ليس بدليل حقيق بل فرضا ومجازا والمعرف هو الدليل الحقيقي والقياس لاصل ان هذا التعريف
على القياس المركب من المقدمة التي هي مدخل في الاستلزام ومن غير ما التزم لادخل فيها الاستلزام مع انه

ليس بدليل وقياس لان المركب من الداخل والخارج خارج في التعريف غير مانع واجيب بان النتيجة
من لزومها ان يكون لكل واحد منها مدخل في اللزوم وحمل التعريف للتبادر واجيب فيكون مانعا
النقض خارجا عن التعريف لان مقدم مدخلية الواحد منها في اللزوم ولو سلم الدخول فيه فهو من
الافراد المقدمة المستدركة المضمومة اليه كالحجر المضمومة الى جنب زيد لا يخرج زيد عن الانسان فكذا هذه
المقدمة المستدركة لا يخرج الدليل عن الدليلية السابعة انه اذا كان المراد من الاقوال القضايا بالفعل خرج
القياس من مقدمتها الشعر ليست بقضايا بالفعل واذا كان المراد منها ما هو اعلم من الفعل والقول
في تعريف القياس القضية الشرعية المستدركة لعمومها واجيب بان مقدمتها الشرعية وان لم تكن قضايا بالفعل
وليس فيها حكم في نفس الامر لكونها قضايا بالقوة ولها حكم على تقدير التسليم فيفيد الحزم على هذا الطريق
فيدخل في تعريف القياس لشمري وبهذا اندفع الاعتراض بخروج الخطابة عن التعريف الثاني ان هذا التعريف
غير جامع لانه لا يصدر في علمها على ما عدا الشكل الاول لان انتاج ما عده ليس لذاته بل بطريق الخلف والافراض
والعكس على ما بين في المطولات فيخرج عن تعريف القياس بفيد لذاتها بان انتاج ما عده واستلزام النتيجة
ليس بالذات لكن الاستلزام الذاتي لما كان خفيا بين بطريق ثالث بخلاف قياس كسأ و فانه لا يتركف
النتيجة بدون المقدمة الغربية قد هذه البشارة وكن من الشاكرين فان امثالها من سوانح الزمان وكثيرا ما
يجعل الزمان عن اذهان الناس واعلم ان استلزام الدليل للنتيجة بطريق جديد العادة عن اهل السنة يعني
انه عادة الله تعالى جرت بحلق العلم للنتيجة عند نظر الصحيح واستحضار مقدم القياس على كثر الخط المعيرة
ولو شاء الله لم يختلف عند الحكماء انه بطريق الاعداد والاضطرار عند نظر الصحيح وعند المعنى بطريق
التوليد بمعنى ان ترتيب مقدم فعل المستدل بالمباشرة واستلزام النتيجة اثر مرتب على ضده فيكون فعلا
بالتوليد وعند الامام الرازي انه بطريق اللزوم واعتراض على الامام انه اراد باللزوم للمبادي يخرج
الامذهب اهل السنة وان اراد به اللزوم الذاتي فيه فيرجع الى قول الحكماء ويمكن اختيار القول الثاني في هذا وان
لاستلزام الذاتي بين الاشياء لا ينكر عند الاشاعرة وهذا لا يوجب كونه متنا مشطرا انه تعالى مختار ايضا في اعطاء
العلم للنتيجة واعداء اعطاه سببه وهو نظر الصحيح واعلم ان المراد من القول اخر النتيجة لكن هذا القول لا يرضى

قبل الشروع في الاستدلال دعوى وبعد الشروع فيه وقيل تحصيله سمي مطلوباً وبعد تكيل الاستدلال سمي
نتيجة وهو القياس أما اقتران وهذا شروع في التقسيم بعد التعريف ليكون اوقع في النفوس فقدم
الاقتران مع ان مفهومه عدمي ومفهوم الاستثنائي وجودي كما سيأتي لان الاقتران هو اكثر الشايخ
الاستعمال والعموم لانه يتركب من كليتين والشرطية عند المحققين بخلاف الاستثنائي والاقتران لما لا يكون
عين النتيجة او نقيضها مذكور في القياس بالفعل اي بصورته وان كان مذكوراً في عبارته يسمى اقتراناً
لاقتران الحدود الثلاثة او لانه جمع المقدمات فيه يحرف دل على الاقتران والجمع بخلاف الاستثنائي كقولنا
كل جسم وهو ما يقبل الانقسام طولاً وعرضاً وعمقا وهل يكفي في الجملة الجزان الغير المحيزان ام لا بل ان
الثلاثة او من الاربعة او من الثمانية في خلاف مشهور في الكتب الكلامية مؤلف وقد عرفت معناها وكل ما هو
محدث اي بالزمان وهو ما المدة سبق وتقدم على وجوده زماناً او بالذات وهو ما المدة سبق
على وجوده ذاتاً بمعنى احتياج المتأخر للتقدم كقوله في السقا في الباري تعالى وهو المسمى
فكل جسم محدث وهذه النتيجة ليست بمذكورة بالفعل بالقياس نقيضها ولا بتقسيمها بل بالمادة على ما لا يخفى
واما استثنائي سمي به لانها على حروف الاستثنا وهو كمن فده المنطقيون من حروف الاستثنا حقيقة لان
نظرهم الى المتأخر في النفيون فان عندهم من حروف الاستثنا مجاز الاحقية وهو ما يكون غير النتيجة
او نقيضها مذكور في بصورته وهيئته لا بحقيقته لانها في القياس عار عن المحر والنتيجة مثله عليه
فلا يكون عينها حقيقة على ما عرفت وسجي تفصيله كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فالنهار موجود فان النتيجة فيه اعني النهار موجود مذكورة في القياس بصورته فالنهار
الاول اعني ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا لكن الشمس طالعة مقدمة
واضحة فالمراد بالواضحة استثنائي عن المقدم كاسياني والركب من المقدمات كقوله استثنائي لكن النهار ليس
بموجود فالشمس ليست بطالعة فان نقيض النتيجة مذكور في القياس بالفعل اعني الشمس طالعة فقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مقدمة شرطية وقولنا لكن النهار ليس موجود مقدمة
والمراد بالرافعة استثنائي نقيض التام والركب من المقدمات قياس استثنائي لا يقال للمركب القياس استثنائي

قياساً كما هو المفهوم من التعريف لان النتيجة ليس قولاً اخر بل هو جزء القياس فالتقسيم باطل لانه تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياساً كما هو الظاهر من التقسيم فتعريف القياس باطل لانه لا يدل عليه
لانه يخرج بقوله قول اخر لانا نقول بخلاف الثاني ونجيب بان النتيجة فيه قول اخر ومغايرة للمذكور
القياس لان النتيجة لا يمكن ان يكون عينها في القياس لانه ان يكون عين احد المقدمتين ولان يكون جزء
من احديةما والا لكان العلم بالنتيجة مقدماً على العلم بالقياس من مرتبة او مرتبتين فلهذا ان النتيجة عينها
حقيقة او المذكور في القياس لا حكم فيه لانه وقع طرفاً من الشرطية فلا حكم فيه والنتيجة قضية مستقلة
فيها حكم فتغايرنا في التعريف والتقسيم صحيحاً فلا شك في الكبر بين مقدمتي القياس التكرار المادة التي
واحدة كانت او كثيرة وللمقدمة معان كثيرة كما سبق لكن المراد منها ما جعلت جزء قياساً ووجه لا يقال
الحدا الاوسط ليس بمكرر بين المقدمتين بل بين الموضوع والمحمول وبين المقدم والتأخر فلا يبعد قوله بين مقدمتي
القياس بظاهر لانا نقول في الكلام اما مجازاً وفي اي بين طرفي مقدمتي القياس او مجازاً من سبيل آخر
ذكر الكل واردة ليجز بان يراد من المقدمتين طرفان فصلاً عما حال وان كان مع الفاء اذ هو الحقيقة
داخل على العامل المضمرك في قوله اخذت بدهمه فصاعداً اي ذهب الثمن صاعداً اي زاد على الدرهم
والتقدير ههنا زد على المقدمتين صاعداً عليها او يذهب المقدمتان صاعداً فلا وجه لما في شرح الفخر
لان كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المظلم وقوله وبين مقدمتي إشارة الى القياس البسيط وقوله فصاعداً
إشارة الى القياس المركب كما عرفت وسجي تفصيله ان الله تعالى سمي هذا اوسطاً لوسط بين طرفي المطلوب
فان قلت التوسط ليس في الشكل الاول والرابع دون الثالث قلت يكفي في وجه التسمية وجود في المقدمتين
والايجاز يكون موجوداً في الكل ونقول لان كمال الباقية راجعة الى الشكل الاول فلا شك لانه هو الحقيقة مع
وقصر من الحاجب عليه في مختصر المنتهى فلا شك وان علم ان الغرض من الحد الاوسط ارتباط احد المقدمتين بالآخر
فلولا كبر ريبين المقدمتين لم يكن بينهما ارتباط ولم تكن النسبة بينهما لشيء واحد فلا جمل ذلك كانت اظهر
مقياساً اربعة في اللفظ وثلاثة في المعنى وموضوع المسمى حد اصغر لاني القالب لافراد من المحمول
فيكون اصغر ومحمولة سمي حد اكبر لان القالب اكثر افراداً فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر سمي

الصغرى لانها صاحبة الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لانها صاحبة الاكبر واعلم ان هذه الاسامي مبنية
على التشبيه بفعل الافراد الجزا وكثيرها الكثير فيكون استعمال الاصغر والاكبر والصغرى والكبرى على ضربين
الاستعارة المصروفة في الاصل ثم صار كل منها حقيقة عرفية فان قلت يتناول استعمال الافراد الشرطي
بل يختص بالافراد التي لا اول ان يبدل الموضوع والمحمول بالمحكوم عليه وبه ليعلم الحمل والشرطي قلت يتناول
واحال الشرطي عليه ويمكن ان يعمد للموضوع والمحمول من الحقيقة والاعتباري على ما سبق تذكر فان قلت هذه الاسامي
صنع بتفضيل وهي مشروطة بالاستعمال باعد الاشياء الثلاثة الالف واللام ومن الاضافة وهما اسمي الكبر
فكيفية استعمالها ههنا قلت هذه الاسامي ليست بصنع تفضيل ههنا بل اعلام فلا ضير في ترك الشرط ولو لم
فيجوز ان يكون كلمة من مفرد كافي الله اكبر لكن فيه ضعف وهيهات التاليف الهيئته الحاصلة من التاليف لا
من قبيل سجود السهو من الصغرى والكبرى صلة التاليف ومن دخلة على المادة يسمى شكلا يجوز تذكير سمي
وثانيته لان بين المذكور الموت والشكل في اللغة الهيئته التي تحصل من احاطة الحد الواحد والحدود المتعددة
في الاصطلاح هيئته تحصل من اقران الصغرى والكبرى شبه الهيئته المعنوية بالهيئته الحسية ثم استعمالها في الهيئته
الحسية في الهيئته المعنوية على طريق استعارة المصروفة الاصلية كافي رايت اسدا في المنام ثم صار حقيقة
عرفية ولا اشكال اربعة فان قلت لمقال ولا اشكال ولم يقل وهو مع ان المقام الضمير اسبق مرجعه بل هو
قلت تنبيه على العدد في الوله الاوله وهو حصص عقل لا يجوز العقل فسمي اخر كما نطلع عليه وقد حفتنا
انحصر باقسامه فيما سبوا لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو هذا الضمير
راجع الى القياس الحاصل من كون الحد الاوسط محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى ان رجح الضمير لا يجب
ان يكون معر ما بل يجوز ان يكون ضميا او راجع الى الحد الاوسط فيجب ان يكون المضاف المقدر اليه في
طرفي الحد اي فهو معنى صاحب الاوسط وفي طرف الكبرى فهو هذا الشكل الاول واعتراض ابن سينا على
الشكل الاول بان المعتبر عنده هو هذا الكل مع الاول طالما كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
تقابل المراد بالمحمول المفهوم وبالموضوع الذات وما صدق عليه فلا يتكرر الحد الاوسط فيه فلا يثبت
واسم هذا الاشكال غايه استغناء واجب بان التكرار في العنوان كاف في دلالتناج فلا اشكال وفيه شيء مذكور

وايضا يحمل على من ذهب لتقديم لان المراد بالموضوع ايضا المفهوم عندهم كما سبق فذكر الحد الاوسط
وهذا الجواب قريب من الصواب وافول لو لوحظ معنى القضايا المحصورة على الوجه الذي حقق في تحقيق المحصور
لرب هذا الاشكال على من ذهب لتأخير من فان معانيها ان الافراد التي يصدق عليها عنوان الموضوع يصدق
عليها عنوان المحمول فيتركب فلا اشكال وان اردت كمال التوضيح فارجع الى شرح الشمسية للقطب وان كان
بالعكس ان كان الحد الاوسط ملائسا بعكس الشكل الاول بان يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فليبر
المراد بالعكس العكس المنطوق بل اللغوي وهو المعتبر في الفارسية فهو الشكل الرابع توجه هذا الضمير وما بعد من
الضمير من مثل ما مر فقدمه لطلب الاختصار وقدم الثالث لما سببه بالراجع كقولنا كل انسان حيوان وكل
ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وان كان فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الثالث كقولنا كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق والشكل الثالث لا ينجح لاجزئيا وان كان محمولا فيهما فهو الثالث كقولنا
كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان فلا شيء من الحيوان فلا شيء من الانسان فقلت هذه التعاريف
الاربعة غير جامع لان الشكل الاول ما يكون متعلق بمحمول الصغرى موضوعا في الكبرى فتعريف الشكل الاول
لا يشمل اليه محمولات مساو للناطق والناطق بشر فكل انسان بشر وكذا لا يشمل تعريف الشكل الثاني ما يكون
متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى مثل الانسان مساو للناطق ولا شيء من الناطق فكل انسان
بساو للناطق وكذا لا يشمل تعريف الثالث ما يكون متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى مثل كل مساو
للشئ ناطق وكل بشر انسان فبعض مساو للناطق انسان وكذا تعريف الشكل الرابع لا يشمل ما يكون متعلق بموضوع
الصغرى محمولا في الكبرى محمول مساو للبشر ناطق وكل انسان بشر فبعض مساو للناطق انسان مع ان كلامنا
من افراد المعرفة فيكون التعريف اربعة باطله لكونها تعريفا بالاختصاص قلت نعم لكن يجب تخصيص كل من
المعارف بالمعارف فان لاقيسة والا كما قال فيمان متعارف وغير متعارف ففرض المتعارف تعريف المتعارف
وتركي غير المتعارف لحد من شئ به كما ينبغي عنه ففكون التعريفات جامعة ومساوية للمعارف وتفضيل
غير المعارف وما يطوى احد مفهومة من لاقيسة في الرسالة الموسوية وشرحنا عليه فارجع بالبصر
فان قلت لدرجته الاشكال اربعة على هذا الترتيب بان يجعل ما يكون محمول الصغرى موضوعا في الكبرى

وما يكون محمول الصغرى محمولاً في الكبرى ثانياً وهكذا ولما لم ينكسر الترتيب قلت إشارة وتنبها إلى تفاوت
الاشكال الاربعه في القوة والضعف فالاول افضلها وافوها فجعل في المرتبة الاولى وافوها عن ما عداها
من وجوه احدهما انه ينتج المطلب الاربعه اعني الوجبة الكلية والاشكال الكلية والموجب الجزئي والسالب الكلية
التي هي شرف القضايا وثانيها ان استلزامه قريب من الصنيع يكاد الذهن الصحيح يدركه باول وهله من غير
احتياج الى فكر روي لانه على النظم الصنيعي الذي هو الانتقال من موضوع المطال الاوسط ثم منه الى المحمول
فيلزم الانتقال من موضوع المطلوب الى محموله وثالثها ان كثير الودود والاستعمال في السنة من عند به
وكلام من يوثق عليه ثم وضع الشكل الثلث لانه قريب في الشكل الاول لمشاركته اياه في صفاته وهي اشرف
للمقدمتين لانها مشتملة على الموضوع الذي هو الذات واما الكبرى فهي مشتملة على المحمول الذي هو الصفة
والذات اشرف من الصفة والمشملة على الاشرف اشرف فلم هذا كان الشكل ثانياً للاول ان قيل الثالث ينتج
بمخلاف الثاني فانه لا ينتج الا السلب فلما فضل الكلية على الجزئية اكثر من فضل الايجاب على السلب لان السلب
ما هو في قوة الايجاب كالسلب المحمول وليس من الجز في ما هو في قوة الكلية ثم وضع الشكل الثالث لانه لا يشارك
لشركته اياه في كبراه وهي اخص من الصغرى ثم وضع الرابع لمخالفته الاول في مقدمته مع انه في كبراه
الاربعه المذكورة في كتب المنطق فان قلت لاحاجة الى هذا القول بل زائد لا طائل تحته خصوصاً في المتن الجزئي
المختص بقوله والاشكال الاربعه قلت لما وقع الاختلاف في كون الاشكال ثلثة ام اربعة حيث يقع
الفارابي وابن سينا والغزالي وجالينوس الشكل الرابع وعدوا الاشكال ثلثة وذكر الامام الرازي ومن معه
اياه وعدوا الاشكال اربعة كان المقام مقام التأكيد فكر للصكون اربعة دفعا لتوهم كونها ثلثة وان كان
هذا المذهب المتأخرين لان هذا المتن المتأخرين ثم نبه على اعطاط رتبته وسفل رتبته فقال والشكل الرابع
بعيد عن الصنيع جداً فامسار الامتناع غلط للمقدمين في الاشكال وترلو ابعث عن الطبع منزلة الاشكال الحقيقي
وليس كذلك ولحمل الكاد المتقدمين على المبالغة ارفع لاختلافها التزاع لفظيا وهو غير مناسب لانه
ينشأ من الجهل العربيين وتخفيفها ووجه بعد انتحالها للمقريب عن الطبع وكل من قاله فهو بعيد
وايهما كانت الاشكال ثلثة موجودة في القرآن دون الرابع اما وجود الشكل فيه ففي اجتماع ابراهيم

فان كان في قوله تعالى
فان كان في قوله تعالى
فان كان في قوله تعالى

الله على غرود المعين بقوله تعالى فاما الله ياتي بالشمس من المشرق فان بها من المغرب وكل من لا يتدبر ان ياتي
بالشمس من المغرب فيسبب ينتج من الاول فانه ليس بواجب واما وجود الثاني فيه ففي استدلال الجليل ايضا بالادلة
على عدم الوهنية النجم والشمس والقمر فلو كانت على البيل راي كوكبا قال هذا راي فلما افل قال لا احب
الافليس فانه في قوله تعالى هذا الكواكب اقل وليس راي باقل ينتج من الثاني هذا الكواكب ليس راي وقس عليه
القمر والشمس الايتين واما وجود الثالث فيه ففي زادا الله على اليهود القائلين انزل الله على بشر من شيء
وهو سلب كل بقوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس فان تضم من الثالث
بان ينزل موسى عليه السلام بشر موسى عليه السلام انزل الكتاب ينتج من الثالث بعض البشر انزل عليه الكتاب
واما النتيجة بشر انزل عليه الكتاب وهي مملوكة في قوله الجزئية ولذا قلنا في النتيجة بعض البشر انزل عليه الكتاب
وهي تقيض قول الكفرة وما انزل الله على بشر من شيء والذي له طبع سليم والطبع والطبيعة مستقيم اي خال من
الاعوجاج وعقل سليم اي خال من شذوذه الوهم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول لانه لغاية قرينة الى القول
بقاد باسقامه الطبع للنتيجة من غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع اعلم انهم اختلفوا في الشكل الرابع
والثالث هل يحتاج في بيان انتاجها الى رد الى الاول ام لا فقل يحتاج لان الاول منتج بنفسه بخلافه فلو قيل
لا يحتاج بل يتبين بذاتها من غير رد الى الاول وبه قال الشهر واري واخذ من الدين الرازي ويؤيده
وجود ثلثته في القرآن واما الفرق بين الثاني والثالث بان الثاني لا يحتاج الى رد بخلاف الثاني فانه
يحتاج الى الرد كما هو الظاهر من كلام المصنف فحكمه محض لا قبل به اللهم الا ان يقال ان التخصيص الذي لا يجب
حصره الحقيقي فذكر المصنف عدم احتياج الثاني اليه واحال عدم احتياج الثالث اليه وطريق رد الثاني
الى الاول عكس الكبير وطريق رد الثالث عكس الصغرى عند من قال بالاحتياج فيهما وطريق رد الرابع مطلقا
اما عكس الترتيب فاما عكس المقدمتين في محل يقبله وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمته بالايجاب
والسلب هذا شرط باعتبار الكيف واما باعتبار الكمية الكبرى اذ لو لم يوجد الشر الاول لزم
الاختلاف الموجب للمقدمة وهو صدق القياس الوارد على صورة واحدة مع ايجاب النتيجة وانعراج
سلبها واما عند ايجاب المقدمتين فكفون كل اشياء حيوان وكل ناصو حيوان فالاجاب حق ولو قلنا

وكل فرس حيوان فالسلب حق واما عند سلبها فكقولنا الاشئ من حجر ولاشئ من الفرس ^{مخرج} فالحق
السلب ولو قلنا ولاشئ من الناحق فالحق الايجاب وكذا لو لم يوجد الشرط الثاني لزم الاختلاف في موجب
للعلم فلا ان الكبرى لوله يكن كلية كانت جزئية ولو كانت جزئية فلما ان تكون موجبة او سالبة واياما
يتحقق الاختلاف للموجب للعلم اما عند الايجاب فلنصدق قولنا الاشئ من الاشئ بفرس وبعض الحيوان فرس
والصادق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض الصاهل فرس كان الصادق السلب واما عند السلب فلنصدق قولنا
كل اشئ حيوان وبعض ليس بفرس حيوان والصادق الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى بعض ليس بفرس حيوان ونكح السلب
فذكر نفس الشرط الاول والثاني وترك الشرط الثاني لان مقصوده انما هو بيان استيفاء قسم الاول وشرطه
دون ما عداه وانما ذكره استطرادا واعتراضا على الشرط الاول بان الشكل الثاني قد يتبع بدون الاختلاف كما
بينه الـ حجة المزعومة في اخر تقرير الغوانين بان قوله تعالى ان خير من اشأ جرت القوى الامين اشار الى ان
الشكل الثاني احد مقدمتيه مضمونة بتقريره موسى عليه السلام هو خير من اشأ جرت القوى الامين وكل من استأجرت
القوى الامين ينتج موسى عليه السلام خير من اشأ جرت فيكون المقدم المذكورة في الآية كبرى والمطلوبة الصغرى
فالقياس من الشكل الثاني مع ان شرطه مفقود وهو الاختلاف في قايجه واجيب بان ما ذكر في كتب المنطق من ان
مطلقا انما هو بشرط الاستعداد والاصل الانتاج وضروبه النتيجة من الشكل الثاني اربعة كالاول فالاول من كليتين والشرط
موجبة مثاله كل غائب مجهول الصفة وكل ما يقع ليس بمجهول الصفة ينتج كل غائب لا يقع بيعة الثانية كليتين
والكبرى موجبة مثاله كل غائب ليس بمعلوم الصفة وكل ما يقع بيعة فهو معلوم الصفة ينتج كل غائب لا يقع
بيعة الثالثة من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى مثاله بعض الغائب مجهول الصفة وكل ما يقع
بيعه ليس بمجهول الصفة ينتج فبعض الغائب يقع بيعة الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
مثاله بعض الغائب ليس بمعلوم الصفة وكل ما يقع بيعة معلوم الصفة ينتج فبعض الغائب لا يقع
بيعة وهكذا مثل بن الحاجب لكن انما يقع على مذهب الشافعي الذي يمنع بيع الغائب لا واما الشكل الثالث
فيشرط في انتاجه احران احدهما ايجابا الصغرى والثانية كلية احدى المقدمتين لانه لو لم يوجد هذا
الشكل لزم الاختلاف للموجب للعلم كما بين في المطولات وضروبه النتيجة ستة الاول من موجبتين كليتين

ينتج موجبة جزئية مثاله كل من مفتت وكل من يروي ينتج بعض المفتت يروي الثاني من موجبتين والصغرى
جزئية مثاله بعض البر مفتت وكل من يروي ينتج بعض المفتت يروي وجعل هذا الضرب ثانيا وهو طريق بن
الحاجب وجماعه وجعل الكاتبى ومتبوعه ثانيا وضرب هذا الشكل من كليتين والكبرى سالبة واخر من بعض الفضل
ما قبل بن الحاجب وهو الظاهر الثالث من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى مثاله كل من مفتت وبعض
البر يروي ينتج بعض المفتت يروي الرابع من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله
كل من مفتت وكل لا يبيع يحسنه متفاضلا ينتج بعض المفتت يروي الخامس من موجبة جزئية صغرى وثانية
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله بعض البر مفتتات وكل من لا يبيع يحسنه متفاضلا ينتج بعض البر لا يبيع يحسنه
متفاضلا السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية مثاله كل من مفتت وبعض
البر لا يبيع يحسنه متفاضلا ينتج بعض المفتت لا يبيع يحسنه متفاضلا فعلم من هذا ان الشكل الثاني ينتج
الجزئية لكن الثلاثة الاول موجبة جزئية والثلاثة الاخيرة سالبة جزئية واما الشكل الرابع فشرطه وضروبه
ففرغ عنه ومحال بالمطولات لعدم عند بعض ولبعد عند بعض اخر والشكل الاول هو الذي جعل معيارا للبر
اي الى العيار والوزن كونه على النظم الطبيعي كما بين فتورده الفاجو شرط محدوف تقديره ان يعمل معيار
المعلوم فحين تورد مذهبنا اي في هذه الرسالة او في هذا المقام منها ليعمل دستور بعلم الدال وهو لا يقع والنتج
جائز قال لا ختمى بمعنى الاصل والقانون وقد يطلو على الوزير اعظم والمراد منها المعنى الاول ويمكن
ان يعمل على الثاني مجازا وما قال الشراح في تفسيره اي مرجعا يكتفى به حاصل المعنى ويستتبع منه المط في بعض
وينتج والمال واحد واعتراض عليه بان البديهي لا تكون مسئلة من العلوم اذ المسئلة ما يبرهن عليها في العلم
ولاشئ من البديهي ما يبرهن عليها في فاستاج من الشكل الثاني ولاشئ من المسئلة بديهي ولاشئ من البديهي
بمستعمل ومسئلة انتج الشكل الاول بديهي فكيف يعمل مسئلة فاعلم ان يكون دستور في العلم واجيب بان
هذا سبني على مذهب من جوز كون البديهي مسئلة والتعريف السابق اما مبني على مذهب من لم يجوز واما مبني
على تخصيص المعنى بالمسئلة النظرية واما مبني على حذف القيد والشرط في التعريف فالحاصل ان المسئلة ما يبرهن
عليها في العلوم وان كانت نظرية ويمكن ان يجاب بان هذا ليس مسئلة من العلوم وانما ذكرته لبيان

توقف الاشكال الباقية عليه توضيحها واعتراض عليه ايضا بان هذا الشكل لا ينتج فضلا عن ان يكون املا
ومرجعا لانه لو لم ينتج لزم الدور وبما انه ان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالكبرى والاول موقوف على
العلم بالدليل واجزائه واما ان العلم بالكبرى موقوف على العلم بالنتيجة لانه لو لم يعلم ان زيد حيوان
لم يعلم صحة كل انتاج حيوان واجيب عنه ايضا بان تناقض حتى التوقف يندفع الدليل بان الموقوف على العلم بالكبرى
هو العلم بالنتيجة التي هي ثبوت لذات اصغر من حيث هو ذات الاصغر موقوف على ثبوت الكبرى جميع افراد الاصل
من حيث انها افراد الاوسط وهذا موقوف على ثبوت الكبرى لذات الاصغر منها من افراد الاوسط لا من حيث
انها ذات الاصغر والحاصل ان النتيجة من حيث ذاتها مع قطع النظر عن دخول موضوعها تحت وصفها لا وسط
موقوف على الكبرى وهي موقوفة على الجزئيات الداخلة فيها من حيث الاوسط لا من حيث ذاتها فلا يلزم ذلك
عند اختلاف جمعي التوقف وشرط انتاجه اي الشكل الاول بحسب كيف ايجاب الصغرى وبحسب الكلية الكبرى
وبحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا يكون ممكنين بل من القضايا الاحكام عشر من الضرورية والدائمة والمنشقة
العامة وخاصة الا غير ذلك مما ثبتت في المطولات ولم يتعرض المصنف لشرحها لانه في هذه الرسالة مختص
على بيان المطلقات فان قلت من شروط المطلقات ايضا تكرار الحد الاوسط اوله يكرر لم يقدر لكونه الا
الى الاكبر فلا يحصل الانتاج قلت نعم لان هذا الشرط مشترك بين جميع لاقيسة والاشكال من تعريفات
ومن قول المكرر بين مقدمي تسمى حدا اوسط ولهذا لم يتعرض واذا بيان الشروط خاصة لكل شكل
فان قلت شريك الباري متصور في الذهن وكل متصور فيه موجود في شريك الباري موجود في الذهن
والذهن موجود في الخارج لان النفس جميع فوقها من الوجودات الخارجية فينتج بعد الاستطاعة الحد الاوسط
ان شريك الباري موجود في الخارج وهو باطل مع شرائط القياس موجود فيه قلت لا سلم ان جميع شرائط
موجود فيه فكيف ومن شرائط تكرار الحد الاوسط كما عرفت ولم يوجد ههنا لان الوجود المذكور في
الصغرى الموجود الذهني وفي الكبرى الموجود الخارجي وهما غير ان فلم يتكرر الحد الاوسط ولذا لم ينتج
وفيه ضعفان الوجود ليس حدا اوسط لكنه دفعه محل عندنا من هو اهل فان قلت الطلاق موقوف
على النكاح والنكاح موقوف على ان العاقد بن فينتج بعد توسط المقدم اذا الطلاق موقوف

على ان العاقد بن وهو بطلان الطلاق ليس موقوف على اذن الزوج بل الزوج مستقل فيه فلا يجيب وجود
احدهما ان الحد الاوسط غير مكرر بالمراد بالنكاح المذكور في الصغرى وجود النكاح وفي الكبرى صحة النكاح
وهما متغايران فلم يتكرر الحد الاوسط وثانيها انه قياس مسا وان ليس المقدمه الاجنبية بصاحبة قتال
جدا وثالثها ان كبراه ممنوع حينئذ والسند جواز النكاح الفصول وفيه تامل اما شرطية ايجاب الصغرى فلانها
لو كانت سالبة لا يندرج الا صغر تحت الاوسط فلا يتبعها ولا حكم بالاكبر عليها الا صغر فلا يحصل الانتاج
مخولاشي من الانتاج بفرس وكل فرس منهن والاما شرطية الكلية الكبرى فلانها لو كانت جزئية لا يتخلل ان يكون
البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الا صغر فلا يحصل الانتاج ايضا كقولنا كل اشباح حيوان
وبعض اشباح فرس وضرورة النتيجة اربعة اريد فيد بالنتيجة لان الضرب المطلقة مائة لافي الصغرى الشكل الاول
عشرة احتمالات وهي الموجبة الطبيعية والسالبة الطبيعية والموجبة الماهية والسالبة الماهية والموجبة الشخصية
والسالبة الشخصية والموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكذلك كبر
عشر احتمالات هكذا لكن الطبيعة مطلقة غير معتبرة في العلوم والانتاجا فبقى في الصغرى والكبرى ثمانية
والاهلطين راجعتان الى الجزئية فبقى فيهما ستة والشخصيتين راجعتان الى الكلية لانتاجها في كبرى هذا الشكل
مخول هذا زيد وزيد انت انت ينتج هذا انت فيها اربعة فضرنا اربعة في الاربعه فحصل ستة عشر
احتمالا لكن اشتراط ايجاب الصغرى بمقتضى الثمانية وهي ما يكون الصغرى سالبة كلية احد المحصورات
الاربعة وما يكون الصغرى سالبة جزئية والكبرى ايضا احدى واشتراط كلية الكبرى اسقط ان مئة الحد
وهي ما يكون الكبرى موجبة جزئية والصغرى احدى الموجبتين وما يكون الكبرى سالبة جزئية والصغرى
ايضا احدى فبقى ضرورة اربعة هي النتيجة الاولى هو المركب من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية والثانوية
كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية لان النتيجة تابعة لاهل المقدمتين والثالث هو المركب
من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة جزئية لما سبق والرابع هو المركب من موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية لاحتمال المستثنى وترتيب الضرر وبناظر الى ترتيب النتائج
في الشرف ونتيجة الضرب الاول اشرف لاجتماع الاشرفين فيها ونتيجة الضرب الثاني اشرف من نتيجة الثالث

لان شرف الكل من وجوه وشرف لا يمتد من واحد ونتيجة الضرب الثالث لها شرف لا يمتد بها ولا شرف في نتيجة
الضرب الرابع فعلة الاشارة الاشارة فالاشرف ويجوز في التقديم اعتبار شرف المقدما والاشارة
المع بقوله الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدد فكل جسم محدّد الضرب الثالث كل جسم مؤلف ولا شئ
من المؤلف بقدير فلا شئ من الجسم بقدير الضرب الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم
حادث الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقدير فبعض الجسم ليس بقدير فقد علم هذا التقرير ان
الطبيعة لا ينتج في كبرى هذا الشكل كقول المحققين ان الشرط انما يلزم الالفية المعينة المركبة في المحصورات واما
اذا كان القياس مركبا من طبيعتين فالشرط انما هو ايجاب الصغرى فقط لا كلية الكبرى كقولنا الانسان نوع وقولنا
كل فالاشارة كلي وفيه نظر لانك قد عرفت ان الشروط المذكورة في جميع الباء انما هي الاطراد لانتاج الاصله
فلا وجه لقوله اصلا هذه ثم تفرغ من بيان الاشكال الاربعة شرع في بيان ما يمتد تركبها فقال القياس
الاقتراي اما مركب من حليتين كما مر مثاله وضروبه وشروطه ولا يرد عليه ان الاقتراي قد يتركب من
اكثر من حليتين كما في الالفية المركبة لان هذا اما مبني على مذهب تحقيق من ان القياس لا يتركب من اكثر
من مقدمتين واما مبني على الاكتفاء بالاقليد دون تحوله واما من مقلتين اي اللزوميتين كما هو المتعارف
لان الظاهر ان القياس المركب عن الاتفاقيتين ليس ينتج وكذا المركب من اللزوميتين والاتفاقيتين اذ لا فائدة
في الاتفاقية فان قلت اذا كان الامر كذلك فالفائدة في البحث عنها وتطويل مباحثها بحيث لا تنضب
قلت ان الاشياء تنكشف باضدادها والشركة بينهما اما في جز تام منها وفي جز غير تام منها اقول نعم
من احدهما غير تام من الاخرى لكن القريب لا الطبع هو الاول ومعنى غير الطبع على انه ينتج في الكراهة
لانه لا يثبت اصلا في الشركة في جز تام منها قول المعقول كقولنا كلما كانت الشمس طالما فالنهار موجود
وكما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالما فالارض مضيئة لان ملزوم
الملزوم ملزوم ومثال الشركة في جز غير تام منها كقولنا كلما كان ارجح فوكلما كان دونه
ومثال الشركة في جز تام من احدهما غير تام من الاخرى كقولنا كلما كان دونه فوكلما كان
ابن دونه وكلما كان دونه ولا يستعمل في الكتب الالفية الاولى وينعقد فيه الاشكال الاربعة وان انكر

لان لا وسط ان كان تاليا في الصغرى مقدم ما في الكبرى فهو الشكل الاول كما ذكر مثاله في المتن وان
كان تاليا فيهما فهو الشكل كقولنا كلما كان ارجح فوكلما كان دونه فليس البتة ارجح وان
فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كان دونه فوكلما كان ارجح فوكلما كان دونه فوكلما كان
مقدم ما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان دونه فوكلما كان ارجح فوكلما كان
كان ارجح فوشرط انتاج هذا الاشكال كما كان في الحليتين من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى في الكم وفي الثالث ايجاب
الصغرى وكلية احدي المقدمتين والرابع احدا من ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او
اختلافهما في الكيف مع كلية احدهما وكذلك عدد ضروريه بالاقية الشكل الرابع فان ضروريه هنا خمسة بالاقية
واعترض على القياس المركب من المتصلتين على هيئته الشكل الاول فان قولنا كلما
ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم ولو اسامهم لتولوا قياس شرطى مركب على هيئة الشكل الاول مع ان النتيجة
فاسدة لان الله تعالى علم الله فيهم خيرا لم يتولوا بل يقبلوا الحق واجيب عنه بوجوه الاول ان المقدمتين
متمماتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ففساده لا يتقارن الشرط والثاني انه لو سلم انهما كليتان
لكن لا يتم انهما لزوميتان والاتفاقية لا تتبع كاعرفت ولو سلم انهما لزوميتان كليتان لكن لا يتم النتيجة
فاسدة بل صحيحة كالمقدمتين لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال
فيكون مثل قولنا لو كان زيد حمارا كان ناهقا فهذا صحيح فكذلك اذا وسم كل هذا محلا لانه كيف يصح ان يستلزم
في كلام الحكم انه قياس اهمل فيه شرط الانتاج مع ان تولوا يستعمل في فصيح الكلام الاكستنائي دون الاقتراي
بل الصواب في الجواب لانهم انهم قياس بل واد على قاعده اللغة من ان كلمة تولوا لا تقا الثاني لا تقا الاول يعني
لو علم الله فيهم خيرا لاسمهم لكن لم يعلم خيرا في الاسماع فلا ينتج ثم ابتداء بقوله ولو اسامهم لتولوا وهو
كلام اخر على لطيفة لولم يخف الله لم يصح يعني ان تولوا الثاني وصليته يعني انهم يتولوا اسمهم وليس معنى
فلا يكون قياسا وان امرهم صورة فكلام الله برى عن مثل هذا القياس فيما نال الله عما يقولون ونظروا
ايضا بقولنا كلما كانت الاربعه موجودة فالثلثة موجودة فكلما كانت الثلثة موجودة فهي في دونه ينتج

فقد علم هذا التقرير ان

كلما كانت الاربعة موجودة في فرد فالنتيجة فاسدة مع القياس صحيح بادته وصورته فالوجه ذلك
 واجيب بان ضمني في كبرى القياس راجع الى الثلاثة فيكون معنى الكبرى كلما كانت الثلاثة موجودة
 فالثلاثة فرد ينتج كلما كانت الاربعة موجودة فالثلاثة فرد وهذا الحق ثابت واما من منفصلين اي
 عناديين كلزوم واللازم في الاتصال وشرط انتاجهما بالقياس بالقياسين وكلية احدهما وصدقها
 لخلوها ونعقد الاشكال الاربعة في هذا القسم ايضا بحسب الطرزين للشاركين ومعتبر فيها شرط الاتحاف
 المتبر في الحليتين واما ايضا ثلاثة لان الشراكة اما في جزئ تام منها او في جزئ غير تام منها او جزئ تام من
 احد ما غير تام من الاخرى لان المصنوع من هذه الاقسام ما يكون الشراكة في جزئ غير تام منها كما قلنا
 عدد فهو اما زوج واما فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد لانه اما تنقسم الى قسمين
 او لا ينقسم ينتج كل عدد فهو اما فرد واما زوج الزوج او زوج الفرد لان الصادق من المنفصل الاول
 ان كان الفردية فهي احدى قسمي النتيجة وان كان الزوجية فهي مختصة في قسمين فيصدق النتيجة المركبة من
 الثلاثة واما من كلية ومتصلة ولا اقسام الاربعة لان المتصلة اما ان يكون صغرى او كبرى واياما كمالا
 اما مع مقدم المتصلة او تاليها الاول نحو كلما كان الفرد وكل والثاني ما يكون المتصلة صغرى وكلية
 والشراكة مع التاكيد قولنا كلما كان هذا الشيء انشا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا الشيء انشا
 فهو حيوان والثالث نحو كلما كان ب فلان كل ا والرابع كل ب وكلما كان ب فلان كل ا وشرط انتاجهما
 المتصلة ونعقد الاشكال الاربعة منه باعتبار مشاركة الكلية والثالث وبصورته في هذا المثال يمكن والشرط
 المتبر في الحليتين معتبر بين المثال والعمليتين مثل يقال في الشكل الثاني كلما كان هذا الشيء انشا فهو حيوان ولا يثبت
 من غير حيوان ينتج كلما كان هذا الشيء انشا فليس غير وقس عليه بقول الباقي واما من كلية ومتصلة هذا
 اقسام الاربعة ايضا والمصنوع منها ما يكون المنفصلة صغرى وكلية كبرى والاشكال المخرج غير تام وهذا القياس
 ثلاثة الاول ما يكون الكلية بعد اجزاء الاتصال ويكون نتيجة التاليف متحدة مثل كل انسان حيوان واما
 وكل ينتج كذا ومعنى هذا القياس المقصود التبع ونظيره ان يكون المنفصلة موجبة كلية مائة المخلوق حقيقة
 ولان ما يكون عدد الكلية بعد اجزاء الاتصال ايضا ويكون نتيجة التاليف مختلفة مثل كل ا واما د واما

وكل مولد وكل فرد ينتج كل ا واما د واما ا ويسمى هذا القياس المقصود مختلفة النتيجة والشرط الثاني
 شرط الحلية والثالث ما يكون عدد الكلية اقل من عدد اجزاء الاتصال ونظيره من الكلية واحدة والمنفصلة
 ذات جزئين كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عدد اما فرد
 واما منقسم بمساويين وشرط صدق منع الخلو بالمعنى الاعم على المنفصلة صغرى فان قلت الزوج
 عدد وكل عدد اما زوج واما فرد فيلزم انقام الزوج الى الزوج والفرد قلت انه من القسم الغير المطبق
 فلا ضرر لئلا ان كادنا في المصنوع مع ان فساد النتيجة ممنوع لانها منفصلة حقيقة فيكون احد جزئها
 صادقا فقطح لا يلزم ما ذكرنا وانما يلزم ان يكون كل من جزئها صادقا وليس كذلك واما منفصلة
 ومتصلة وهذا ايضا اقسام الاربعة والمصنوع ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ويكون النتيجة ايضا
 في جزئ غير تام كقولنا كلما كان الشيء انشا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود ينتج كلما كان هذا الشيء
 انشا فهو اما ابيض واما اسود سك القطب من انقلا لا اشكال الاربعة في هذين القسمين فظاهر شعر
 عدم الانقياد لكن العقل لا يجوز كافي لاف الباقية وان اردنا تفصيل هذا المقام فان جمع المثلومات
 بالاهتمام التام والله المفضل والمنع واما القياس الاستثنائي فدر تفسير القياس الاستثنائي ما
 وما عليه ووجه التسمية فستذكر فالقياس الاستثنائي يكون مركبا دائما من مقدمتين احدهما شرطية
 والاخرى وضع احد جزئها اي اثباته او دفعه ليلزم الوضع الجزاء او دفعه ففي المتصلة ينتج التاكيد
 والرفع الرفع وفي المنفصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس من شرط ثلاثة
 احدها ان يكون الشرطية موجبة وثانيها ان تكون هي لن ومية ان كانت متصلة وثالثها ان
 احدا لا من ا اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية اي الواضحة او الرافعة فقياس الشرطية للوضوح فيه
 ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين النال والالزام انقلا كالدور من اللزوم فبطل اللزوم
 كقولنا ان كان هذا الشيء انشا فهو حيوان لكنه انشا وهذا مركب من مقدمتين الاولى شرطية والثاني واضعة
 اي استثناء عين المقدم ينتج فهو حيوان وهو عين الثاني الصورة واستثناءه فينتج نقيض المقدم ولا
 لزوم وجود اللزوم وبدون اللزوم فبطل اللزوم ايضا ولا ينتج استثناء عين الثاني عين المقدم ولا

وهنا يدعى ان كانت منفصلة

است نقيض المقدم نقيض التالي يجوز ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت
الاخص ولا من انتفاء الاخص انتفاء الاعم واعترض عليه بان هذا انما يصح في مادة عموم المحمول من المحمول
واما في مادة مساواة لا فينتج صوراً من استثناء العين واستثناء النقيض مثل كل كائن حيوان
انسان فهو ناطق لكنه انسان فهو ناطق لكنه ناطق فهو انسان لكنه ليس ناطق فهو ليس انساناً
فقول المتكلمين على اطلاقه ليس بصحيح واجاب الفناي بان نتائج الصور الاربعه مبني على التلازم
بمعنى هذه القضية وان كانت واحدة في الصورة لكنها اشياء في الحقيقة لان واحد من الانسان والناطق
لازم للآخر وملزوم له فالنتائج الاربعه اشياء لطر القضية خاصة مع قطع النظر عن عكسها
مثل كل كائن حيوان ناطق بنوعه عين المقدم فيه عين التالي ونقيض التالي نقيض المقدم وكذلك
عكسها المثال لو كان هذا ناطقاً فهو انسان بنوعه ايضا عين المقدم عين التالي ونقيض التالي نقيض
المقدم كما قال به الفناي وفيه نظر فندبر واجاب المناضل الخشي بان هذا مبني على حصول المادة وهو الاقرب
الى الصواب كقولنا ان كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس حيواناً فهذا قياس مركب من مقدمة شرطية ومن
مقدمة رافعة ينتج فلا يكون انساناً وهذا القياس يسمى قياساً اتصالياً لكون الموضوع فيه اتصالياً
كما قال به ميراث الفهم في تمة التهذيب ان كانت منفصلة قدم تقيسها ووجه تسميتها فلا حاجة الى اعادة
فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر لا امتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر
تخلو بينهما فيكون لهذا النوع نتائج اثنان باعتبار استثناء العين واثنان باعتبار استثناء النقيض كقولنا كل
عدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فهو ليس بزوج لكنه فرد فهو ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد
فهو زوج فلهذا فافهم الجمع بين استثناء العين والنقيض لا امتناع الجمع ولا ينتج استثناء النقيض العين
لعدم امتناع التلوي بينهما ومما فاعلم ان استثناء النقيض العين لا استثناء العين النقيض وقد من
تفصيل في فنون الادب عند ذكر وسمي هذا قياساً اتصالياً كما في تمة التهذيب اعلم ان القياس
اما اقتران واما استثناء متصل والاستثناء المتصل اما ان يستثنى فيه عين المقدم واكثر استثناء
ان يذكر الشرطية باعاً واما ان يستثنى فيه نقيض التالي وكثير استثناء ان يذكر الشرطية بلفظ لو

وايضا ان طريق رد الاستثناء متصل او منفصل الى الاقتران اذا كان المقدم والتالي متبوعين
الموضوع في الشرطية ان يجعل الاستثناء صغري ويجعل على محمول المطلوب على محمول الاستثناء كبري
مثال الاستثناء المتصل الذي يستثنى فيه عين المقدم قولنا ان كان هذا انساناً كان حيواناً
لكنه انسان بنوعه ان كان حيواناً فيقال هذا انسان وكل انسان حيوان ومثال الاستثناء الذي يستثنى
فيه نقيض التالي لو كان هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان بنوعه ان كان انساناً ومثال منه
ان كان هذا فرداً فهو ليس بجماد لكنه جماد بنوعه ان هذا ليس بجماد فيقال هذا جماد وكل جماد ليس بجماد
ومثال الاستثناء المنفصل الذي استثنى فيه عين احد الجزئين هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه
زوج بنوعه فهو ليس بفرد فيقال هذا زوج وكل زوج ليس بفرد ومثال الاستثناء المنفصل الذي استثنى
فيه نقيض احد الجزئين العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج بنوعه ان فرد فيقال هذا ليس بزوج
وكل ما ليس بزوج فهو فرد هذا اذا كان المقدم والتالي متبوعين في الموضوع ولا قاله غير متبوعين
الفناي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة بنوعه فالنهار موجود فيقال
في رده هكذا وجود النهار لازم لطلوع الشمس الموجود وكل ما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو
محقق بنوعه ان وجود النهار محقق وكقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجوداً
لكن الشمس طالعة بنوعه ان الليل ليس بوجوده فيقال في رده هكذا وجود الليل مناف لطلوع الشمس الموجود
وكل ما هو مناف لطلوع الشمس الموجود فهو ليس بمحقق بنوعه ان وجود الليل ليس بوجوده محقق وهذا
هو فيما اذا استثنى عين المقدم واما اذا استثنى نقيض التالي كما اذا قيل في المثال الاول لو كان النهار
موجود بنوعه ان الشمس ليست بطالعة فيقال في رده طلوع ملزم لوجود النهار المنفي وكل ما هو
ملزم لوجود النهار المنفي فهو منفى بنوعه ان طلوع الشمس منفى وكما اذا قيل في المثال الثاني لكن
الشمس ليست بطالعة بنوعه ان الليل موجود فيقال في رده عدم الليل مناف لعدده لطلوع الشمس المحقق
فهو ليس بمحقق واما رد الاقتران الى الاستثناء المتصل فطريقة ان يجعل ثبوت واحد لا وسط الموضوع
المطرد وما والظن انما يستثنى عين المقدم وهذا مطرد كقولك هذا حيوان لانه انسان وكل انسان

حيوان فيقال في رده اليه ان كان هذا اثنا فهو حيوان لكنه اثنا ينتج هذا حيوان وكقولك
هذا جماد وكل جماد ليس بفرس ينتج ان هذا ليس بفرس فيقال في رده اليه ان كان هذا جماد فهو
ليس بفرس لكنه جماد وكقولك هذا ليس بانثا لانه ليس بحيوان وكل ما هو ليس بحيوان بانثا
ان كان هذا ليس بحيوان فهو ليس بانثا لكنه ليس بحيوان واما رد الاقتران الى الاستثنائي
فان يقال ان يرد بين الحد الاوسط وبين منافية والمراد منافا حد الاوسط فيفيض الحد الاكبر
ثم يستثنى عن الحد الاوسط مثاله الاثنان زوج وكل زوج فهو ليس بفرد فنافا الزوج الذي
هو الاوسط انما هو الفرد فنقول الاثنان اما زوج واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد و
نحو الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية فيقال الوضوء اما عبادة واما غير صحيح
بدون النية لكنه عبادة ينتج انه لا تصح بدون النية وهذا الطريق في المنفصلة الحقيقية
وما نتج الجمع واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه عين المقدم الى الاستثنائي المنفصل
فطريقه اما ان يرد بين عين المقدم وبين نفيض التالي ثم يستثنى عين المقدم مثاله ان كان
هذا اثنا فهو حيوان لكنه اثنا فيقال هذا اما اثنا واما ليس بحيوان لكنه اثنا ينتج انه حيوان
وارد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه نفيض التالي الى الاستثنائي المنفصل فطريقه ان يرد بين
عين المقدم وبين نفيض التالي ثم يستثنى نفيض التالي ينتج نفيض المقدم والثالث انما هو ما سبق واما
رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه عين الحد الجانبي الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل الحد
استثنى عينه ويجعل نفيض الاخر تاليا ثم يستثنى عين المقدم ينتج عين التالي وهو نفيض الحد الاخر
مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد واما فرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد فيقال ان كان هذا العدد
زوجا فهو ليس بفرد لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واما رد الاستثنائي المتصل الذي استثنى فيه نفيض
الحد الجانبي الى الاستثنائي المتصل فطريقه ان يجعل نفيض المقدم وهو نفيض الحد الجانبي ينتج عين التالي
مثاله هذا العدد اما زوج واما فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد فيقال ان لم يكن هذا العدد زوجا
فهو فرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وهذا الحرف ما في تفسير القواين للساجي على المعنى بقوله بعينه نكر

وتبيننا واعلم ايضا ان القياس اما اقتران واما استثنائي وكل منهما اما مفرد واما مركب والمركب
اما موصول النتائج فان صرح نتائج تلك القياس يسمى موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمة
كقولنا كل كلب ب وكل ب د فكل كلب د ثم كل ا د وكل كلب ا فكل كلب د ثم كل كلب ا فكل كلب د وان يصحح بها
يسمى موصول النتائج لفصلها عن المقدمة في الذكر وان كان مرادة من جهة المعنى لا بالقياس لا ينفك
عن النتيجة كقولنا كل كلب ب وكل ب د وكل ا د وكل كلب ا فكل كلب د ومثال القياس الاستثنائي من المركب
كقولنا الارض مضيئة لانه ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة وان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة فهذا موصول النتائج ومن اقبسة المركبة ما هو مركب من اقتران واستثناء
كقولنا هذا متفصل لانه ان كان متحركا بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك بالارادة وكل حيوان متحرك
بالارادة فهو حيوان لكنه متحرك بالارادة متفصل ينتج المدعى هذا موصول النتائج واذا ذكرت نتيجة
وتمت الكبرى اليها فهو موصول النتائج ومن لا قبسة ايضا قياس الخلف وهو قياس ثبت لمطابق
نقيضه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطلا بنفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة
المطروحة عن البرهان بقوله مع احد فاحد فقال سكت الفانطق خلفا ففهم ابو يوسف وهو
قياس مركب من قياسين احدهما من متصلة وحلية والاخرى استثنائي ونقضى الطرفين د
فنقول لولم يصدق هذا لصدا نقيضه وهو كل د وكل ا ب ينتج لولم يصدق في ليس كل ب كان
كل ا لكن التالي باطل والمقدم مثله فيثبت الدعوى اعني ليس كل ب وهو لم يصدق البرهان لما فرغ عن
القياس بحسب الصورة شرع في القياس بحسب المادة والبرهان في اللغة مطلق لحد وفي اصطلاح
المنطق قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج القياس قد مر تفسير القياس واعترض
على هذا التعريف مؤلف من مقدمات مستدركة لانه داخل في تعريف القياس واجيب بان الجواب على
التجريد او على التأكيد او على التصريح بما علم ضمنا ويجوز ان يكون ذكر المؤلف ليعلم ان قوله من مقدمات
هو ذكرها لتكون موصوفة بقوله يقينية فلا اشكال قطعا فان قيل لم قال هذا من مقدمات مع انه
قال في تعريف القياس من اقوال فلم يغير فلم يقل في الموضوعين من اقوال او من مقدمات تنبيه على ان ذكر

ذكر المقدمة في التعريف بسلام الدور كما مر دون ذكرها في تعريف البرهان وهو ظاهر واليقين عتق
جازم ثابت مطابق للواقع وبالفيد كقول خرج الفن والوهم لانه لا جازم وبالفيد الثالث خرج التقليد
لانه غير ثابت يزول بتشكيك الشك كاقيل اعتقاد الجاهل كذب الجاهل وبالفيد الثالث خرج الجمل الكيفية
لها وقانه وان كان جازما ثابتا لكنه غير مطابق للواقع والفق بين الجمل المركب والبسيط اذ الجمل
بالجمل مركب من يعلم شيئا ويعتقد انه يعلم ولا يعلم ان يعلم واما الجاهل بالجهل
البسيط فمن لا يعلم الشيء ويعلم انه لا يعلم فالجمل في هذه الصورة واحد وقوله لانتاج اليقين
عناية ذكر ليشتمل التعريف على العقل الاربعة فيكون احسن التعاريف لانه ما يشتمل على العقل الاربعة
احسن مما يشتمل على الثلاثة وهو احسن ما دونه وهكذا افقوله مؤلف اشار الى الملة الفاعلية
والصورية بالالتزام لان كل مؤلف لا بد له من فاعل مؤلف ومن حيث تأليفه وما قيل انه
دلالة على الفاعل بالمطابقة وعلى الهيئة بالالتزام محمول على البالفة كانه لمطابقة في الوضع وقوله
من مقدم اشار الى المادية بالاطابقة وقوله لانتاج اليقين اشار الى الملة الفاعلية بالمطابقة
ايضا واعلم ان كل مركب صادر من المختار لا بد له من عقل الاربعة وكل مركب صادر من الموجب فلا بد له
من عقل ثلثة المادية والتصورية والفاعلية وكل بسيط صادر من المختار فلا بد له من اثنين الفاعلية
والفائية وكل بسيط صادر من الموجب فلا بد له من واحد وهو الفاعلية واعلم ايضا ان البرهان
قسم الى وائي لانه ان استدلال بالموثر على الاثر فهو لحي كقولنا هذا محمول لانه متعفن الاخلاء وكل
متعفن الاخلاء محمول فهذا محمول وكقولنا هذا دخان لان منا نار وكل ما هنا نار فهو دخان
وان استدلال بالاشارة على المؤثر في لحي كقولنا هذا متعفن الاخلاء لانه محمول وكل محمول متعفن
الاخلاء محمول فهذا متعفن الاخلاء وكذا في عكس النالي واعلم ايضا ان المراد باليقينية في تعريف
البرهان اعم من ان يكون بديهية بالذات او بالواسطة بان يكون مكتسبة منتبهة اليها افقوله التسمية
والقياس للمؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وفيه مساهلة كما بينه القطب وماله نقص التعريف بعد
لما عينة واليقينية ستة وهذه الستة احدى بديهي لحي وهو الاول وباقها بديهي في حق واحتاج

الى التنبية اولى وهي ما يجزم العقل بالحكم بغير الطرفين فلا يحتاج الى الدليل والتنبية كقولنا
الواحد نصف الاثنين وهذا كبرى وصغرى مطوى اي هذا واحد وكل واحد نصف الاثنين فهذا نصف
الاثنين فان تصور الواحد والاثنين يجزم بغير تصورهما الى انه نصفه بل احتاج الى شيء اخر وكل
اعظم من الجزاء هذا كل وكل كل اعظم من الجزاء وهذا اعظم من الجزاء وقوله اوليات ما خبر من
معدوف اي ولها او مبتدا خبر ما محذوف اي منها او بدل والمقصود تقسيم المواد لاول لا اعم لانه
زائد عليها او وقوله الكل اعظم وفيه نظر لان لفظ كل يجب ان يترك عن لالف واللام على ما قالوا في خبر وهذا
المثال حكمه بديهي اولا فان من تصور الكل والجزء يجزم بمجرد تصور ان الكل اعظم من الجزء فمن قال ان الجزء
قد يكون اعظم من الكل كذا الفيل فمن لم يتصور معنى الكل والجزء لان الفيل جزء والفيل مع ذاته
كل لا يجزم البتة كل ولا شك ان اعظم منه ومما شهدا وهو قولنا احدهما حسي وهو ما يحكم العقل
به بواسطة الحواس الظاهرة كالبصر والسمع كقولنا الشمس مشرقة فان العقل يحكم بواسطة حواس البصر
الشمس مشرقة والناظر في العقل يحكم بواسطة قوة النفس اذ النار محرقة وثانيها وجداني وهو ما يحكم به
العقل بواسطة الحواس الباطنة كالحاكم بان لنا خوفا وغبضا ولو تعرضت النفس مثال هذا القسم
اول ومجربا وهي ما يحكم به العقل بواسطة تكرار المشاهدات وشتمل على قياس خفي كقولنا السقوية
بفتح القاف على ما في القاموس محمود ديد كاري دوار سهل الصفراء فان وقوع عقوبة الشرب
كلنا او اكثرنا يوجب اليقين على انه سهل الصفراء وحديثا ويقابل الفكر وهو الانتقال من المطر
الى المبادى ثم الانتقال والحركة فيما بين المبادى لتقل الى المطر شعور به فالفكر عبارة عن مجموع كثر
وقيل عبارة عن الحركة الثانية بشرط الحركة الاولى وقيل عبارة عن الحركة الاولى بشرط الحركة الثانية
وقيل عبارة عن الترتيب اللازم للحركة الثانية كما يشعر به التعريف لشهور الفكر وهو ترتيب امور معلومة
للتأدي الى مجهول نظري واما المدهوسنوج الباطن والمطالب دفعة الى الذهن من غير حركة وانتقال
وهو اقسام ثلثة احدها سنوج الباطن والمطالب دفعة الى الذهن مركبة مرتبة وثانيها سنوج الباطن
المركبة غير مرتبة لكن الترتيب يدعى وثالثها سنوج الباطن اليه مرتبة غير مركبة لكن التركيب بديهي في

في قلبه قسم رابع وهو ان توجد غير مركب ولا مرتب لكن التركيب والترتيب بدعيان والحاصل ان الحد
ظهور المبادي والمطالب من المبدأ الفياض للنفس الناطقة بلا تجسّس اكتساب فهو ردي واما الفكر
فتدبري كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس وهذه المقدمة مع مبادئها اعني الاختلافات متكافئة
النورية قريبا وبعد استحقاق النفس دفعة من غير حركة ويعبر من هذا عند التصوف بالمرآة والظهور للآيات
ومنوارات وهي القضايا التي يحرك العقل بها بواسطة السمع من جميع كثيرات العقل توافيقهم على الكذب
كالحكم بوجود المكي وبعد ادو شرط ان يستند الى الحسن اذا تواتر في الامور العقلية كقولنا الما احداث
ومبلغ الشهادة غير مختصر في عدد بل كما كمال العدد بمجسول النقيض ومن الناس من عين عدة
التواتر فاختلّفوا في ادناه فقبل ادناه خمس وقبل اثني عشر وقبل عشرة وقبل اربعون وقبل ستون
وقبل ثمانون وقبل مائة وقبل غير ذلك والكل دليل من جهة وتقصير ذلك في كتب الاصول سيما في تجسيم
الفكر كقولنا عماد بنينا ادعي البتة واظهر المعجزة على يد فان هذه الحكم اذا السمع مرة بعد اخرى
واقترن به اتم كلام سمع من اشخاص لا يتصور توافيقهم على الكذب وكل ما يكون شاملا
فمفهومه حتى يحصل به الجزم به واليقين بدري وقضاياها ساداتها معناه قضيت
يكون قياسا متفصلا ومتصلة بطرفها فان تصور طرفي هذه يحصل في ذهنة القياس من
غير تجسيم اكتساب واطلاق القياس عليها مجاز من قبيل استعار المقص شبه المنية بالقياس عليه
كما في رايته اسد في الحماة كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو لا نقس بمسأولين
والوسط ما يقرب بقولنا لانه حين نقول لانه كذا فان الاقسا بمسأولين حد او سائر الى الصدر
وكبره مضوية والتقدير الاربعة زوج لانه منقسم بمسأولين وكل منقسم بمسأولين زوج فالاربعة
زوج هذا القياس متقبل بالدعوى مفهوم منها داخل فيها فان تصور الاربعة والنوع علم انه منقسم
بمسأولين من غير ترتيب وكان القياس بعينه هو الدعوى وهذا يسمى في علم البديع بالمذهب الكلامي
والطريق البهالي من قبيل هذا لانه ان التواتر والحدس والتجربة لا يكون حجة على الغير
بحول ان لا يحصل ذلك والجدل في اللغة اللقوة وفي الاصطلاح قياس مؤلف من مقدمات مشهورة

وما ذكر في تعريف البرهان يجري ههنا ذكر وسبب شهرته فيهم اما استعمالها على مصلحة عامة
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما في طباعهم من الرقة كقولنا امرنا الضعفاء محمودة واما ما فهم
من الحجة كقولنا كشف العورة مذمومة واما انقلا لا تعد من عاداتهم كفتح نبع الحيوان عند اهل وعد
بقعه عند غيرهم او من الشرايع واداب كالانوار الشرعية وربما تبلغ الشهرة بحيث يلتبس بالاوليات
وكل قوم مشهورات بحسب عاداتهم وكل اهل ضاعة ايضا مشهورات بحسب ضاعاتهم والفرق بين
الاوليات وبين المشهورات التي بالاوليات ان لا تستلوه فرض نفسه خالية عن جميع الامور الغائبة
حكم بالاوليات دون المشهورات وان المشهورات قد تكون صالحة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات
فانها صالحة في تعريف الجدل وفي تعريف الجدل نظر لانه لا يشغل ما تركب من المسائل وهي قضايا لم
من الخصم وبناء عليها الكلام لدفع سوء كانت سلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كسليم الفقهاء
مسائل اصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب ركعة بقوله عليه الصلوة والسلام وحل النكاح
فلو قال الخصم هذا خبر واحد لا سلم انجته فتقول قد ثبت هذا في علم الاصول ولا بد ان ياخذ مسلما في
صرح القطب بانها داخل في الجدل فيكون التعريف اخص للاسئلة ان يسمي المشهورات بالمسائل او يرا من الجدل
ما هو المشهور الكثير الوقوع والفرض من الجدل الزام الخصم وافناع من هو اقر من ادراك مقدمات البرهان
والجدل انما يكون مقبولا اذا كان المقام جدليا لا تخفيا والخطا بتقليد مؤلف من مقدمات مقبولة
عن شخص معتقد فيه او مضمونة وكلمة او تقسيم محدود والخطا بهما قسمان احدهما ما يقبل من شخص
معتقد فيه اما الاخر سماوي من المعجزات والكرامات كما يفعل الانبياء والاولياء واما لاختصاصه
بزيد عقل ودين كامل كاهل العلم والزهد وثانيهما مضمونة وهي قضايا يحكم بها العقل كما راجح
مع تجويز تخمينه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من هو يطوف بالليل فهو سارق فقل ان
وقولنا هذا الناطق ينشئ منه التراب وكل ما ينشئ منه التراب يهدم فهذا الناطق يهدم والتميز
من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور ما شئهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والواعظون
بحث وهو ان خير الرسول عليه السلام الويد بالمعجزات بوجوب العلم الاستدلال في المشقة للعلم الثابت

بالضرورة في التيقن والثبت فكيف يعد من الخطابة التي من غير اليقينية اقول سيظهر لك جواب عن
قربا الى هذه الثلاثة اشير بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي
احسن لان المراد بالحكمة البرهانه والموعظة الحسنة الخطابة وبالجدل الحسنة للجدل ان كان
للقام جدليا اقول فيه ان المفهوم من الآية ان يكون الخطابة اشرف من الجدل كما صرح به الشيخ في الشفاء
فلو قدم المص الخطاب على الجدل كان اول موافق للنظم الآية الا ان يقال اختلف في اولية بعضها
عند الجدل اول من الخطابة والصواب الى هذا البعض ويجوز ان يكون التقديم هو من الناحية الاولى
والشعرية العلم وفي الاصطلاح قياس مؤلف من مقدمته والكلام فيه كالكلام فيما سبق ينسب
منها النفس وتنقبض النفس بسبب هذه المقدمات فتكسر غير غلبه وتشتد كما اذا قيل علف
وكل خير يا قوتة سبالة انبسط النفس وترغب في شربها واذا قيل علف وكل علف سرة مهوعة تنقبض
وتتقر من شربها والفرض منه انفعال بالترغب والترهب وتدبر في الترغب والترهب ان يكون
الشعر على وزن لطيف وينشر بصوت ضئيل سرائف لا سيما اذا كان صادرا عن المصطب وكان مقارنا
لمو اشتراط في الشعر ان يكون صادرا على الفصد والارادة ولذا لم يجز اطلاق الشاعر على الله تعالى
وعلى الرسول عليه وسلم مع انه صدر عن الله تعالى تعالى البر حتى تنفقوا وقوله تعالى ان ينزلوا
ما قد سلف وعز الرسول عليه السلام ان النبي لا كذب ان ابن عبد المطلب لان صدرها بطريق كاذب
لا بطريق وفي هذا التقسيم بحيث لا يلزم تداخل الاقسام لان مقدمات البرهان مع كونها يقينية
قد تكون ايضا مشهورة وتجب كونها مسلمة ومقدمات الجدل مع كونها مشهورة مسلمة
قد تكون يقينية بل اولية ومقدمات الخطابة مع كونها مضمونة قد تكون في الواقع يقينية
ومقدمات الشعر مع كونها مؤثرة في النفس قد تكون مضمونة او مقبولة او يقينية قد اخل
الاقسام مع ان التمايز والتباين شرط فيه الا ان يقال ان هذا التقسيم اعتباري يجوز فيه التمايز
وعدم الجواز فيما اذا كان التقسيم حقيقيا كما بين في الكتب الادبية والمغالطة وهي قياس مؤلف
من مقدمات كاذبة شبيهة بالحكي اما من حيث الصورة او من حيث المادة ومثال الاول

88
الصورة المنقوشة على الجدار انما هي من وكل من صهل فهذه الصورة صهل وكذبه ناش
عن عدم تكرر الحدك وسطا اذ المراد بالفرس في الصوري وفي الكبرى حقيق واما من حيث المادة
كالاستعمال الطبيعة مكان الكلية مثل الانسان والحيوان جنس في ان الانسان جنس فلهذا لقياسا فاسدا
حقيقه وان كان صحيحا من حيث الصورة ويسمى هذا القسم مفسدة او بالمشهور كقولنا هنا ميت
وكل ميت يخاف منه فهذا يخاف منه ويسمى هذا مشاغبة او من مقدمات وهمية كاذبة كقولنا ان
العالم فضاء لا يتناهي وهذا ان يستعمل في مقابلة الحكيم يسمى مفسدة وان استعمل في مقابلة الجاهل
يسمى مشاغبة ولذا قال بعض الشيوخ فن تجل بالمغالطة واهم العوام انه حكيم وحلي نفسه بحيلة
الاشمة المقتدى بهم يسمى عند قسوس فسطائيا ومن نصب نفسه للحكم للجدل والمناظرة وهذه هي الخفيين
والتوش عليهم بهذا الطريق يسمى مشاغبة ولقد احسن الشيخ بن مينا حيث قال اما القياس في
في علم الجدل لا يستعمل كالمسم وهو كراهي التشبيه بالسميح يعلم ليس له الناس من شرب انتهى وشبهه
بالسم حسن اذ في هذا كراهي الدين كما ان هؤلاء الذين كراهي السهره كالبذوف قد تدعو الضرورة الى استعمال
في الامراض الخبيثة او في دفع كاهل فاهل يفيد عليه وظيفه كراهي قال الشيرازي ومن تابعه اني بالغالط
المغالطة وان لم يتحقق بها كما وقع للقاضي ابى بكر الباقلاون مع بن يباحث مع اصحابه فلما داه قال له
قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي من بعد فلما جاءه وجلس اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال
الله عز وجل الرزائل الله ارسلنا الشياطين انتمى الكلام والمباحث وما راه بن معلم كيف باقلوا عنده
له تعريفا بما نسب اليه لينجمله بذلك ويحضره في القاضي يد الى كره وربما يدرة اعدا له فتعجب
لفطته واعداده للاصور انما ما قبل وقتها والعمدة اي العمل عليه والمغني به هو البرهان غير
منوية بالاضافة معنى لا غير البرهان ويجعل بعيدا لا غير العمدة والظاهر هو الاول هذه العبارة
يفيد الحصر من وجوه ثلاثة وقد تقرر في علم البيان ان المبدأ اذ عرف بلام الجنس يكون مقصورا
على المبرز وان المبرز اذ عرف بلام الجنس يكون مقصورا على المبدأ وخبر الفصل يستعمل في المشهور
لنقص السند على السند اليه وان استعمل في محشر في عكسه لكن الظان المراد هنا مذهب المحشر فيكون

المقصود على البرهان من وجوه ثلاثة من تعريف المسند اليه ومن ضمير الفصل ومن قوله لا غير على
 الاحتمال الاول وليكن هذا اخر الرسالة في النطق بمعنى ختمت الرسالة فالانشاء
 مستعمل في الاخبار بطريق الاستعارة الاصلية التبية الاستارة اما
 الى البرهان يعني ختمت الرسالة بالبرهان لان الموصل الى السعادة النبوة
 والدينية والنجى عن الرائل الرديئة والفائز بالمطالب السنية
 واما الى لفظ البرهان يعني انقطع الرسالة وتم الكلام بلفظ
 البرهان واما احسن الكلام واوضح كمال التوضيح لان
 من كان سببا لهذا التأليف قد التمس معنى على
 هذا الوجه اللطيف فلما لم يسمي مخالفة باللفظ
 الغنيف بل لا بد من موافقته لكونه ولدا
 معنويا بالخلق اللطيف وسمي بحسن
 الاداب ورعاية صنعة التأليف على
 لحن شريف وشنة على وجه
 لا يحرر من المنبس والشراف
 بل ينفع به الطالب
 والمطلوب من الرفيع
 والمخفف وليكن
 هدية مؤال
 المبتدئين
 الكرام كثره
 الملك السلام
 الى فهم الكلام



مكتبة جامعة القاهرة
 الادب والادب
 الى فهم الكلام

